

تحت رعاية معالي الدكتور وليد بن محمد الصمغاني
وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاميين

Under the Patronage of **H.E. Dr. Waleed bin Mohammad Al Samaani**
Minister of Justice and Saudi Bar Association Board Chairman



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

ملف ما بعد المؤتمر CONFERENCE POSTKIT

20 - 21 مُحَدَّم 1440 | 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2018
كراون بلازا الرياض - الرائدة المدينة الرقمية

SEPTEMBER 30TH - OCTOBER 1ST 2018
CROWNE PLAZA RIYADH - RDC HOTEL & CONVENTION



أَهْلًا وَسَهْلًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معلومات عن المؤتمر

ABOUT THE CONFERENCE

المؤتمر السعودي للقانون

تحت رعاية معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل و بالشراكة الاستراتيجية مع الهيئة السعودية للمحامين، وتنظيم برهان المعرفة ولكسيس نكسس ، تم الاعلان عن إطلاق المؤتمر السعودي للقانون الأول الذي أقيم في 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2018 في فندق كراون بلازا الرياض-الرائدة المدينة الرقمية، المملكة العربية السعودية. هدف SLC 2018 أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المواعيد والتطورات الحديثة بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي.

شملت المواضيع الرئيسية للمؤتمر توزيع سياسات القانون في المملكة العربية السعودية، والتحديات المتعلقة للوصول إلى المعلومات في النظام القانوني الحديث، وآخر التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع الابتكار في صناعات المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي في قطاع الأعمال وأخيراً التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية.

SAUDI LAW CONFERENCE

Under the Patronage of H.E. Dr. Waleed bin Mohammad Al Samaani, Minister of Justice and Saudi Bar Association Board Chairman and the strategic partnership of the Saudi Bar Association, and the organizations of Burhan Al Marifa and Lexis Nexis, the 1st Saudi Law Conference was held on September 30th and October 1st 2018 at Crowne Plaza Riyadh RDC Hotel & Convention, Kingdom Saudi Arabia. SLC 2018 aimed to be a platform where legal experts can share their expertise in finding solutions to the challenges the legal system faces, explore the recent developments as well as accelerate innovation in the Saudi legal system.

The conference's main topics included the dissemination of law policies in Saudi Arabia, the challenges of access to information in a modern legal system, the latest legal developments in the Kingdom, how to encourage innovation in the information and legal services industries, Saudi youth's engagement in the business sector and lastly the challenges facing the legal system.

الحضور المستهدف

ضم المؤتمر السعودي للقانون خبراء ومهنيين قانونيين محليين ودوليين أصحاب الريادة في مجالهم، وسيشمل ذلك ما يلي:

- مسؤوليين حكوميين
- المستشارون الداخليون
- رؤساء مكاتب المحاماة
- المحامون
- كبار المديرين التنفيذيين
- أصحاب الأعمال
- مستشارو إدارة الثروات
- موظفو مراقبة الالتزام
- المستثمرون وشركات الاستثمار

TARGET AUDIENCE

The Saudi Law Conference gathered the **LOCAL AND INTERNATIONAL LEADING LEGAL PROFESSIONALS AND EXPERTS**, including:

- Public officials
- In-house counsels
- Heads of law firms
- Lawyers
- CEOs
- Business owners
- Wealth management advisors
- Compliance officers
- Investors and investment firms



الأهداف

يعتبر المؤتمر السعودي للقانون حدثاً فريداً من نوعه، وهدفت دورة عام 2018 إلى:

- استكشاف خصائص وتطورات القطاع القانوني التجاري السعودي 
- التغلب على تحديات الوصول إلى المعلومات في نظام قانوني حديث 
- تسريع عملية الابتكار في صناعات المعلومات والخدمات القانونية السعودية 
- توفير منصة للخبراء القانونيين لتبادل خبراتهم ومناقشة الحلول الفعالة والملائمة 

OBJECTIVES

The Saudi Law Conference is a **UNIQUE SOLUTION-DRIVEN EVENT**.

The 2018 edition of the conference aimed to:

-  **Explore the specificities and developments of the Saudi business legal sector**
-  **Overcome the challenges of access to information in a modern legal system**
-  **Accelerate innovation in the Saudi information and legal services industries**
-  **Provide a platform for legal experts to share their expertise and debate effective and fitting solutions**

كلمة الإفتتاح

WELCOMING NOTE

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي أن أشكركم على حضوركم المؤتمر الأول للقانون بالمملكة العربية السعودية.

لاشك أنه من دواعي الابتهاج أن نحظى بشرف تنظيم مؤتمر يكون القانون مادته وعنوانه وبدعم من وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين.

بطبيعة الحال هناك الكثير من الأهداف نسعى إليها من خلال هذا التجمع الكبير يأتي في مقدمتها رفع مستوى الوعي القانوني لدى الكيانات، حكومية كانت أو خاصة أو حتى على صعيد الأفراد، حيث تعتبر الثقافة القانونية أحد أهم ركائز تحفيز المجتمع على العمل وفقاً لمقتضيات القانون ومحدداته، وبذلك فإن هذا النوع من الفعاليات يسهم بشكل مباشر في زيادة درجة الوعي القانوني وتطوير العمل من خلال الاطلاع على آخر المستجدات والتطورات في هذا المجال والنقاشات المثيرة التي نأمل أن تحقق الهدف المنشود منها.

ولا شك أن المملكة العربية السعودية التي تعمل كل قطاعاتها من أجل تحقيق رؤية ٢٠٣٠ تسعى إلى أن تحفل بيئة جاذبة على الصعيد الاقتصادي للمستثمرين في شكل عام، المحليين منهم أو الأجانب، ولا شك أن الاهتمام بتطوير القطاع القضائي والقانوني بات أمراً لاقتاً من خلال العمل الدؤوب القائم حالياً وفي مختلف الجوانب ولعل من أبرزها الإصلاحات العديدة التي تم إجراؤها مثل استصدار وتطوير العديد من الأنظمة واللوائح القضائية أو التحول الرقمي في مختلف أعمال الوزارة، وغيرها من المبادرات والتي حققت المرونة والشفافية في إطار تحقيق الرؤية من خلال البنية القضائية والقانونية المتينة.

وهنا لا يفوتني أن أشكر معالي الوزير الدكتور وليد الصمعاني على دعمه ورعايته للمؤتمر والهيئة السعودية للمحامين وللمشاركين في المؤتمر من متحدثين و حضور متميزة للجميع التوفيق.

وإلى لقاء في مؤتمركم الثاني، بإذن الله.

هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز

رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون
مؤسس شركة برهان المعرفة

In the name of Allah, most gracious, most merciful

I would like to thank everyone for attending the first law conference held in the Kingdom of Saudi Arabia.

It is an honor and privilege to organize a conference that focuses on law, and with the support of the Ministry of Justice and the Saudi Bar Association.

We of course seek many goals through this large gathering, at the forefront of which is raising the level of legal awareness for both governmental and private entities as well as for individuals. Legal culture is one of the most important pillars of stimulating the community to work in accordance with the requirements of law and its determinants. As such, these types of conferences contribute directly to increasing the level of legal awareness and the development of the sector through exposure to the latest developments in the field and through the rich and constructive discussions in forums such as this one.

Indeed, the Kingdom of Saudi Arabia seeks to achieve an environment that is economically attractive to local and foreign investors alike through the collaborative work of all of its sectors to achieve Vision 2030. Undoubtedly, attention to the development of the judicial and legal sectors is remarkable through the hard work currently underway in various aspects, the most important of which are the numerous reforms that have occurred, such as the issuance and development of many laws and regulations, the digital transformation in the Ministry's various activities, and other new initiatives, which have all led to flexibility and transparency in the framework of achieving the Vision through the judicial and legal structure.

Finally, I would like to thank His Excellency Dr. Waleed Al-Samaani for his support and sponsorship of the Saudi Law Conference. I also thank the Saudi Bar Association and participants of the Conference.

We look forward to host you all again in the second edition of the Saudi Law Conference.

HALA BINT KHALED BIN SULTAN BIN ABDULAZIZ

Chairman of the Saudi Law Conference Organizing Committee

Founder of Burhan Almarifa

برنامج
حفلة الافتتاح

OPENING CEREMONY
PROGRAM

برنامج حفل الافتتاح السبت 19 مُحَرَّم 1440 | 29 سبتمبر 2018

19:45 – 19:30

- السلام الملكي
- القرآن الكريم
- كلمة اللجنة المنظمة
- عرض الهيئة السعودية للمحامين

20:30 – 19:45

الجلسة الأولى: مستقبل صناعة الخدمات القانونية

إدارة الحوار: الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين

معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية

معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي
وزير التجارة والاستثمار

21:00 – 20:30

التكريم

21:30 – 21:00

الجلسة الثانية: القيمة المضافة للخدمات القانونية وتوقعات أصحاب المصالح

إدارة الحوار: الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين

الأستاذ إيسوف بادو
الرئيس المنتخب للإتحاد الدولي للمحامين

الأستاذ ديفيد جالو
مدير أكاديمية القانون - مركز دبي المالي العالمي

Opening Ceremony Program Saturday September 29th 2018

19:30 – 19:45



- National Anthem
- Holy Quran
- Address by Organizing Committee
- Saudi Bar Association Presentation

19:45 – 20:30



1ST SESSION: THE LEGAL SERVICES INDUSTRY'S FUTURE

Moderator: **Mr. Baker Alhaboob**, Secretary General of the Saudi Bar Association

H.E. Dr. Waleed bin Mohammad Al Samaani
Minister of Justice and Chairman of Saudi Bar Association

H.E. Mr. Mohammed bin Abdullah Al Jadaan
Minister of Finance

H.E. Dr. Majid bin Abdullah Al Qassabi
Minister of Commerce and Investment

20:30 – 21:00



Honoring

21:00 – 21:30



2ND SESSION: THE VALUE ADDED TO LEGAL SERVICES AND EXPECTATIONS

Moderator: **Mr. Baker Alhaboob**, Secretary General of the Saudi Bar Association

Mr. Issouf Baadhio
President-Elect, International Association of Lawyers

Mr. David Gallo
Director, DIFC Academy of Law

الكلمات

SPEECHES



الكلمة الافتتاحية لرئيس اللجنة المنظمة

سمو الاميرة هالة بنت خالد بن سلطان

بدأت فعاليات المؤتمر السعودي للقانون بحفل الافتتاح الذي القت فيه سمو الاميرة هالة بنت خالد بن سلطان رئيسة اللجنة المنظمة كلمة رحبت فيها بالضيوف والحضور .

أصحاب السموّ والمعالي والسعادة ، العلماء والباحثون ، الحضور الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله.

يسعدني ويشرفني أن أقف أمامكم مرحبة باسم اللجنة المنظمة للمؤتمر الأول السعودي للقانون. أقف أمام أساتذة كبار، ومسؤولين أصحاب قرار، وأساطين في مختلف العلوم، وخبراء في شتى المجالات. أقف أمام صفوة من مجتمعنا السعودي، ومن يشاركونهم من الخبراء الدوليين. أرحب بالشخصيات، التي تُكن لها كلّ احترام، ونقدر لها تاريخها الحافل بالبذل والعطاء، والمتوّج بالإنجازات، وتُثَمّن جهودها في الإسهام في إنجاح هذا المؤتمر، والإبداع في عرض الموضوعات الهادفة، وإجراء الحوارات البناءة، والخروج بالتوصيات الفاعلة وخطط تنفيذها.

الحضور الكرام

لعلي في حضور أهل الرأي والإبداع؛ أنتهز الفرصة لأقدم تساؤلاتي، وأطرح آمياتي، وأذكر ما لفتني من مشاهدات.

أولاً: نحمد الله أن وفقنا إلى اختيار محاور المؤتمر وشعاره: «تعزيز بيئة أعمال مستدامة شاملة». شعار شامل فعّال. ولكن هل يمكن تحقيقه من دون بيئة عدلية قانونية مستقرة؟ وهل لبيئة أعمال أن تنشأ وتترعرع من دون مرتكزات قانونية عادلة، تضمن الحقوق وترعى الواجبات، تردع المعتدين وتحمي المظلومين، تنظم سلوك المجتمع وتبلي احتياجاته؛ فيأمن المجتمع وترتقي الدولة؟! وصدق من أمرنا بِالْقَدْلِ وَالْإِحْسَانِ، وَحَدَرْنَا مِمَّنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ.

ثانياً: نرحب بقطبي الهيئة العدلية القضائية في المملكة؛ القضاء الجالس، يقضي بما يستقر في الوجدان والضمير ويتفق مع مواد القانون، والقضاء الواقف، يساعد في إظهار الحق والحقيقة، حتى لا يأخذ أَلَا لَحَنَ بِحُجَّتِهِ ما ليس له بحق. قطبان يعملان في تناغم، من خلال إعادة بناء البيئة التشريعية في المملكة، لتواكب تطلعات المرحلة الحالية وتطوراتها، وتحقق رؤية (٢٠٣٠)، في جميع جوانبها.

ثالثاً: ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صفار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال.

رابعاً: إنني على ثقة أنه بحضور هذه الكوكبة من العلماء والخبراء، والباحثين والمبدعين، شباباً وشيوخاً، سيخرج مؤتمرنا هذا بتوصيات محددة، بعيدة عن العموميات، مشتملة على خطط تنفيذها، مرفقة بالنفقات التقريبية لها؛ فضلاً عن تحديد مستويات مسؤولية التنفيذ ومسؤولية الرقابة؛ حتى يسهل اتخاذ الملائم من القرارات.

خامساً: إن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عما يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤذي خسائرهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يُحمد عقباه. ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها.

ولا يخفى على جمعكم الكريم أن النصوص القانونية السارية لم تعدّ قادرة على مواجهة هؤلاء الإرهابيين؛ بل تحتاج إلى قوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة: الوطني والإقليمي والدولي. والله نسأل أن يوفقكم إلى ما يحفظ أمننا الوطني، ويردع الإرهاب، داخلياً وخارجياً، أفراداً وجماعات، دولاً ومنظمات.

ختاماً: أشكر لكم حضوركم، وإسهامكم، وجهودكم. مع التقدير العميق، والاحترام الكامل لكم.
وبسم الله نبدأ.



مستقبل صناعة الخدمات القانونية

الجلسة الافتتاحية

ثم بدأت بعد ذلك الجلسة الافتتاحية عن مستقبل صناعة الخدمات القانوني ، ناقشت هذه الجلسة مواكبة صناعة الخدمات القانونية للتغيرات التشريعية والتطورات الإجرائية للمنظومة العدلية ،

أدار الحوار الاستاذ **بكر بن عبداللطيف الهبوب** الأمين العام الهيئة السعودية المحامين ، بدأ الحوار بترحيبه بالضيوف ، اصحاب السمو الامراء ، اصحاب الفضيلة ، اصحاب المعالي والسعادة ، حفلنا الكريم ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : مساء يزدان بتشريفكم لحفل افتتاح المؤتمر السعودي للقانون الذي يقام برعاية كريمة من معالي وزير العدل ورئيس مجلس ادارة الهيئة السعودية للمحامين ويسعدنا أن نستهل حفلنا بقاء يجمعنا بمعالي وزير العدل ورئيس مجلس ادارة الهيئة السعودية للمحامين الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ، ومعالي وزير المالية الاستاذ محمد بن عبدالله الجديان وبمشاركة من معالي وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي الذي ابدى اعتذاره لتكليفه بمهمة رسمية وأنبأ سعادة الاستاذ بدر بن عبدالمحسن الهداب وكيل وزارة التجارة والاستثمار للشئون الفنية ليحدثونا مشكورين عن مرئيا تهم بشأن مستقبل صناعة الخدمات القانونية في المملكة العربية السعودية، استهل الحديث بمداخلة لوزير العدل ، معاليكم في ظل التطور الذي تشهده المنظومة العدلية في المملكة إلى أي مدى يرى معاليكم تواكب صناعة الخدمات القانونية مع المتغيرات التشريعية والتطور الاجرائي للمنظومة العدلية؟

معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الحقيقة ان مواكبة صناعة الخدمات القانونية للتغيرات والتحديثات التشريعية والتطور الاجرائي في المنظومة العدلية يفترض درجة اعلى من مجرد المواكبة ، نعتقد أن الخدمات القانونية علاقتها بالمنظومة العدلية هي علاقة الجزء بالكل ، وبالتالي فأن المفترض أن تصل هذه العلاقة درجة التكامل ، باعتبار أن أغلب المدخلات للمنظومة العدلية من مختلف جوانبها سواء في العملية القضائية أو قضاء التنفيذ أو التوثيق غالبه من مدخلات المتخصصين من المحامين والمستشارين ، وكذلك القضاة وكذلك أهل القضاء والقانون هم الاساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية ، ولذلك قد يكون من المهم في هذه المرحلة أن ينظر إلى التطوير في مجال الخدمات القانونية وفي مجال التطوير العدلي باتفاق الاهداف الاساسية التي تحكم عملية التطور هذه ، بحيث يكون من ضمن الاهداف الرئيسية لأي تشريع أو عمل قانوني أو قضائي هو التوجه نحو ترسخ العمل المؤسسي وكذلك تحديد المسؤولية وبناء مؤشرات القياس والتقويم بأن تكون الغاية هي الفاعلية والسرعة في الاجراء ثم أن القائمين على العمل القضائي هم من القضاة والمحامين والمستشارين ولاشك أن تأهيلهم العلمي وتكوينهم المهني أساس في عملية التطوير هذه ولا بد في هذه المرحلة من بناء الشراكات مع مؤسسات التعليم والجامعات لترسيخ مسألة التأهيل العلمي ومن ثم ايضا مع مراكز التدريب ومن ضمنها مركز التدريب العدلي لبناء الجانب المهني واستمرار التدريب ، وكذلك مع المؤسسات التعليمية الاخرى في داخل المملكة وخارجها وهذا ما تقوم به حاليا الجهات العدلية ، وكذلك الهيئة السعودية للمحامين تبذل جهدا جيدا في هذه المرحلة مع الحاجة الى تفاعل المتخصصين من المحامين وغيرهم في هذا المجال.

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، امين عام للهيئة السعودية للمحامين

شكرا لكم معاليكم احد أهم ممكنات صناعة الخدمات القانونية هو وجود بيئة عدلية حديثة فكيف ينظر معاليكم إلى مستقبل ممارسة المهنة في المملكة ؟

معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين

لاشك أن النظرة إلى المستقبل تتبين ملامحها من معطيات الواقع ومن خلال انشاء الهيئة لسعودية للمحامين التي نص تنظيمها على التركيز على الجانب المهني تعد أول ملامح المستقبل المبشر بالخير ثم أن العنصر القانوني هو أساس في كافة مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، فالخدمات القانونية والتشريعات والانظمة واللوائح اساس كل تطوير سواء في المجال التخصصي أو غيرة وبالتالي فكون تقديم الخدمة القانونية عنصر ثابت في كافة مجالات التطوير يعطيها بعد أقوى للتوجه لها، كذلك الملاحظ في وزارة العدل الاقبال بشكل كبير على مهنة المحاماة وفي الآونة الاخيرة من الملاحظ زيادة نسبة التراخيص إلى ٦٠٪ وكذلك تراخيص المحاميات تجاوزت أكثر من ٣٠٪ ، وهذا لاشك يدل دلالة واضحة أن مستقبل صناعة الخدمات القانونية سيفرض نفسه وستكون المرحلة القادمة قفزة نوعية واضحة في مجال صناعة الخدمات القانونية ، غير أن الأهم هو كيفية بناء الخدمات القانونية بناء غير تقليدي لا أن يكون التطوير هو استمرار لمرحلة واقع بكافة جوانبها سواء الايجابية أو السلبية ، ومن ذلك مسألة اختصار الاجراءات والبعد عن التعقيد قدر الامكان وذلك يقع عبئه على الجهات القانونية والعدلية بالمقام الاول ، وكذلك مقدمي الخدمات القانونية من المهنيين محامين ومستشارين وغيرهم ، بالإضافة إلى أن ذلك الاقبال الكبير والمستقبل الواعد لصناعة الخدمات القانونية سيؤثر ايضا على التشريعات وسيكون هناك تحديثات وتغييرات تشريعية كبيرة لتمكين هذه المهنة بشكل أكبر، بالإضافة الى أنه من المتوقع صدور العديد من الانظمة سواء في القطاع العدلي او غيرة من القطاعات واذكر على سبيل المثال في المجال العدلي نتظر قريبا صدور نظام التوثيق ، ونظام تملك العقار، وكذلك نظام التكاليف القضائية وغيرها ، من الانظمة التي تحتاج الى متخصصين بالإضافة الى حاجة القطاع العدلي عموما الى تفعيل الجانب الوقائي أكثر من غيرة الكثير من المتخصصين والمحامين قد يتجهون الى الجانب العلاجي وتقديم الاستشارات القانونية ، وايضا الترافع القضائي ولكن الجانب الوقائي في مفهوم الخدمات القانونية سواء بمفهومه العام او بمفهومه الخاص اولى من غيرة والتنبؤ بحل المشكلات القانونية قبل وقوعها سواء من صياغة التشريعات أو اللوائح أو آليات العمل ، وكذلك من تقديم الخدمات القانونية الوقائية الخاصة مثل صياغة العقود ، والتوجه نحو التحكيم ، وهذا لاشك فيه سيسهم في زيادة وتيرة التطوير بشكل أكبر إن شاء الله.

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، امين عام للهيئة السعودية للمحامين

مستقبل واعد يرسمه معالي وزير العدل وتوجيهه الدائم للهيئة السعودية للمحامين الاهتمام بتثقيف المخرجات وأن تركز على الكيف وليس الكم وأن المستقبل رهن لمن يستفيد منه اشكر لكم معالي الوزير الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وأنتقل بمداخلة لمعالي وزير المالية معاليكم تشير الاحصائيات الى استحواذ شمال أمريكا على نسبة ٤٩٪ من الحصة الدولية لصناعة الخدمات القانونية ويعود السبب الى ارتفاع عمليات الاستحواذ والاندماج والطلب العالي على الخدمات لاسيما التقاضي والاستشارات الضريبية والمالية، كيف يرى معاليكم استفادة المملكة من النمو المصاحب للتنمية التي تشهدها وزيادة حصة مساهمة قطاع الاستشارات وتحديدًا قطاع المحاماة والاستشارات القانونية من ذلك النمو لاسيما مع ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص غير النفطي ؟

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته سعيد بوجودي بمعية معالي وزير العدل، وسعيد أمانة

أن أرى وجوه مألوفة كثيرة لزملاء عملت معهم لسنوات طويلة ، حياكم الله جميعا افتقدت كثيرا ساعات وليالي النقاشات الجميلة في مهنة اعتقد انها من ارقى واهم المهن في كل دوله ، مستقبل مهنة المحاماة من وجهة نظري مستقبل باهر، اعتقد سنستمر نحتاج الى محامين افذاذ والى ممارسات مهنية محترفة ، طالما وجدنا وطالما فيه تجارة وطالما كان فيه احتياج لتبادل السلع والخدمات بين الافراد والشركات وبين الدول ، لم يأت تطور صناعة المحاماة والاستشارات القانونية في شمال امريكا أو في اوروبا أو حتى في آسيا لم يأتي من فراغ ، جاء بعد سنين طويلة جدا بدأوا قبلنا بعقود ويمكن اقول بقرون بعض شركات المحاماة تعود الى عقود طويلة ايضا اتت من خلال مرونة من خلال ابداع اذا تمكن الممارسين من مساعدة الجهاز التشريعي في ابتكار ادوات وطرق ووسائل قانونية لتسهيل عملية التجارة تسهيل لعملية التعاقد والوصول لمرحلة التقاضي بدرجة عالية من التنبؤ عندما تكتب العقد وتذهب للمحكمة وانت تعرف الى درجة كبيرة ماذا سيحكم القاضي هذه مهمة جدا جزء من تطوير المنظومة بما فيها المحاماة والاستشارات القانونية، لا اجامل ولم يعهد علي المجاملة هناك قفزة كبيرة في السعودية خلال ٢٠ سنة الماضية أو أكثر قليلا في مجال المهن أتذكر قبل دخولي في المهنة على وشك ايام دخولي كانت عيب كان ينتقد المحامي ما يقول محامي كانت ينظر له بيخس اموال الناس بالباطل وينظر له بمنظار مختلف، الان نرى تطور كبير جدا نرى اقبال عليها ونرى اقبال من المتعاملين من الافراد من الدول ينظر لها نظرة مختلفة ينظر له بمنظور التطور الاقتصادي ونحن نطلق بأذن الله الى مستقبل واعد من النمو الاقتصادي نحتاج الى المزيد من ممارسي هذه المهنة ليقدموا الدعم الكبير سواء للتجارة او المعاملات الشخصية او للدولة لتحسين التشريعات وتقديم المقترحات والابتكارات في مجال الوسائل القانونية لتحقيق اهداف عملائهم ودي اخذ ٣٠ ثانية فقط للتنبؤ انني لا ازال كعميل لمكاتب المحاماة اليوم عندما انقلبت الآلة اجد صعوبة كبيرة جدا في الوصول لممارسين يقدمون الخدمة التي احتاجها وهذا الكلام قبل لا اجي اليوم قررت ان لا ابني على رأي شخصي تواصلت مع مجموعة كبيرة جدا من رجال الاعمال ومن محتاجي الخدمة من الجهاز الحكومي انا اقدر اسمي حالات ارسلنا طلبات تقديم عروض لخدمات قانونية لوزارة المالية نص اللي ارسلنا لهم طلبات لم يقدموا عروض وأنا أزعم ولا أعلم ان سبب رئيسي منها ان هذه المكاتب مشغولة جدا لدرجة ما ينفون شغل وزيادة وبالتالي من يدعي ان هناك نقص في العمل او ما فيه طلب على الخدمات القانونية لابد أن تبحث أكثر لان الطلب موجود لكن الطالب يريد خدمة متميزة لازلنا نركز بشكل كبير على الثقافة اتفق مع وزير العدل اتفاق تام وخاصة جانب الوقاية من المهم جدا أن نركز على الوقاية ومن المهم جدا أن هناك مكاتب محاماة واستشارات قانونية تركز على هيكلة العقود وعلى كتابة وصياغة وكتابة العقود بطريقة احترافية وليست بالطريقة التي لازلنا نشاهدها يذكر بعض الزملاء ايام المكتب عندما نقدم عقود ٦٠ او ٥٠ صفحة اتنا تألف نقوله لا نحن نحميك بهذه العقود لو صارت مشكلة لان العقود تأخذ في الاحتمال اغلب ما نتوقع يحصل عموما لا اريد ان اطيل انا اعتقد ان رؤية ٢٠٣٠ بالتطور والنمو الاقتصادي من الان وعلى مدى ١٠ او ٢٠ سنة القادمة نحتاج ليس ٦٠٠ بل أكثر من ٦٠٠ لكن ايضا اود ان استغل هذه المعلومة وادعي ان هناك فرصة ايضا طالما فيه اقبال كبير معناه فيه فرصة لرفع مستوى الاعداد طالما انه فيه اقبال كبير معناه فيه فرصة ان نشترط اشتراكات أكثر فيما يتعلق بالتأهيل عشمي في مكاتب المحاماة تألمت في الخارج عندما يقولون متدربين ولا يجدون من يدرهم اذا ما دربتهم كمكاتب محاماة وكجهاز حكومية في ادارتها القانونية وفي الشركات في ادارتها القانونية كيف نتوقع ان نشأ جيل قادر على ممارسة فاعله بطريقة احترافية ادعوا الزملاء والجهات الحكومية والشركات من القطاع الخاص لفتح المجال لتدريب الزملاء حديثي التخرج وشكرا جزيلا .

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، امين عام للهيئة السعودية للمحامين

شكرا لكم معاليكم يشير الى احد مبادرات الهيئة التي دشنها معالي وزير العدل بإنشاء شركة تابعه للهيئة تسعى من خلالها الى توظيف الكوادر للعمل والتدريب في القطاعات الحكومية والخاصة كذلك ليكون تدريب على راس العمل حديث معاليكم يرسل الفأل لكل محامي يسعى للتميز في تقديم الخدمة وتعد رؤية ٢٠٣٠ خارطة طريق ومنصة

نمو متنوعة وتبذل الدولة مساعي حثيثة لتعزيز لمسارات النمو من خلال عدة برامج وحزم الحوافز للقطاع الخاص نود من معاليكم التكرم بتسليط الضوء على فرص نمو صناعة الخدمات القانونية واستفادته من تلك البرامج التي تطرحها الدولة لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لاسيما أن المكاتب يقعون في تلك الفئة خاصة أن الدولة تنظر الى القطاع الخاص على أنه شريك للتنمية في المشاريع الاصلاحية ؟

معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، وزير المالية

والله اعتقد السؤال مهم جدا، المجال كبير اتحدث مع بعض الزملاء في المكاتب المجال كبير جدا التحدي ليس في الطلب صراحه التحدي في العرض وتقديم العرض بطريقة احترافية انا ازمع جزء كبير جدا من الخدمات القانونية التي تحتاجها السعودية تقدم من خارج السعودية ليس عيبا ان كان الهدف ان تستقطب خبرة للتعاقد وفق نظام او اطراف خارج المملكة لكن يصبح عيبا ان نتعاقد وفق القانون السعودي ويصيف العقد شخص خارج السعودية في مجالات لن نستطيع أن اذكر التخصصات بالتحديد لكن نستطيع ان اتحدث بشكل واضح عن التقنية ومجالات الخدمات القانونية في التقنية كبيرة جدا، سمو الاميرة تحدثت الان عن الامن السيبراني والمشاكل الكبيرة جدا القانونية التي تحدث من الامن السيبراني مجال كبير ولا يوجد فيه متخصصين وان وجدوا قلة او انا لا اعرف ان هناك متخصصين في الامن السيبراني في المحال القانوني، عملت على مشاريع تمويل من ٢٠ سنة لكن الى الان لا يوجد الا اعداد محدودة سعوديين تعد على كف اليد الواحدة يستطيعوا التعامل مع هيكلية وتوثيق عقود المشاريع الكبرى ولا اعلم ما لسبب مجلس الوزراء الاسبوع الماضي وافق على مشاريع كبيرة جدا لوزارة البيئة في مجال التحلية ستطرح للقطاع الخاص من خلال عقود البناء والادارة ثم التحويل هذه عقود معقدة جدا في مجال كبير جدا للزملاء السعوديين على مراحل وينجحون فيها وفيها دخل مستمر يعمل المحامي عليها لمدة سنة كاملة دخل مستمر وفيها ابداع كبير جدا وخصوصا بالنسبة للقانون السعودي، هناك الكثير انا لا ارجب في الدخول في تفاصيل للتخصص لكن ازمع بحكم الخبرة السابقة ادعي ان زعمي هذا فيه درجة كبيرة من الصحة ان مجال الخدمات الاستشارية القانونية لايزال يشكو الى درجة كبير جدا من قلة العرض، لا يوجد عرض الطلب موجود والعرض لايزال ناقص وادعوا الهيئة ان تتبنى هذه المسألة بشكل فاعل نترك شوي التقليدية العمل التقليدي زي ما قال وزير العدل ينبغي ان ننظر لها بنظرة مختلفة تتعامل معها بطريقة غير عادية المسألة غير عادية .

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، امين عام للهيئة السعودية للمحامين

شكرا معاليكم يترجم الدعم المالي الحكومي والاستثمار دعم اقتصاد المملكة لتكون من أحد الدول الفاعلة في مجموعة العشرين حيث تركز رؤية ٢٠٣٠ على الاستفادة من موقع المملكة كمركز للعالم العربي والاسلامي وكونها أكبر اقتصاد في الشرق الاوسط وسبق لمعالي وزير التجارة والاستثمار التأكيد في اكثر من موقع على اهمية اقتناص الفرص ومسابقة الزمن وعدم الرغبة في اهدارها لوصول المملكة الى افضل اقتصاديات العالم كيف يرى سعادتكم فرص نمو صناعة الخدمات القانونية في ظل مشاريع الخصخصة التي تعزز الدولة طرحها وزيادة معدلات الاستثمار الاجنبي ؟

بدر بن عبدالمحسن الهداب، وكيل الوزارة للشؤون الفنية - وزارة التجارة والاستثمار

شكراً جزيلاً لك، اتصور حقيقة من الضروري لمواكبة تطور الانشطة الاقتصادية واشكال التعاملات التجارية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في الانشطة الاقتصادية أن يتزامن مع هذا نمو في الوعي القانوني بطبيعة المنتجات الاستثمارية والتعاملات التجارية المعقدة واشكالها الجديدة في الحقيقة البنية القانونية المتينة بكافة مكوناتها التشريعية والقضائية والتطبيقية تبث الثقة والاطمئنان لدى كافة المؤسسات سواء القضائية او العدلية او المؤسسات الحكومية او المستثمرين، جذب الاستثمارات والقرار الاستثماري يتأثر بشكل كبير في جاذبية البيئة القانونية لذا من

الضروري الاستمرار في ارساء ومبادئ الوضوح والشفافية والاستقرار لجذب مزيد من الاستثمارات النوعية وجذب الفرص لتوطينها، هذا يتطلب وجود شراكات قوية نقل وتوطين المعرفة القانونية المتخصصة ومثانة البيئة القانونية عامل مؤثر في استدامة المشاريع وايجاد الحلول الملائمة لها من الناحية القانونية بما يضمن الحلول دون الوقوع بالمشاكل او التعامل معها لو وقعت لا سمح الله، توفير خدمات قانونية متنوعه تحدي كبير يتطلب تضافر الجهود والاستفادة من الخبرات المتراكمة الطويلة للشركات المتخصصة في تأسيس بيئة مؤسسية بثقافة جديدة تحفز وتحمي المدخرات الاقتصادية

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب، امين عام للهيئة السعودية للمحامين

شكرا لكم ضمن مساعي الدولة الحثيثة في تطوير الفرص الاستثمارية ونقل المعرفة وتوطين التقنية كذلك مزج الخبرات الاجنبية بالخبرات الوطنية بما ينعكس ايجابا على القطاعات المحلية، كيف يرى سعادتك استفادة قطاع المحاماة والاستشارات القانونية في ظل المشاريع الانشائية التي تقودها الدولة وازدياد اعداد القانونيين والحاجه الى تأهيل فعلي للمحامي وفق مواصفات دولية ومن جهة اخرى حماية المهنيين المحليين من هيمنة الشركات الاجنبية ؟

بدر بن عبدالمحسن الهداب، وكيل الوزارة للشؤون الفنية - وزارة التجارة والاستثمار

في الحقيقة الاستثمار ليس له جنسية والتجارة موجودة في كل الدول واشكالها وتفاعلاتها متشابكة، استقطاب استثمارات نوعية يتطلب توفير حزمة من الخدمات القانونية المتكاملة الامر اللي يتطلب النهوض والعمل المؤسسي وتكوين ثقافة العمل الجماعي وثقافة الاستشارات القانونية المتخصصة والاستفادة من الخبرات الاجنبية وتوطينها في مؤسسات وطنية تعي وتمزج بين الخبرة المحلية الناشئة من فهم واستيعاب البيئة القانونية بمكوناتها بالمبادئ الشرعية الانظمة والاعراف والتقاليد وقيم المجتمع في جانب الخبرة المتخصصة، هذه الحزمة من الخدمات هي التي توفر حلول متكاملة تطمئن المستفيد وتضمن البيئة وتجذب المزيد من الاستثمارات الى حين ايجاد فرص وظيفية كبيرة لان العمل المؤسسي يقوم على تضافر جهود المئات من المحامين من شركة واحدة سيخلق فرص وظيفية متنوعة والتعاون مع المؤسسات الاجنبية المتخصصة سيضمن نقل وتوطين للمعرفة بمزيج من المعرفة الوطنية في الحقوق في الشرع والقانون، هذا يتطلب تدريب متخصصين واحتكاك واستفادة اكثر من المؤسسات في ظل تأسيس هياكل تتضمن المزيج هذا توفر فرص وتوفر تقنيات وممارسات متخصصة ناضجة تساعد السوق على النمو وتوفر خدمات متكاملة تتمتع بالكفاءة والجودة .

حديث شيق ممتع يحمل شفرات الخبرة ومفاتيح مستقبل واعد غير تقليدي يرتقي لطموح الدولة في العزم والبناء وتقديم الابتكار والتميز والاحترافية .

باسمكم جميعا اشكر اصحاب المعالي على كريم قبولهم الدعوة وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لمشاركة الرؤى بشأن مستقبل الخدمات القانونية في المملكة ، نستكمل الحوار بعد شكركم لأصحاب المعالي .

Opening address by the Chairman of the Organizing Committee

Her Royal Highness Princess Hala bint Khaled bin Sultan



The Saudi Law Conference proceedings started with an opening ceremony where Her Royal Highness Princess Hala bint Khaled bin Sultan, Chairman of the Organizing Committee, delivered the conference opening speech welcoming guests and attendees.

Princess Hala:

“ In the name of Allah, the Merciful, the Compassionate
Praise be to Allah, and May His Peace and Blessings be upon the Noblest of Prophets and Messengers, our Prophet Mohammad.

Your Highnesses, and Excellencies, experts and researchers, honored guests;
Peace be with you.

I am humbled and privileged to stand before you, welcoming you on behalf of the Organizing Committee of the first Saudi Law Conference. I am standing before distinguished scholars, policymakers, and experts in various fields. I am also standing before elites of our Saudi community and participating international experts. I welcome personalities who we all have the utmost respect for, whose efforts and achievements we hold in high regard, appreciating their efforts contributing to the success of this conference, through offering and submitting meaningful topics, creating constructive dialogues, aiming for effective recommendations; and plans of their implementation.

Honored Guests,
I take this opportunity, in the attendance of persons of expertise and creativity, to present questions, propose hopes, and express observations that have caught my attention.

First: I thank Allah we selected the inclusive and effective axes and slogan of the conference which is “reinforcing a comprehensive and sustainable working environment”. Can this be achieved without a stable legal juridical environment? And how can a working environment be established and grow without justiciable legal stepping stones that assure rights and obligations, deterring offenders and saving the oppressed, organizing and regulating the community’s conduct and meeting its needs? Only then will the community will be protected and the country be elevated. Indeed, we are directed to “justice and good conduct” and warned “of the people whose speech pleases you in worldly life, and he calls Allah to witness as to what is in his heart, yet he is the fiercest of opponents”.

Second: We welcome the two pillars of justice in Saudi Arabia, the “seated judicial system” which decides in conscience and in compliance with articles of law, and the “standing justice system”, which works to present rights and realities, not to allow the simply eloquent to take what is not rightfully his. Two pillars that work in harmony, throughout the reconstruction of the legislative environment in the Kingdom of Saudi Arabia, in order to realize the aspirations and development of the current phase and to achieve Vision (2030) with all its aspects.

Third: What adds to the Conference's importance, is its purpose, and its definition of its target audience of: public officials, in-house counsels, wealth management advisors, attorneys, executives, business owners and investors. Is this not the meaning of governance in its general definition? Is this not what we seek in all fields at its different levels in order for all stakeholders to get their fair rights and avoid any conflict of interest, reinforcing transparency and competitive, accountability and supervision, equality between beneficiaries whether big or small, and others, which will ultimately benefit the nation and its citizens, allow the legal system in the Kingdom of Saudi Arabia to keep pace with the development program, and reinforce the legal infrastructure? Through this we achieve: the best use of assets and resources, attracting foreign investment, and stability of the capital market and businesses.

Fourth: I am confident that those attending from pioneers of science and experts, researchers and creative personnel, whether young or elderly through this conference, will reach constructive recommendations, away from generalities, including plans of implementation, with approximate expenditures, as well as defining the levels of implementation and supervision responsibilities in order to facilitate the appropriate decisions.

Fifth: The Organizing Committee has the confidence that the dialogue sessions and topics proposed shall not ignore the concerns of individuals, what may threaten their lives or increase their losses. What is currently a major concern is how to avoid cyber threats, and how not to be subject to blackmail of the perpetrators and ransoms that nations surreptitiously and reluctantly pay in order to avoid the ominous. The surest way to survive these brutal acts is by establishing an effective system of cyber security.

The cyber-attacks, hacking smart grids and automatic controls systems, at all sectors of production, are crimes that are committed daily with unimaginable magnitude through untraditional and advanced technological abilities, with unlimited geographical reach, not requiring much effort, nor the need for violence or combat. Rather, they are difficult to discover, not leaving any impact that is easily tracked, and which the victim shall realize only after the crime is committed.

It is surely evident to all honored guests that the current legislation is not able to effectively face these threats, and that there is a need for modern, untraditional deterrent laws, in addition to reinforcing cyber cooperation on different levels: national, regional, and international. I pray to Allah for your successful efforts to maintain our national security, deter terrorism, internally and externally, individually or in groups, countries and organizations.

Finally, Thank you for your attendance, your contributions, and your efforts with profound appreciation and full respect.

In the Name of Allah, let us begin."

The Legal Services Industry's Future

Opening Session



Thereafter, the opening session about the future of legal services industry started. The session discussed how the legal services industry coped with the legislative changes and the procedural developments of the justice system.

The Session Speakers were:

[1] Dr. Waleed Mohammed Al-Samaany, Minister of Justice and Chairman of the Board of the Saudi Bar Association

[2] Mr. Mohammed Abdullah Al-Jadaan, Minister of Finance

[3] Mr. Bader Abdulmohsin Al-Haddab, Director General of the Ministry of Commerce and Investment for Technical Affairs, speaking on behalf of Dr. Majed Abdullah Al-Kasabi, Minister of Commerce and Investment

[Q] Moderator: Mr. Baker Abdullatif Al-Haboob, Secretary General of the Saudi Bar Association

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob

- starts the session by welcoming their Royal Highnesses, their excellencies, and distinguished guests saying: "It is a pleasure to host you at the opening ceremony of the Saudi Law Conference that is held under the patronage of the Minister of Justice and the Chairman of the Saudi Bar Association. We are pleased to start the ceremony by having the Minister of Justice and Chairman of the Saudi Bar Association, Dr. Waleed bin Mohammed Al-Samaani, the Minister of Finance, Mr. Mohammed bin Abdullah Al Jadaan and the participation of Minister Commerce and Investment, Dr. Majed Al-Kasabi, who apologized for not coming due to an official mission and appointed Mr. Badr bin Abdul Mohsen Al-Haddab, the Director General of the Ministry of Commerce and Investment for Technical Affairs, to act on his behalf to express their opinions regarding the future of the legal services industry in The Kingdom of Saudi Arabia. We start with a statement from the Minister of Justice. Your excellency, in light of the developments the justice system in Saudi Arabia is witnessing, how far do you believe the legal services industry will be in line with the legislative changes and procedural developments of the justice system?"

[1] Dr. Waleed Al-Samaany:

"In the name of Allah, praise be to Allah, and peace be upon the Messenger of Allah. In fact, keeping the legal services industry in line with the legislative changes, updates and procedural developments of the justice system requires a higher degree of accompaniment. We believe that the relationship of legal services with the justice system is a part-to-whole relationship. Consequently, such relationship must reach the point of integration as most of the justice system inputs, whether in the judicial process, enforcement or authentication, are provided by specialized attorneys and consultants. Additionally, judges are the fundamental base of providing services and legal consultancy, so it is important at such a stage to consider the development in the legal and justice services to be in line with the main objectives of such a development process. Therefore, the main objectives of any legislation, legal or judicial act should promote institutional work, determine the responsibility, and set up measurement and evaluation indicators in order to make the objective effectiveness and prompt performance. Judges, attorneys and consultants are responsible for conducting judicial work, and so their educational qualifications and professional development are the fundamental base of such development process.

During this stage, we have to enter into partnerships with educational institutions and colleges to further establish educational qualification, and training centers including the justice-training center to further establish the professional aspect, and other educational institutions existing inside and outside of the Kingdom. That is exactly what the judicial authorities are doing right now. Furthermore, the Saudi Bar Association is doing its best in this stage to urge the interaction between the specialized attorneys and others working in this field."

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob:

"Thank you Your Excellency. One of the most important elements in the legal services industry is having a modern justice environment. How do you view the future of the practice in the Kingdom?"

[1] Dr. Waleed Al-Samaany:

"The view of the future is based on the current status of the field and the establishment of the Saudi Bar Association that will focus on the professional aspect; the first feature of a promising future. The legal element is the fundamental base of all developments adopted by the Kingdom's vision 2030. Legal services, legislations, laws and regulations are the fundamental base of development, whether in a specialized sector or any other sector, so providing legal services is considered a constant element in all development fields. It is notable that the Ministry of Justice has witnessed great interest in legal practice during the latest periods, where the percentage of licenses has increased to 60%, while the percentage of female licenses has exceeded 300%, indicating the future of the legal service industry and making the upcoming phase a turning point in field of legal services. Most significantly, we have to build legal services in a non-conventional way; not to be limited by the development that is represented in the continuation of the current stage with all its aspects, whether positive or negative.

Consequently, legal and judicial entities shall be responsible for minimizing the respective procedures and avoiding complexity as much as possible; with the assistance of legal service providers, whether professionals, attorneys, consultant or others. Furthermore, the promising future of the legal services industry will affect legislation and there will be significant legislative changes and updates empowering the profession. It is expected to issue several regulations and laws, within the justice sector as well as other sectors to act accordingly. For example, we will soon witness the issuance of the following systems: documentation, property ownership, and judicial cost. Additionally, the justice sector will require to follow the preventive measures more than other sectors, as most attorneys provide legal consultancy and judicial pleadings, such measures shall have the upmost priority, whether general or special. predicted solutions of legal issues prior to its occurrence can be attained by drafting legislations, regulations or business mechanisms, and applying legal measures by drafting contacts and arbitration. "

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob:

"A promising future set out by the Minister of Justice, directing the Saudi Bar Association, reviewing outputs; focusing on the qualitative details, with much benefit to those whom employ his guidance."

"I would like to thank his excellency Minister Walid bin Mohammed Al-Sama'ani"

Then, I will move to the speech of the Minister of Finance -

"Your excellency, statistics reveal that North America has acquired 49% of the international share in the legal services industry due to the increase of acquisition, merging and demand of services, specifically litigation, taxation and financial consultancy. How can the Kingdom benefit from its development and the increase of the consulting sector contribution, particularly legal sector and consultancy sectors especially with the growth of the private sector?"

[2] Mr. Mohammed Al-Jadaan:

"Peace, Mercy and Blessings be upon you all"

"I am very pleased to be amongst you in the presence of His Highness the Minister of Justice. I am honestly happy to see so many familiar faces of colleagues with whom I have worked for many years. May Allah please you All."

"I dearly miss the hours and nights of fruitful discussions in a profession which I believe is the most noble and most important in every country. I believe the future of the legal profession is promising. We will always need distinguished lawyers and professional practices if there are businesses and the need for commodities and service exchange between people, companies and countries. Development in the legal and consultancy sectors in North America, Europe, or even Asia, did not appear haphazardly. It took a long time, decades, even centuries, before us. Some law firms go back to long decades. They also stemmed out of flexibility and creativity as the legal professionals helped the legislative bodies in innovating legal tools, methods and procedures to facilitate the business transaction, and contracting process, reaching the litigation stage with a high degree of prediction and expectation.

When you draft a contract and go to court knowing exactly what the judge's sentence will be, this is a very critical part in the development of the legal and consultancy service industry. I do not compliment and I am not accustomed to it, however, there has been a great leap in the profession within Saudi Arabia over the past 20 years or more. I remember that prior to joining, nearly joining the profession, it was disappointing. The lawyer was criticized for taking money from the people unjustly. He was thought of negatively. Now, we see a great deal of development as we find demand for it from individuals within countries.

It is seen positively now from an economic perspective. God willing, we head towards a promising future of economic development where we need more and more of these legal professionals to provide great support either in business, or personal dealings, and civil, or state affairs to improve legislations and provide suggestions and innovations in the field of legal methodology to achieve their clients' objectives. I would like to take 30 seconds to mention that now. I, as a client to law firms, I rarely find professionals providing the service I need. Before I came today, I decided not to have a subjective opinion. I contacted a great number of businessmen and those who require the service from the governmental body.

I can mention some cases if you like; When we requested quotations for legal services for the Ministry of Finance. Half of the contacted firms and offices didn't give us offers. I claim unknowingly that the main reason behind that is that these firms and offices were too busy to accept more work. Consequently, to anyone claiming that there is deficiency in work or the demanded legal services, you have to search more as demand is available but the requester needs a distinguished service, we still focus greatly on culture.

I completely agree with the Minister of Justice particularly in respect of prevention. It is very important to have law offices and legal consultancy firms that focus on contract structuring and drafting professionally, not like what is done today. Some colleagues remember the office days when we used to submit 60 or 50-page contracts, we were told that we were composing.

We used to tell the client that we protect you by these contracts if there were a problem, as contracts deal with probability. Most of what we predict really happens. I do not want to take up too much time on this, I think with Vision 2030 and the economic growth and development associated with it, over the coming 10 or 20 years, we need not only 600 but more. Furthermore, I want to seize this opportunity to claim; with the growth of demand, there is a chance to uplift the qualification standards with high hopes on law offices. I suffered when they said that there are trainees and no trainers. If legal offices, companies, and governmental bodies do not train them within their legal departments, how can we expect to prepare a generation able to practice the profession effectively?

I call for colleagues, governmental bodies and private sector companies to open the field to train our fellow fresh graduates, thank you very much!"

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob:

"Thank you, Your Excellency, you point to one of the initiatives of the Association inaugurated by His Excellency, the Minister of Justice of setting up a company affiliate to the association through which we seek to recruit cadres for work and training in both the governmental and private sectors, and in addition, applying what is called on-the-job or in-service training. Your Excellency, your speech bears optimism to every lawyer seeking excellence and prominence in providing the service. Vision 2030 is a roadmap and a variant growth platform. The country has made strenuous efforts to enhance growth through many stimulus programs and packages for the private sector. We wish, Your Excellency, if you would please highlight the growth opportunities to the legal-service industry and how to benefit from such government-launched programs to help small and micro enterprises, especially the legal offices, that are part of this category, especially that the government considers the private sector as a development partner in the reform projects."

[2] Mr. Mohammed Al-Jadaan:

"I think the question is very important since the field is really broad and wide. I keep talking with some colleagues in offices. Frankly, the challenge is not in demand, but in supply, and offering it professionally. I claim that a great part of the legal services required by Saudi Arabia is provided from abroad. There is no shame in doing so, if the objective is to attract expertise in contracting according to systems and parties outside the Kingdom, however, it is appalling to make contracts according to Saudi law, and those contracts are drafted by a person outside of Saudi Arabia, in fields and specializations I that I cannot mention in detail. I can speak about technology, as legal services in technology are so great.

Her Royal Highness just talked about cybersecurity and the great legal problems resulting from it. It is a huge field and lacks specialists. Even if they are available, they are often rare. I do not know if there are specialists in cybersecurity in the legal field. I have been working on financing projects for 20 years. Until now, there are a handful of Saudis who can tackle the structuring and documentation of major-enterprise contracts and I'm not sure why that is. Last week, the Cabinet of Ministers approved very large projects relative to the Ministry of Environment in the field of desalination to be released to the private sector through transferrable construction and management contracts.

These contracts are very complicated in a huge field that our Saudi colleagues can be successful in. It has a continuous income upon which the lawyer can work on for a full year. A continuous income with great creativity especially for Saudi Law. There are lots of specialization details I do not want to indulge in. However, I correctly claim due to my previous experience that the field, that the legal consultancy service field still faces a great of lack of supply. There is no supply, demand is abundant but supply is lacking. I call for the Association to adopt this matter seriously. We have to shun traditionalism a little bit. As the Minister of Justice stated we have to look differently and deal with such an extraordinary matter in a different way."

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob:

"Thank you, Your Excellency; you interpret the governmental financial support by providing a wide range of opportunities through which the lawyer can look at development tracks. This interesting insight leads us to the Ministry of Commerce and Investment.

My inquiry now, is to His Excellency Mr Badr al-Haddab, especially when one of the agendas of the Ministry is to support the economy of the Kingdom to be one of the acting states of (G20). Thus, Vision 2030 focuses on utilizing the location of Saudi Arabia as the center of the Arab and Islamic World, and as the largest economy in the Middle East. His Excellency, the Minister of Commerce and Investment, stated in many events, the importance of seizing the opportunities and not wasting time to enable the Kingdom to become one of the world economies. Your Excellency, how do you see the chances of growth in the legal-service industry in line with the privatization projects intended by the government and the increase in foreign investment?"

[3] Mr. Bader Al-Haddab:

"Thank you very much. I really think that it is essential, and should be parallel with the growth in legal awareness of the nature of investment products, and the complicated business transactions with its new shapes coping with the development of the economic activities, new business dealings and innovative concepts in economic activities. Actually, a solid legal infrastructure with all its legislative, judicial and applied components, inspires trust and tranquility in all institutions, judicial, justice, governmental and investments. Attracting investments and decision-making are greatly affected by the attractiveness of the legal environment. Thus, it is necessary to continue to establish the principles of clarity, transparency and stability to attract more specific investments and opportunities for their localization.

This requires the existence of strong partnerships, transfer, localization of specialized legal knowledge. A solid legal environment is an effective agent in the sustainability of projects and finding convenient legal solutions to ensure lesser problems, or dealing with them successfully if occurred, God forbid. Providing various legal services is a great challenge requiring concerted efforts and benefiting from the accumulative experiences of the specialized companies to establish an institutional environment with a new culture that stimulates and protects the economic savings."

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob:

"Thank you! Considering the diligent endeavors of the government to develop the investment chances, transferring knowledge and localizing technology as well as merging foreign expertise with local ones that is positively reflected on local sectors, how do you think the legal and consultancy sector can benefit within the state-led construction projects, the increase of the number of lawyers, and the need for preparing the lawyers effectively according to international standards? Also, how can we protect local professionals from the hegemony of the foreign companies?"

[3] Mr. Bader Al-Haddab:

"Actually, investment does not have a nationality, and business is available in all countries with similar forms and interactions. Attracting specific investments requires the provision of integrated legal service packages. This necessitates revival, institutional work, building a culture based on teamwork and specialized legal consultancies.

Also, to benefit from the foreign expertise and localizing it in institutions aware of the importance of mixing the emerging local expertise's understanding, and awareness of the legal environment with all its components of legitimate principles, regulations, customs and traditions of the community in respect of the specialized expertise. This package of services, provides integrated solutions that assures the beneficiary and the environment, and attracts more investments, until it establishes large scale employment opportunities. This is because institutional work depends on the concerted efforts of hundreds of lawyers from one company which will create various career opportunities.

Cooperation with specialized foreign institutions will secure the transfer and localization of knowledge with a mixture of the local knowledge of rights in Shari'ah and law. This requires specialists training, involvement, and benefitting more from the institutions and establishing structures that includes such mixture and that provides opportunities, mature specialized practices that will help the market grow and provide integrated services of competency and quality."

[Q] Mr. Bakr Al-Haboob:

"An interesting talk filled with enriching experience, and the keys to a non-traditional promising future in-line with the government's aspiration of determination, construction, innovation, excellence and professionalism."

"On behalf of all, I thank their Excellencies, for their generous acceptance of the invitation, and giving us a part of their precious time to share their visions regarding the future of the legal services in the Kingdom. We shall resume our dialogue after thanking their Excellencies."

برنامج المؤتمر

CONFERENCE PROGRAM



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

الأحد 30 سبتمبر 2018 - اليوم الأول

09:00 – 07:00 الاستقبال والتسجيل

09:00 – 10:15 الجلسة الافتتاحية: التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي)

إدارة الحوار: الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي
الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص

عرض مرئي عن وزارة العدل

تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية
فضيلة الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض

مركز التدريب العدلي ودوره في تطوير المرفق العدلي والمجتمع القانوني
الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي

دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية
الدكتور أحمد بن محمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل

10:30 – 10:15 استراحة قهوة

10:30 – 11:45 الجلسة الثانية: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية

إدارة الحوار: الدكتور فيصل بن منصور الفاضل
عضو مجلس الشورى

القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح
المستهدفون "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة"
الأستاذ قبيوم ديريوبه، المدير العام - ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط

البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين
الأستاذة نايومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون - أكاديمية سنغافورة للقانون

القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية
الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات - جامعة الملك سعود،
مستشار الذكاء الاصطناعي - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي
الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل - شركة الاتصالات السعودية

12:15 – 11:45 صلاة الظهر

SUNDAY SEPTEMBER 30TH 2018 - DAY 1



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

07:00 – 09:00  **REGISTRATION**

09:00 – 10:15  **OPENING SESSION: LEGAL DEVELOPMENT IN THE MINISTRY OF JUSTICE (THEMATIC & PROCEDURAL)**

MODERATOR:

Dr. Fawaz Al-Alamy, Saudi Expert in Global Trade and Advisor to the Public and Private Sectors

Documentary on the Ministry of Justice

The Commercial Judiciary's Development in the Kingdom of Saudi Arabia

Sheikh Faraj Al-Dosari, President of the Commercial Court in Riyadh

The Justice Training Center and Its Role in the Development of the Legal Community

Mr. Bandar Al-Mahaimed, Director of Lawyers Preparation Program at The Justice Training Center

The Role of the Ministry's Research Center in the Dissemination of the Judicial and Legal Culture

Dr. Ahmed Al-Jowair, Consultant of Ministry of Justice's Research Center

10:15 – 10:30  **Coffee Break**

10:30 – 11:45  **SESSION TWO: ENCOURAGING INNOVATION IN THE INFORMATION AND LEGAL SERVICES INDUSTRIES**

MODERATOR:

Dr. Faisal Al-Fadhel, Member of the Shoura Council

Law as an Aspect of a Country's Competitiveness and the Impact on the Legal Profession and the Players (Governments, Private Sector, Information Companies, Law Firms)?

Mr. Guillaume Deroubaix, Managing Director - LexisNexis MENA

Open Legal Data: A New Journey for Government and Legal Professionals

Ms. Noemie Alintissar, Future Law Innovation programme Manager - Singapore Academy Of Law

Law and Artificial Intelligence: Where We Are Now and a Vision of the Kingdom's Future

Dr. Latifa Al-Abdulkarim, Assistant Professor of Computer Science and Artificial Intelligence Advisor-MCIT And KSU

Blockchain Technology in the Justice Sector

Mr. Nawaf Al Mutairi, Director of Data Governance and Analysis – STC

11:45 – 12:15  **Prayer**

الأحد 30 سبتمبر 2018 - اليوم الأول

13:30 – 12:15



الجلسة الثالثة: آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية

إدارة الحوار: الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس، رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية

التطورات التشريعية للمملكة خلال 20 سنة

الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر، وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي – وزارة العدل

نظام الإفلاس الجديد

الأستاذ محمد بن عبد العزيز العقيل، الشريك المدير - مكتب محمد عبد العزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون

نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية

الأستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا، مدير عام الإدارة القانونية – الهيئة العامة للزكاة والدخل

ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم
الدكتور عايض بن هادي العتيبي، وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية

استراحة قهوة



13:45 – 13:30

ثلاث ورش عمل متوازية



14:45 – 13:45

3 ورشة العمل الثالثة:
تسويق الخدمات القانونية
الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة
رئيس قسم التسويق – جامعة الأمير
سغام بن عبدالعزيز

2 ورشة العمل الثانية:
الشركات المهنية
الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي
محام ومستشار قانوني – شريك
مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة

1 ورشة العمل الأولى:
تأسيس مكتب محاماة
الدكتور وليد بن ناصر النويصر
محام ومستشار قانوني - شريك إداري
بشركة النويصر وشركاؤه

الغداء



15:30 – 14:45

ثلاث ورش عمل متوازية



16:30 – 15:30

6 ورشة العمل السادسة:
**الحكماء الاصطناعي القانوني كأساس
لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء
والتشييد**
الأستاذ طارق بن عبد الرحمن آل مسفر
شريك مدير – آل مسفر وشركاه للمحاماة

5 ورشة العمل الخامسة:
تشريعات الأراضي البيضاء
الأستاذ حسان إبراهيم السيف
شريك – السيف والتويجري محامون
مستشارون محكمون

4 ورشة العمل الرابعة:
تسوية المنازعات بالطرق البديلة
الدكتور حامد بن حسن ميرة
الرئيس التنفيذي للمركز السعودي
للتحكيم التجاري

SUNDAY SEPTEMBER 30TH 2018 - DAY 1

12:15 – 13:30



SESSION THREE: THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA'S LATEST LEGAL DEVELOPMENTS

MODERATOR:

Mr. Saud Al-Rayes, Editor in Chief of Al Hayat Newspaper, Kingdom of Saudi Arabia

Legislative Developments of the Kingdom within 20 years

Dr. Abdulaziz Al-Nasser, Undersecretary of the Ministry for International Cooperation and Systems - Ministry of Justice

New Bankruptcy Law

Mr. Mohammed Al Aqeel, Managing Partner - Mohammed Abdulaziz Al-Aqeel, Law Firm

Value-Added Tax Law and Excise Tax Law

Mr. Anas AlOqla, General Manager, Legal and Compliance Department - General Authority of Zakat & Tax - GAZT

SAGIA Licenses and Connecting Saudi SMEs to the World

Dr. Ayedh Al-Otaibi, Deputy Governor of Investment Climate at the Saudi Arabian General Investment Authority (SAGIA)

13:30 – 13:45



Coffee Break

13:45 – 14:45



THREE PARALLEL WORKSHOPS



WORKSHOP

1

Establishing a Law Firm

Dr. Waleed N. Al-Nuwaier
Managing Partner - Dr. Al-Nuwaier
& Partners (WAN & Partners)



WORKSHOP

2

Professional Companies

Dr. Alaa Naji
Founding Partner - Naji Law Firm



WORKSHOP

3

Marketing of Legal Services

Dr. Ahmed Ajinah
Head of Marketing Department -
Sattam bin Abdul Aziz University

14:45 – 15:30



Lunch

15:30 – 16:30



THREE PARALLEL WORKSHOPS



WORKSHOP

4

Alternative Dispute Resolution

Dr. Hamed Mirra
CEO - Saudi Center for Commercial
Arbitration



WORKSHOP

5

Vacant Land Legislation

Mr. Hassan Alseif
Partner - Alseif and Altwijry
Lawfirm



WORKSHOP

6

Artificial Intelligence & Law as Foundation to the Construction Blockchain Technology

Mr. Tariq Al Mesfer, Managing
Partner - Al Mesfer and Partners



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

الإثنين 01 أكتوبر 2018 - اليوم الثاني

09:00 – 07:00 الاستقبال والتسجيل

09:00 – 10:15

الجلسة الرابعة: إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين

إدارة الحوار: الدكتور مبارك بن محمد الطامي
نائب المحافظ المساعد للتخطيط والتطوير - المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال
الدكتور ملحم بن حمد الملحم، محامي - الملحم للمحاماة

رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات
المهندس فوزي بوبشيت، نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير - شركة معادن

الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر
المهندس زياد بن عبدالله الصالح، مستشار استراتيجي وتطوير أعمال

تدريب المحامين كقادة المستقبل: تجارب محاكم دبي
الدكتور أحمد بن حزيم، شريك رئيسي - بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه

10:15 – 10:30 استراحة القهوة

10:30 – 11:45

الجلسة الخامسة: التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية

إدارة الحوار: الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه، المحامي والمستشار القانوني
المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين

قرارات التوطين وأثرها على عقود العمل الأجنبية
المهندس غازي بن ظافر الشهراني، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين

آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات
الأستاذ يوزن هونت، رئيس هونت ليجال كنسولتنسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية

تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد
الأستاذ زيد سلطان، المدير الأول لخدمات التحاليل الجنائية والنزاهة - ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التشريعات والانظمة الجديدة في المملكة واصرها الايجابي على بيئة الأعمال
الدكتور سعود العماري - رئيس مكتب الدكتور سعود العماري

11:45 – 12:15 صلاة الظهر

MONDAY OCTOBER 1ST 2018 - DAY 2



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

07:00 – 09:00  **REGISTRATION**

09:00 – 10:15  **SESSION FOUR: DEVELOPING FUTURE LEADERS IN THE LEGAL FIELD**

MODERATOR:

Dr. Mubarak Al Tami, Deputy Assistant Governor for Planning and Development
Technical and Vocational Training Corporation

Legislative Challenges for SMEs And Entrepreneurs

Dr. Mulhim Almulhim, Attorney - Almulhim Law

Human Capital in the Legal Field and Development of Future Leaders

Eng. Fouzi Bubshait, Vice President, Strategic Human Capital Programs - Maaden

Legal Fellowship and Continuing Education

Eng. Ziad AlSaleh, Strategic Consultant and Business Development

Training of Lawyers as Future Leaders: Dubai Courts Experiences

Dr. Ahmad Bin Hezeem, Senior Partner - BSA Ahmad Bin Hezeem & Associates LLP

10:15 – 10:30  **Coffee Break**

10:30 – 11:45  **SESSION FIVE: LEGAL CHALLENGES CURRENTLY FACING THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

MODERATOR:

Dr. Ahmed Al-Saqih, Lawyer and Legal Counsel, Spokesperson for the Saudi Bar Association

Nationalization Regulations and Their Impact on Foreign Employment Contracts

Eng. Ghazi Al-Shahrani, Deputy Minister for Nationalization - Ministry of Labor and Social Development

Latest Developments in Government Contracts & Procurement Regulations

Mr. Jochen Hundt, Chairman, Hundt Legal Consultancy in association with the Law Office of Khalid O. Alattas

Legislation Promoting Transparency and Combatting Fraud and Corruption

Mr. Zaid Sultan, Senior Manager of Forensics & Integrity Services - Ernst & Young Middle East & North Africa

New Legislations and Regulations in The Kingdom and Its Positive Impact on the Business Environment

Dr. Saud Al Ammari - Head of Dr. Saud Al Ammari Office

11:45 – 12:15  **Prayer**



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

الاثنين 01 أكتوبر 2018 - اليوم الثاني

ورشة عمل متوازيتان 13:15 - 12:15

9 ورشة العمل التاسعة: الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية الاستاذ حسين الشماسي مستشار قانوني خسيم محامون ومستشارون	8 ورشة العمل الثامنة: مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية الاستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والإستشارات القانونية
---	--

استراحة قهوة 13:30 - 13:15

ثلاث ورش عمل متوازية 14:30 - 13:30

12 ورشة العمل الثانية عشرة: محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة الاستاذ صالح بن محمد الثنيان، الشريك الرئيس / الاستاذ حسام وائل أبو الفضل، المدير العام التنفيذي شركة صالح الثنيان وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون	11 ورشة العمل الحادية عشرة: الصحة وتوازن العمل بالحياة الدكتور خالد بن عبدالله النمر استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين	10 ورشة العمل العاشرة: مهارات الإدارة القانونية الدكتور فهد بن محمد الماجد عميد كلية الحقوق - جامعة الأمير سلطان
---	---	--

الغداء 15:15 - 14:30

ثلاث ورش عمل متوازية 16:15 - 15:15

15 ورشة العمل الخامسة عشرة: الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات الاستاذة مصباح صبودي، محاضر في القانون - جامعة الأمير سلطان	14 ورشة العمل الرابعة عشرة: صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية الدكتور سلطان بن محمد العيدان أستاذ مساعد - جامعة دار العلوم	13 ورشة العمل الثالثة عشرة: حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي الاستاذ غالب بن عبدالرحمن العسكر المدير العام، العسكر للمحاماة
--	--	---

تجارب ناجحة في الابتعاث القانوني (للطلبة) 17:00 - 16:15

الاستاذة رشا زهير أبو نجم
الاستاذ عبدالله بن صالح الجمعة

MONDAY OCTOBER 1ST 2018 - DAY 2



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

12:15 – 13:15



TWO PARALLEL WORKSHOPS



WORKSHOP

8

The Path of Legal Practice

Mr. Majed Garoub

Chairman - Majid Mohammed
Garoub Law Firm



WORKSHOP

9

Innovation and Excellence in Legal Service Delivery Methods

Mr. Hussian Al Shammasi

Legal Advisor - Khoshaim Law Firm

13:15 – 13:30



Coffee Break

13:30 – 14:30



THREE PARALLEL WORKSHOPS



WORKSHOP

10

Legal Management Skills

Dr. Fahad Al Majid

Dean of the College of Law - Prince
Sultan University



WORKSHOP

11

The Importance of Health and a Work-Life Balance

Dr. Khalid Al-Nemr

Consultant and Professor
of Cardiology and Arterial
Catheterization



WORKSHOP

12

Accounting for Law Firms

Mr. Saleh Al-Thunayan, Chairman
& Partner / **Mr. Hossam Abu El Fadl**,
Executive Manager
Saleh Al-Thunayan & Partner
Accountants & Auditors

14:30 - 15:15



Lunch

15:15 – 16:15



THREE PARALLEL WORKSHOPS



WORKSHOP

13

Corporate Governance to Combat Internal Corruption

Mr. Ghaleb Al Askar

Director General, Lawyer And Legal
Advisor - Alaskar Law Firm



WORKSHOP

14

The Term of Leasing Ending with Ownership According to the Financing Systems in the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Sultan Alaydan, Assistant Professor
Faculty of Law, Dar AlUloom University



WORKSHOP

15

Legal Framework for Cyber Space & Cloud Security in Saudi Arabia: Policy and its Challenges

Ms. Misbah Saboohi, Lecturer In
Law - Prince Sultan University

16:15 - 17:00



Successful Experiences in Legal Scholarship (for students)

Ms. Rasha Abu Najm

Mr. Abdullah Al-Jumaa

توصيات المؤتمر

**CONFERENCE
RECOMMENDATIONS**

أولاً: توصيات محور التشريع و القانون الموضوعي

التوصية الأولى الإشادة بما صدر من القوانين الموضوعية مؤخراً، والإشادة بالجهود المبذولة لإخراج مدونة الأحكام القضائية



التي يمثل الأمر بها حرص القيادة الرشيدة على التشريع النابع من أحكام الشريعة الإسلامية؛ لتتواءم مع ما تعيشه المملكة من نهضة، والتوصية بقيام المحكمة العليا بالتصدي للأحكام الصادرة بالمخالفة للمدونة، وفي حال عدول المحكمة العليا عن حكم من أحكام المدونة فيكون هذا العدول بمثابة التعديل على نص المدونة.

الهدف والمبررات:

1 حاجة المؤسسة القضائية إلى جمع شتات الأحكام والمبادئ القضائية والنصوص والأقوال والفتاوى والأبحاث والفقهية القضائية وإعادة صياغتها صياغة فنية بحيث تحول إلى مواد شرعية يحكم بها القضاة.

2 المرونة في التشريع بحيث تتواءم التشريعات مع المتغيرات بشكل سريع ونابع من القضاء الذي يتيح إبداء الحجج والاجتهادات من كافة أطراف الخصومة القضائية.

آليات التنفيذ:

1 العمل بالقانون الموضوعي للقضاة في المحاكم

2 الاستفادة من الخطط والمنهجيات التي عملت عليها اللجان التي تم تشكيلها في وزارة العدل لوضع المدونة.

3 قيام مراكز البحوث الحكومية والخاصة بخدمة المدونة وابتكار أدوات ذكاء اصطناعي للتعامل معها.

أولاً: توصيات محور التشريع و القانون الموضوعي

التوصية الثانية: التسريع في إيجاد سياسات عامة
للتشريع بحيث تكون هي الموجه الأساسي
لإصدار الأنظمة واللوائح لتحقيق خطط
وأهداف التنمية.



الهدف والمبررات:

1 تنظيم آلية العمل الإداري في
صياغة التشريعات من تعدد السياسات
لدى كل جهة حكومية راعية في وضع
مشروع تشريع إلى سياسات تشريعية
موحدة.

4 العمل باستمرار على مراجعة
الأنظمة واللوائح السارية وتطويرها
بما يكفل حماية وتعزيز النزاهة وتقليل
فرص الفساد و مكافحته.

2 تطوير الأنظمة التشريعية و
القضائية لجذب الاستثمار و تعزيز تحقيق
أهداف الرؤية المستقبلية للمملكة و
استقرار الاقتصاد الوطني.

5 معالجة الإشكاليات التشريعية
وسد الثغرات والقصور فيها.

3 لقد أصبحت تتولى هيئة
الخبراء غالبا مهام تنفيذية، فأدى
ذلك إلى ترحيل وضع سياسات
التشريع إلى الإدارات القانونية في
مؤسسات الدولة، ولطبيعة تكوينها
وتراكم مهامها، مما أضعف التنسيق
بين السياسات العامة الاقتصادية
والاجتماعية وبين التشريعات وتضخمت
الإدارة عبر التعاميم والتعليمات التي
تؤدي إلى إرباك وتكرار وتضارب
وضعف في الشفافية.

6 المساهمة من خلال التشريعات إلى تحقيق وإنجاح خطط التنمية بحيث تشارك الأجهزة المعنية بالتشريعات مع المعنيين
برسم ومراقبة أداء الخطط التنموية نحو أهداف استراتيجية تنظم بها المنظومة التشريعية مع التنموية.

أولاً: توصيات محور التشريع و القانون الموضوعي

آليات التنفيذ:

1 الاستفادة من السياسات التشريعية التي وضعتها الإدارات القانونية في الجهات الحكومية وتوحيدها وتطويرها من خلال عمل تشارك فيه جميع الجهات الحكومية لتصبح دليل لسياسات الصياغة التشريعية.

4 وضع آلية لمشاركة القطاع الخاص في عملية الصياغة التشريعية.

7 تفعيل مقياس وضوح الحقوق والواجبات، وجزء المماثلة وإعاققة تنفيذ الالتزام،

10 تفعيل دور المحكمة العليا في المساهمة في تقويم التشريعات

13 عقد ورش عمل مركزة يدعى لها المعنيين والمتخصصين والمهتمين من القطاع الحكومي والخاص والدولي من أجل وضع اقتراحات مبتكرة تهدف إلى تطوير وضع التعديلات التشريعية التي تتطلبها الخطة التنموية.

2 مراعاة السياسات التي وضعتها مؤسسات الدولة كمجلس الوزراء ومجلس الشورى وهيئة الخبراء.

5 الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تأسيس كيان مستقل متخصص في الصياغة التشريعية.

8 قياس مدى تشتت قواعد حقوق وواجبات الموضوع الواحد لتلافي التكرار والتعارض،

11 قياس مدى مواكبة التشريع للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية لضمان فعاليتها،

14 وضع آلية تتناسب مع ضخامة متطلبات الربط بين التشريع وخطط التنمية الحكومية، وذلك من أجل ردم الفجوات الواسعة بين الوضع التشريعي وبين الخطط.

3 تعزيز هيئة الخبراء لتتولى الاشراف على تنسيق وتوحيد الجهود في وضع السياسات التشريعية.

6 تقويم التشريعات من خلال وضع مقياس علمي يبين مدى ملاءمتها للأهداف التشريعية.

9 قياس مدى مواكبة التشريع للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية لضمان فعاليتها،

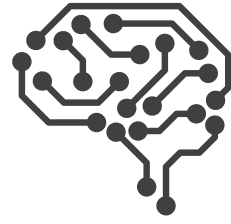
12 تقويم التشريعات لمعرفة نتائج تطبيق التشريع ما قبل وبعد نفاذه، ومعرفة آثار التشريع بالمقارنة مع التشريعات المحلية والإقليمية والدولية، ومدى مواكبته لخطط التنمية وتوجهاتها.

15 إعداد دراسة للبيئة المحلية مبنية على أسس علمية ذات مخرجات وتوصيات معمقة مبنية على أرقام وإحصائيات دقيقة وحديثة تساهم في تشخيص الواقع الحالي للبيئة التشريعية والقضائية في المملكة.

16 عمل دراسة مقارنة مع أفضل الممارسات العالمية والمنظمات الدولية وعكس توصيات تلك الدراسة على تطوير الواقع المحلي في تطوير البنية التشريعية والقضائية للمملكة.

أولاً: توصيات محور التشريع و القانون الموضوعي

التوصية الثالثة: تبني الذكاء الاصطناعي على مستوى وطني من خلال إنشاء مركز متخصص لدراسات الذكاء الاصطناعي، يمكن من خلاله تزويد المختصين القانونيين بكامل احتياجاتهم.



الهدف والمبررات:

1 يعزز الوعي القضائي لدى أفراد المجتمع ويشري الاجتهاد الفقهي ويحد من تضارب الأحكام التي تصدر بموضوعات متضاربة ومتشابهة.

2 تسهيل وصول العاملين في القطاع القانوني من قضاة و محامين و طلبة و العاملين في القطاع العام من الوصول إلى و التعامل مع التشريعات و الأحكام الصادرة بشكل فعال و موثوق.

3 إيجاد الشفافية المطلوبة لتنمية قطاع الأعمال للمستثمرين المحليين و الدوليين لتحقيق خطط و أهداف التنمية للدولة من خلال إيجاد قاعدة بيانات قانونية متكاملة للملكة العربية السعودية.

4 استخدام الذكاء الاصطناعي لمساعدة القضاة في استخدام سلطاتهم التقديرية لما يخدم العدالة.

آليات التنفيذ:

1 نشر الأنظمة و القوانين و القرارات و الأحكام القضائية و غيره عبر منصة إلكترونية عالية الجودة و ذات طابع شبه حكومي (تحتفظ الدولة من خلال الجهات المختصة بحقوق الطبع، و يكون التنفيذ من جهة خاصة).

2 نشر الأحكام بحذف الأسماء بعد اكتساب الحكم القضائي للقطعية والنفاذ خلال مدة لا تتجاوز (١٠) أيام عمل من تاريخ اكتسابه القطعية.

3 التنسيق مع القطاعات الحكومية التي لديها لجان شبه قضائية لإنشاء جهة تختص بنشر ما لديها من أحكام وقرارات وفق التعليمات المنظمة لنشر الأحكام.

4 تبني وزارة العدل وكليات الحقوق والشريعة بجامعات المملكة برامج الذكاء الاصطناعي القانونية الرائدة والمتخصصة في عدة مجالات:

- بناء قاعدة بيانات ذات إمكانيات بحثية متطورة و ذات طابع امن سيرياني عالي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: التشريعات، الأحكام القضائية، القرارات، دليل تسبيب قضائي، المدونات القانونية و القضائية، الأدلة الاسترشادية ، البحوث العلمية و غيرها.
- إنشاء محاكم ودوائر قضائية قادرة على التعامل مع تقنية البلوكتشين (Blockchain Courts) وتواكب التطورات في البيئة التجارية ومن ذلك إنشاء دوائر متخصصة لتسوية النزاعات التجارية إلكترونياً.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في قضاء التنفيذ لأتمتة إجراءاته.

5 تكليف لجنة مشتركة من المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي والقانوني لإعداد دراسة علمية لتقريب عملية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في المجال القانوني عبر:

- العمل على تحديد أعضاء اللجنة المتخصصة لدراسة الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.
- دراسة التجارب الدولية التي استعانت بالذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.
- تحديد التطبيقات الأولية لدخول الذكاء الاصطناعي في مجال القانون وكيفية الاستفادة منه في المجال الحكومي.

أولاً: توصيات محور التشريع و القانون الموضوعي

التوصية الرابعة: بناء منظومة تشريعية فعّالة للأمن السيبراني



الهدف والمبررات:

1 وجود خطر حقيقي للتهديدات السيبرانية يزيد خسائر الناس و يهدد حياتهم

2 حماية الفضاء السيبراني

3 لا تتضح الجريمة إلا بعد تنفيذها،

4 الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، لا حدود جغرافية لها، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية، صعبة الاكتشاف ولا تترك أثراً يسهل تعقبه،

آليات التنفيذ:

1 تكليف لجنة مشتركة من المتخصصين في مجال الأمن السيبراني والقانوني لإعداد دراسة علمية و عملية لتعزيز واقع الأمن السيبراني في المجال القانوني و الحماية من مخاطره.

2 دراسة التجارب الدولية في التصدي للهجمات السيبرانية و القوانين المعدة لذلك

3 إيجاد أنظمة و قوانين و إجراءات حديثة لتقنين مجال الأمن السيبراني و سبل التصدي لهجماته.

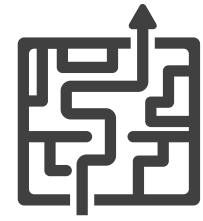
4 تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة: الوطني و الإقليمي و الدولي.

5 تأهيل القانونيين من قضاة و محامين في تخصص الأمن السيبراني.

6 رفع الوعي المجتمعي عن خطورة الهجمات السيبرانية و كيفية التصدي لها.

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

التوصية الخامسة: تحويل العمل التشريعي من اقتراحات لمعالجة أزمات أو مشكلات محددة إلى عمل مؤسسي منظم ومستقر يتسم بالثبات والاستقرار يشارك فيه القطاع الحكومي والخاص.



الهدف والمبررات:

1 تحويل العمل التشريعي من اقتراحات لمعالجة أزمات أو مشكلات محددة كلما دعت الحاجة، إلى عمل مؤسسي شمولي يتسم بالثبات والاستقرار ليوائم أفضل الممارسات العالمية، ويوازن بين الحاجة للتطوير والتحديث وبين استقرار المراكز القانونية التي تدعم استدامة التنمية وجذب الاستثمار فيها، وتحافظ على الهوية التشريعية.

2 عمل الجهات المعنية (وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العدل، مؤسسة النقد) على استكمال المنظومة القانونية التجارية الشاملة لتلبية احتياجات القطاعات التجارية وتطورات الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتوفير مناخ تجاري واستثمار محفز ومنافس وذو موثوقية عالية يحقق العدالة الناجزة في الفصل في المنازعات التجارية.

3 أهمية تفعيل ومشاركة وتطوير دور الأجهزة الحكومية ذات العلاقة والإدارات القانونية والقطاع الخاص في المشاركة في معالجة الإشكاليات النصية و العملية وتقديم المقترحات القانونية.

آليات التنفيذ:

1 وضع خطة موحدة لتعزيز قدرات الإدارات القانونية في الأجهزة الحكومية.

4 وضع أدلة إرشادية ونماذج للعمل التشريعي.

2 تحديد الدور التشريعي لكل جهة حكومية مشاركة.

5 تطوير آلية و محتوى التشريع من خلال سد الفراغات في الأنظمة القائمة، كما تم العمل به من خلال نظام الإفلاس على سبيل المثال.

3 تعديل ضوابط إعداد مشروعات الأنظمة.

6 تهيئة البيئة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص والمختصين في كل مرحلة من مراحل التشريع حتى مرحلة صدور.

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

التوصية السادسة: أهمية مراجعة الأنظمة
القضائية عموماً وتحديثها بشكل مستمر،
خصوصاً ما يتعلق بمعالجة الفراغات التشريعية
وتنازع الاختصاص وحقوق المستفيدين



الهدف والمبررات:

1 في ظل جهود المملكة بشأن تطوير البنية الاقتصادية، يجب أن تكون هناك مراجعة دقيقة للأنظمة القضائية لتكون موازية للنهضة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة وذلك بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة، وبما يحقق غايات وأهداف القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والجهات الحكومية ذات العلاقة بما فيها مشروعات ودراسات تطور المنظومة القضائية بحيث تكون من عناصر القوة في جلب الاستثمارات وتكون نقاط قوة في مجالات التطوير والتحفيز وذات انعكاس وأثر واضح على الاقتصاد الوطني.

2 الحاجة للتطوير والتحديث لتبني استقرار المراكز القانونية التي تدعم استدامة التنمية وجذب الاستثمار فيها، وتحافظ على الهوية التشريعية.

آليات التنفيذ:

1 دراسة واقع التشريعات بناء على أبرز وأحدث المعايير والتجارب الدولية لتحديد نقاط القوة والضعف فيها ومعالجة القصور.

2 فحص التشريعات الإجرائية واستقصاء حركة سير المعاملات فيها، والمدد الزمنية التي تستغرق معاملتها وتقديم مقترحات في تقويض المدد والإجراءات التي تتسبب في طول مدة وتعدد الإجراءات.

3 إجراء البحوث والدراسات الإدارية والاقتصادية والقانونية وذلك لوضع السياسات وعكس ذلك على مقترحات تعديل التشريعات.

4 استعراض التجارب الدولية المشابهة والاستفادة منها.

5 استحداث «دليل إجراءات التشريع» و تحديد معايير إعداد للأنظمة من الناحية اللغوية والصياغة، وتنسيق المواد.

6 تصحيح مفهوم التشريع من الناحية العملية، ويمكن فعل ذلك من خلال مؤتمرات أو ورش عمل تعنى بصياغة القوانين وإعداد التشريعات.

7 إشراك القطاع الخاص والجامعات.

8 قياس أثر التشريع و تحديد الجهة المسؤولة والمخولة بذلك.

9 إعداد خطط تشريعية معلنة للدولة.

10 تبسيط اللغة القانونية المستخدمة في صياغة الأنظمة والأحكام والعقود بحيث تكون مقربة لمن يقرأها ولا تزيد القارئ تعقيداً

11 تطوير المناهج القانونية و برامج التأهيل ليصبح للقانوني خبرة و خلفية علمية إضافية، يُفضل أن تصل للمتخصصة (إدارة أعمال، محاسبة، علاقات دولية، اقتصاد، أنظمة عامة، تحليل و إدارة المخاطر، و، مبادئ طبية، غيره)

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

التوصية السابعة: الاستثمار في رأس المال
البشري من خلال تطوير منظومة التعليم
والتدريب ورفع كفاءته تمهيداً للتحول
لاقتصاد المعرفة.



الهدف والمبررات:

1 حسن ودقة اختيار العنصر
البشري في المنظومة القضائية و
البيئة القانونية من خلال ديمومة
التعليم و التأهيل والتدريب وقياس
الاحتياج التدريبي بشكل مستمر.

3 ضمان استمرارية رفع مستوى
وقدرات منسوبي المؤسسات القضائية
والمحاماة.

2 ضمان جودة وكفاءة أداء
المنضمين إلى المؤسسة القضائية
والمحاماة و ضمان مواكبتهم
وتحقيقهم لأهداف وطموحات الرؤية
التطويرية للمؤسسة القضائية الهادف
إلى تطوير مرفق القضاء والمحاماة.

6 تحديث خبرات منسوبي
السلك القضائي من خلال برامج تدريب
مصممة ليتمكن الكادر القضائي من
الاطلاع على جديد مهنته ومهاراتها
بحيث تضمن الجهات القضائية حصول
منسوبيها على التدريب والتأهيل
الكافي للنهوض بالمؤسسة القضائية
وتنفيذ خططها وتحقيق أهدافها.

5 ضمان الابتكار والتجديد في
الأساليب و بقاء هبة المهنة القضائية
والمحاماة وذلك بإحلال المبتكرين
وأصحاب التجديد محل من استنفذوا
كل ما لديهم من أساليب وأفكار
وعطاء.

4 النهوض بمستوى المرفق
العدلي والمحاماة ليتمكنوا من تأدية
وتنفيذ أي عمل يُسند إلى المتخصص
بحيث يملك المهارة والكفاءة التي
تجعله يجمع مع القدرة العلمية، الخبرة
العملية.

7 تطوير مناهج الجامعات والكليات الخاصة بتدريس الشريعة والقانون بحيث تشمل المناهج على المعاملات الحديثة
والتطبيقات الفقهية للمعاملات وتحديثها بما يتوازي مع الحركة التطويرية للأنظمة وتضمينها للإجراءات التي تدار بها المحاكم
ومؤسسات الحكومة والمجتمع بحيث تتخلص المقررات والمناهج في الجامعات من المقررات الدراسية ذات الطابع النظري
والأكاديمي البحت.

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

آليات التنفيذ:

1 وضع آلية لسياسة اختيار الكادر ابتداء من وضع اختبارات متخصصة في مجال التعيين سواء القضائي أو الترخيص للمحامين والمحكمين والموثقين على أن يشمل الاختيار الجوانب المتعلقة بالذكاء والقدرات والمهارات فضلاً عن الجوانب العلمية والعقلية والنفسية.

2 الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

3 تأهيل العنصر البشري وتطوير مهارات الكوادر القانونية (مهارات التفاوض، إدارة المخاطر، القيادة، إدارة الوقت و غيرها) عن طريق التعاون مع الهيئات المهنية الأخرى والدورات التأهيلية المتخصصة.

4 تطوير المناهج القانونية و برامج التأهيل ليصبح للقانوني خبرة و خلفية عملية و علمية إضافية:

- إعداد دراسة تحليلية للمضمون الفني لمقررات الفقه في كليات الشريعة ومقررات القانون وعمل استبيان بغرض تشخيص ومعرفة حجم التأسيس القانوني في كلية القانون الذي يحتاجه خريج القانون للتخصص للدخول في أقسام القضاء والمحاماة.
- إعداد دراسة تحليلية للمضمون الفني لمقررات القانون في كليات القانون وعمل استبيان بغرض تشخيص ومعرفة حجم التأسيس الفقهي في كلية الشريعة الذي يحتاجه خريج الشريعة للتخصص للدخول في أقسام القضاء والمحاماة.
- وضع خارطة علمية تطبيقية للرفع من مستوى المخرجات التعليمية وتأهيل كادر التدريس في كليات الشريعة والقانون.
- محاولة التقريب بين التخصصات الشرعية والقانونية في مجالات الشريعة والأنظمة بحيث يصبح هناك مناهج تكاملية بين الشريعة والقانون.
- العمل على إيجاد برامج ماجستير في كليات الحقوق متخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل السعودي كقانون الملكية الفكرية وقانون التمويل والقانون الضريبي والأمن السيبراني.
- مواصلة إلزامهم بالتطوير في مجالاتهم كل بحسب تخصصه من خلال برامج التعليم المستمر (مالية، إدارة أعمال، محاسبة، علاقات دولية، اقتصاد، أنظمة عامة، تحليل وإدارة المخاطر، أمن سيبراني، ذكاء اصطناعي، وغيره)
- يمكن أن يكون ذلك عن طريق التعاون مع الهيئات المهنية المتخصصة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، هيئة المهندسين السعوديين، الهيئة السعودية للتخصصات الطبية، وغيرها)

5 وضع آلية قانونية تنظم طريقة استبعاد الأفراد أو إعادة تأهيل الذين يثبت لدى الجهة المختصة بالمتهمين إلى المؤسسة القضائية أو المحاماة عدم كفاءة ذلك الشخص المنتمي إلى المؤسسة بحيث تحافظ المهنة القضائية والمحاماة على هيبتها وتقديرها من الدولة والمجتمع.

6 تأهيل العنصر البشري وتطوير مهارات الكوادر القانونية (مهارات التفاوض، إدارة المخاطر، القيادة، إدارة الوقت و غيرها) عن طريق التعاون مع الهيئات المهنية الأخرى والدورات التأهيلية المتخصصة.

7 التركيز على النوعية وليس الكمية وذلك من خلال تحديث عوامل قياس الجودة في مخرجات التعليم والانفتاح بدرجة أكبر على العالم الخارجي في المجالات المطلوبة للاقتصاد المعرفي وإعادة هيكلة وتطويره.

- إتباع سياسة الاستيعاب الكامل في مراحل التعليم العام والتقني لتخفيض معدلات التسرب.
- التوسع في إنشاء المدارس والجامعات الذكية الجديدة وتطوير الحالي منها.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي والعام والتقني.
- التركيز على برامج التوسع في إعداد خريجي معاهد ومدارس التعليم والتدريب التقني والمهني.

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

التوصية الثامنة: إنشاء كيان مؤسسي مرتبط
بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يهتم
بالاقتصاد المعرفي في المجال القانوني وتحديد
الأولويات والتنسيق بين المؤسسات الحكومية
ذات العلاقة لوضع البرامج والأهداف للخطط
التنموية لذلك .



الهدف والمبررات:

1 الحاجة الماسة لوضع خطط جديدة للاقتصاد المعرفي وتحديد الأولويات والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والبرامج والأهداف للخطط التنموية.

آليات التنفيذ:

2 تشكيل لجان فرعية تابعة للجنة الرئيسية وتكليف كل لجنة بركيزة من ركائز اقتصاد المعرفة.

1 إنشاء لجنة مكونة من عدة جهات حكومية والقطاع الخاص ذات العلاقة للبدء برسم خطة أولية للكيان وتحديد مهامها واختصاصاتها.

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

التوصية التاسعة: **التوعية القانونية من خلال نشر البيانات الأساسية التي تقدم لغير المتخصصين في مجال القانون بلغة واضحة ومفهومة.**



الهدف والمبررات:

1 نشر ثقافة التوعية القانونية بين المجتمع وتسهيل الحصول عليها بحيث تصل إلى من يحتاجها بمجرد بذل جهد معقول متوقع من مثله.

آليات التنفيذ:

1 تقديم المعلومات القانونية بأسلوب مبسط وواضح لتعريف غير المتخصصين بالبيانات القانونية الأساسية، على غرار مبادرة (تعريف) التي أطلقتها وزارة العدل.

2 عرض البنية العامة للتشريعات الوطنية، ومؤسسات القانون، والقضاء، وتقسيم المحاكم، وأنواع الخدمات التي تقدمها، وإجراءات النفاذ إليها، والنماذج النمطية لطلب خدماتها.

3 نشر أنواع الأنشطة في قطاع معين كالشركات، أو المهن، أو الصناعات، ومتطلبات ترخيصها، وغير ذلك من البيانات الأساسية التي تقدم لغير المتخصصين بلغة واضحة ومفهومة، وواسعة الانتشار.

ثانياً: توصيات محور التشريع والقضاء وأثره على التنمية والاستثمار في المملكة العربية السعودية

التوصية العاشرة: **تفعيل دور المكتب القضائي بحيث توكل إليه جميع الأعمال الإدارية والتي هي ليست من صميم عمل القاضي فيما تكمن مهمة القاضي في رفع القضية للدراسة والتأمل والنطق بالحكم**



الهدف والمبررات:

2 المساهمة في معالجة ظاهرة تأخر انعقاد الجلسات في وقتها المحدد بدقة ، بسبب وجود مسؤوليات على القاضي تتعلق بإتمام الأعمال الإدارية ختام كل جلسة.

1 إنهاء إشكالية تكليف القاضي بتنفيذ أعمال إدارية والتي كان لها الأثر البالغ في إحداث ضغوطات وتراكم أعمال وتأخر في سير عمل القاضي في نظر الدعاوى.

آليات التنفيذ:

3 الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تطوير عمل المكتب القضائي،

2 وضع كادر خاص يتضمن حوافز ومزايا للعاملين في الدائرة القضائية من موظفين و إداريين لبنالوا الثقة في تولي مهام المكتب القضائي الإدارية وتكليفهم بإنجاز كافة الخطابات والتبليغات والتوقيعات.

1 تعديل لائحة أعوان القضاء بحيث يفوض المشرف الإداري على الدائرة القضائية وكاتب الضبط بعض التفويضات التي كان يقوم بها القضاة.

5 العمل على تمكين الكفاءات النسائية الحاصلة على التأهيل الشرعي والقانوني من تولي الوظائف القضائية والمساندة وخصوصاً في الدوائر القضائية المختصة بقضايا الأسرة ومكاتب التسوية والصلح.

4 دعم القاضي بالمعاونين من باحثين أو مستشارين ومنحهم دورات فنية متخصصة، بحيث يكون لديهم تصور ويقوم بمهمة قراءة ملفات القضية والسماع للمدعي والمدعى عليه، ويعرض ذلك على القاضي الذي يقرأ القضية، ويعاين القاضي في وضع التصور النهائي.

First: The Recommendations focusing on Legislation and Substantive Law



The First Recommendation: **Recognition of the recent issuance of substantive laws and the efforts to publish the Code of Judicial Decisions (the “Code”)**

which represents the Kingdom’s Leadership’s eagerness for legislation derived from the provisions of Islamic Sharia to cope with the evolution that the Kingdom is currently witnessing, and recommending the Supreme Court to confront sentences made in contradiction to the Code. In case the Supreme Court waives any of the provisions of the Code, this waiver shall be deemed as an amendment to the Code.

The Objective and Justifications:

1 The need of the judicial system to consolidate judicial principles, decisions, texts, statements, Shariah advisory opinions, jurisprudence, and judicial researches, and reformulate them into legitimate laws by which judges rule.

2 Flexibility in enactment so that the legislations can promptly keep up with the developments which allows litigants better opportunities in presentation of arguments and jurisprudence.

The Implementation Mechanisms:

1 Applying of Substantive Laws by court judges.

2 Employing the methodologies which the Ministry of Justice committees used in the publication of the Code.

3 Involving governmental and private research centers in developing the Code, and creating and utilizing artificial intelligence tools to further develop it.

First: The Recommendations focusing on Legislation and Substantive Law



The Second Recommendation:
Accelerate the creation of general policies of legislation in order to be the main guide for issuing laws and regulations to achieve the Kingdom's development plans and objectives

🎯 The Objective and Justifications:

1 Organizing the administrative work mechanism to draft legislations from multiple policies in every governmental entity willing to turn such drafts into a standardized legislative policy.

2 Contribution through legislation to the successful implementation of the development plans by involving legislative bodies with those concerned with preparing and monitoring the development plans' performance toward strategic objectives and making them in line with one another.

3 The Bureau of Experts has taken over executive duties. This resulted in forwarding the drafting of enactment policies to the legal departments of governmental institutions. Due to the nature of the legal departments' formation and duties accumulation, the coordination between the public, economic and social policies, in one hand, and the legislations, on the other hand, weakened. Management became inflated by circulars and instructions, which led to the confusion, repetition, conflict, and decline of transparency.

4 Continuous review of laws and regulations and their development to protect and promote integrity, and to mitigate corruption.

5 Solving legislative problems, filling gaps, and remedying defaults within them.

6 Developing the legislative and judicial systems to attract investment, promote the achievement of the of the Kingdom future objectives, and stability of the national economy.

First: The Recommendations focusing on Legislation and Substantive Law

The Implementation Mechanisms:

- 1** Employ, standardize, and develop the legislative policies made by the legal departments for all governmental bodies, through a practice in which all governmental bodies shall be involved, in order to develop a framework for legislative drafting policies.
- 2** Take policies used by state institutions such as the Council of Ministers, the Shoura Council and the Bureau of Experts into consideration when developing the framework.
- 3** Promoting the Bureau of Experts to lead in supervising the coordination and standardization efforts for legislative policies.
- 4** Create a mechanism to include the private sector in the legislative drafting process.
- 5** Employ leading international experiences in establishing specialized independent entities for legislative drafting.
- 6** Evaluate legislations via scientific measures indicating their appropriateness with the legislative objectives.
- 7** Activate measures of clarity of rights and duties, the penalty of procrastination and impeding implementation.
- 8** Evaluate the simplicity of procedures and remove the unnecessary ones.
- 9** Measure the fragmentation of rules related to duties and rights within the same subject to avoid repetition and conflict.
- 10** Measure the integration of legislation with economic and social developments to guarantee their effectiveness.
- 11** Evaluate the legislations in order to scope its outcome and application before and after its enforcement, its effects compared to local, regional and international legislations and how it endures with the development plans and directions.
- 12** Activate the role of the Supreme Court in evaluating legislations.
- 13** Hold intensive workshops that include concerned parties, specialized individuals and interested bodies from the local and international public and private sectors, in order to develop innovative recommendations for the development of legislative amendments required for the development plan.
- 14** Create a mechanism appropriate for the immense requirements associated with linking legislation to governmental development plans, in order to fill the major gaps between the legislative status and plans.
- 15** Prepare a study of the local market based on scientific grounds, with thorough outputs and recommendations founded on accurate, modern figures and statistics to diagnose the current status of the legislative and judicial structure within the Kingdom.
- 16** Develop comparative studies with the best international practices and organizations and reflect the recommendations of these studies on the development of the legislative and judicial structure in the Kingdom.

First: The Recommendations focusing on Legislation and Substantive Law



The Third Recommendation:

Adopting artificial intelligence (AI) on a national level through the establishment of a specialized AI studies center that can provide legal experts with all their requirements.

The Objective and Justifications:

1 Promoting judiciary awareness for society members, enriching jurisprudence and minimizing conflict of judgments made for conflicting and similar subjects.

2 Facilitating access to and effective and reliable engagement of the legal sector including judges, lawyers, students, as well as the public sector officials with enacted legislations and judgments.

3 Finding the transparency needed to develop the business sector for local and international investors to achieve the government's development goals through the development of a comprehensive legal database for the Kingdom of Saudi Arabia.

4 Using AI to aid judges in use of their authority in court proceedings.

First: The Recommendations focusing on Legislation and Substantive Law

The Implementation Mechanisms:

1 Publish laws regulations, judicial decisions, judgements, and other through a high quality, semi-governmental electronic platform (The government retains the data's copyright through the felevant governmental bodies and a private sector entity will implement).

2 Publish final judgments, and with deleting the names of the parties, within (10) days of the final judgment and enforcement date.

3 Coordinate with governmental bodies that have semi-judicial committees to establish an entity tasked the publication of rules and decisions in accordance with the publication framework.

4 Adoption by the Ministry of Justice and faculties of law and Sharia within the Kingdom of the leading and specialized AI legal applications in the following fields:

- Building an integrated database with strong research capabilities and a high cyber security sense, including but not limited to: legislation, judicial decisions, rulings, judicial reasoning guides, legal and judicial journals, practical guides, scientific research, and others.
- Establishing courts and judiciary departments able to deal with Blockchain (Blockchain Courts) and keep up with developments in the commercial domain. This includes the establishment of specialized departments to resolve commercial disputes electronically.
- Using AI in judgment implementation to automate its procedures.

5 Assign a specialized committee composed of AI and legal specialists to conduct a study to practicalize employing AI in the legal field by:

- Determining the members of the specialized committee to study employing AI in the legal sector.
- Benchmarking against international best practices in applying AI in the legal sector.
- Determining primary applications of using AI in the legal sector and how to make use of it within the governmental sector.

First: The Recommendations focusing on Legislation and Substantive Law



The Fourth Recommendation: **Building an Effective Legislative System for Cybersecurity**

The Objective and Justifications:

1 There is real danger of cyber threats, which concerns individuals which threatens their lives and increases there losses .

2 Cyber-attacks, hacking smart grids and automatic controls systems, at all sectors of production, are crimes that are committed daily with unimaginable magnitude through untraditional and advanced technological abilities, with unlimited geographical reach, not requiring much effort, nor the need for violence or combat. Rather, they are difficult to discover, not leaving any impact that is easily tracked.

3 Crimes are discovered after they are committed.

4 Protecting Cyberspace.

The Implementation Mechanisms:

1 Assign a specialized committee composed of cybersecurity and legal specialists to conduct a scientific and practical study to promote cybersecurity within the legal sector and protection against its threats.

2 Study international benchmarks in confronting cyberattacks and related laws.

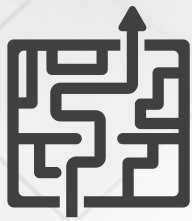
3 Finding modern laws, regulations, and procedures to codify cybersecurity and to be prepared for their attacks.

4 Promoting cyber-cooperation on a national, regional, and international scale.

5 Qualifying judges and lawyers in the field of cybersecurity.

6 Increasing public awareness on the threat of cyberattacks and how to be prepared for them.

Second: Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia



The Fifth Recommendation:
Transforming legislative efforts from recommendations made to solve crises or problems, to organized, stable institutional performance involving the public and private sectors.

The Objective and Justifications:

1 Transforming legislative efforts from recommendations made to solve crises or problems when the need arises, to a wide-scale and stable institutional body of work collaborating with the leading international practices, balancing between the required development, and improvement, on one hand, and the stability of legal entities supporting sustainability and attracting investment, and the preservation of the legislative identity on the other.

2 Integrating the initiatives made by the competent authorities (The Ministry of Commerce and Investment, the Ministry of Justice and SAMA) to an inclusive legal and commercial system, fulfilling the requirements of commercial sectors and the economic development activities and events, in addition, to providing a motivating, highly-reliable and competitive commercial and investment environment applying full justice in commercial disputes.

3 Emphasizing the importance of implementing and developing the role of related governmental agencies, legal departments, and the private sector in the participation of solving the textual problems, operational problems, and presenting practical legal suggestions..

The Implementation Mechanisms:

1 Establishing a unified plan for developing the capabilities of legal departments in governmental agencies.

2 Determining the legislative role for every participating governmental entity.

3 Amending the procedure for drafting laws.

4 Developing guidance and models for legislative work.

5 Developing the mechanism and content for legislation by bridging gaps in the existing regulations, such as was done with the bankruptcy law.

6 Providing appropriate conditions for the participation of the private sector and experts at every stage of the legislation process to the promulgation stage.

Second: **Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**



The Sixth Recommendation:

The importance of effectively reviewing and updating judicial regulations, especially in filling legislative gaps, conflicts in jurisdiction, and the rights of beneficiaries.

The Objective and Justifications:

1

With the efforts made by the Kingdom in the development of the economic infrastructure, an accurate review should be applied to judicial regulations in order to endure the economic renaissance developed by the government and in line with international best practices, in order to achieve the ends and objectives of decisions made by the Council of Ministers and related governmental bodies including the plans and studies of judicial system development to be a strong-point in attracting investments, and represent points of strength in the fields of development and motivation and having a strong impact on the national economy.

2

The need for development and modernization in order to demonstrate the stability of legal centers in supporting development sustainability and attracting investment, in addition to the preservation of the legislative identity.

Second: Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

The Implementation Mechanisms:

1

Studying the current state of legislation according to the most notable and updated standards and international experiences in order to determine the points of strength and points of weakness and improve those weaknesses.

2

Inspecting procedural legislations, investigating their course of dealing, their timeline, and give recommendations on how to make the procedure more efficient and with a shorter timeline.

3

Conducting departmental, economic and legal studies in order to make legislation policies and have them reflect the same in legislation amendment proposals.

4

Reviewing and employing similar international experiences.

5

Developing “The Legislation Procedures Guide” and determining the drafting standards in terms of linguistics, phrasing as well as articles classification.

6

Preparing declared government legislative plans.

7

Involving the private sector and universities.

8

Measuring the impact of legislation and determining the responsible government body.

9

Correcting the practical concept of legislation through conferences or workshops focused on legislation drafting and enactment.

10

Simplifying the legal language used in drafting regulations, provisions, and contracts to be more practical for the layman.

11

Developing legal curriculums and qualification programs in order to provide the legal expert with additional expertise and background and promote knowledge in: business administration, accounting, international relations, economy, public policy, risk management and analysis, medical principles, and others.

Second: **Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**



The Seventh Recommendation:
Investment in human capital through the further development of the education system and training programs and enhancing their effectiveness to in preparation to a transition to a “knowledge economy”.

The Objective and Justifications:

- 1** High standard and accurate selection of the human element in the judicial system and legal environment through the durability of education, qualification, and training in addition to continually measuring the training needs.
- 2** Guaranteeing the quality and performance efficiency of staff of the judicial and advocacy services institutions, ensuring their ability to achieve the aims and goals of the vision for the development of the judicial and advocacy services institutions.
- 3** Guaranteeing the continuity of enhancement of the capacities of the judiciary and advocacy institutions staff.
- 4** Elevating the level of effectiveness of the judicial and advocacy institutions to empower them to perform and enforce any acts assigned to the specialized party and enable the said party to have the skill and efficiency required to combine knowledge and field experience.
- 5** Guaranteeing creativity and innovation of employed methods, while maintaining the prestige of the judiciary and legal profession by introducing human capital that is innovative and creative one.
- 6** Enhancing the expertise of the judiciary staff through training programs designed to enable the judiciary cadre to have access to updates in their profession and its skills. This guarantees judiciary body employees to receive the training and qualifications required to enhance and implement its objectives.
- 7** Developing the curriculums of Sharia and law in public and private universities to include modern transactions, jurisprudence applications of said transactions and their practical applicability to comply with the developmental process of those systems and integration methods of managing the courts, governmental and social institutions which would remove the purely theoretical and academic curriculums.

Second: Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

The Implementation Mechanisms:

1 Preparing a mechanism for the selection of staff, from the beginning of preparing professional tests for recruitment in the judiciary field or licensing of lawyers, arbitrators and notaries. such process should include intelligence, abilities and skills examinations, as well as academic, mental and psychological aspects.

2 Employing experiences of the leading countries in this field.

3 Recognizing the social element and developing the skills of legal professionals (negotiation skills, risk management, leadership, time management, and others) through cooperating with the other professional entities, as well as specialized qualifying courses.

4 Developing the legal curriculums and qualification programs to ensure that legal professionals are experienced with additional academic and practical background by:

- Preparing an analytical study of the substantive content in the jurisprudence curriculums in Sharia colleges and legal courses and creating a questionnaire to determine and identify the extent of the legal foundations required by law graduate in order to specialize in the judiciary and advocacy departments.
- Preparing an analytical study of the substantive content of the law faculties' curriculums and creating a questionnaire with the purpose of identifying and determining the extent of the jurisprudence foundations in Sharia colleges required for its graduates to specialize in the judiciary and legal profession.
- Creating a practical academic plan to develop the educational outcomes and qualifying the teaching faculty of the Sharia and law faculties.
- Initiatives to converge jurisprudence and legal specialties in the field of Sharia and law to create an integrated core curriculum in the faculties of Sharia and law.
- Working to develop a Masters Program in the faculties of law to be specialized in the fields required by the Saudi market such as: Intellectual property law, financial law, taxation law and the cybersecurity.
- Require continuing education programs for career development, each according to his/her specialty in finance, administration, business, accounting, international relations, cybersecurity, artificial intelligence and others.
- This can be applied through cooperation between the specialized professional bodies; Saudi Organization for Certified Public Accountants, Saudi Council of Engineers, Saudi Commission for Health Specialties and others.

5 Recognizing the social element and developing the skills of legal professionals (negotiation skills, risk management, leadership, time management, and others) through cooperating with the other professional entities, as well as specialized qualifying courses.

6 Creating legal mechanisms to organize employee's removal, or re-qualifying and developing those deemed unqualified by the judiciary and legal institution staff in order for the judiciary and legal profession to preserve its prestige and appreciation by the government and community.

7 Focusing on quality rather than quantity by improving the expectations of educational outcomes, and to encourage more openness to global standards in the fields required for the "knowledge economy", its structure and development by:

- Following the comprehensive apprehension policy in general and technical education to reduce the drop-out rates.
- Expansion in the establishment of smart universities and schools and improving the existing ones.
- Activatign the participation of the private sector in higher education and technical education.
- Focusing on expansion programs in preparing the graduates of vocational and technical education institutes and schools.

Second: **Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**



The Eighth Recommendation:
Establishing an institutional entity related to the Economic and Development Affairs Council focused on the knowledge economy within the legal field and determining the priorities, as well as coordination between the related governmental bodies to define the programs and goals for the development plans.

The Objective and Justifications:

- 1** Immense requirement in creating new plans for a knowledgeable economy and determine the priorities in coordination between the governmental institutions, programs, and objectives of the development plans.

The Implementation Mechanisms:

- 1** Establishing a committee composed of several governmental bodies, and the related private sector parties to begin planning for an initial project for the entity, and determine its responsibilities and specialties.
- 2** Convening subsidiary committees following the main committee and assigning each of them with one aspect of the knowledge economy.

Second: **Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**



The Ninth Recommendation:
Legal awareness through the publication of an information baseline for non-legal professionals in a clear and understandable language.

The Objective and Justifications:

- 1** Promoting social legal awareness to facilitate access to information of those in need just by exerting reasonable effort for it.

The Implementation Mechanisms:

- 1** Providing legal information in a simplified manner to educate the non-specialists about legal information, such as the awareness initiative launched by the Ministry of Justice.

- 2** Presenting the general structure of national legislations, the legal institutions, judiciary institutions, and court divisions, as well as the services they provide, their procedures and the models of service applications.

- 3** Explaining the activities in certain sectors such as; companies, professions, industries, and the license requirements, as well as other information to be provided to non-specialists in a clear, common language and wide-spread reach.

Second: Key Recommendations on Legislation, Judgment, and their Impact on Development and Investment in the Kingdom of Saudi Arabia



The Tenth Recommendation:

Activating the role of the judiciary office to be assigned with all administrative work which do not fall within the judge's core duties. This is to enable the judge to efficiently study cases and make rulings.

The Objective and Justifications:

1 Reducing the judge's role in administrative work which causes strain, backlogs, and delay in hearing the cases.

2 Elevating the issue of delayed hearings due to the burden of responsibilities on the judge related to the completion of some administrative duties at the end of each hearing.

The Implementation Mechanisms:

1 Amending the regulations on judicial assistants so that the administrative supervisor of the judiciary department together with the court clerk can in practice take over some of the administrative work the judge usually does.

2 Creating special incentives and benefits for members of the judiciary office to work as administrators with the judiciary department and be assigned to complete all required letters, notifications, and signatures.

3 Employing of the leading international benchmarks in the field for developing the judiciary office.

4 Supporting the judge by having assistant investigators or justices, and qualifying them with professional training courses so that they are able to read the case files, hear the claimant and defendant, as well as submitting the same to the case judge and assist the judge in reaching the final decision.

5 Enabling women who obtain the required jurisprudence and legal qualification to be appointed in judiciary office vacancies especially in family cases and settlement and reconciliation offices.

المشاركون

PARTICIPANTS

PARTICIPANTS

المشاركون

Mr. Abdulraheem Bakarman
Mr. Ahmed Abdelraouf
Ms. Rasha Abu Nijem
Jowaher Abuabat
Mr. Faisal Abukhalaf
Dr. Imadeldin Adam
Mr. Taris Ahmad
Mr. Tareq Ahmed
Mr. Abdulaziz Al Anazi
Ms. Shoug Al Bulwi
Eng. Abdullah Al Khamis
Mr. Abdulkareem Al Mayouf
Mr. Mohammed Al Mulhim
Mr. Mohammed Al Othman
Mr. Mohammed Al Qhatani
Mrs. Sara Al Rashed
Dr. Badr Al Sarraj
Eng. Rayan Al Sarraj
Mr. Mishal Al Swailem
Mr. Bassem Al Zahab
Mr. Samir Al Zahrani
Ms. Hanadi Alajmi
Ms. Alanoud Al-Alshaikh
Ms. Atheer Alamri
Mr. Abdullah Alanezi
Mr. Abdullah Alaqeel
Ms. Reem Alarrouj
Mr. Faisal Alashaikh
Mr. Hamad Alaskar
Wiam Alassaf
Mr. Thamer Alawad
Arwa Alabten
Ms. Shahad Albaeez
Mr. Muyasser Albar
Mr. Amr Albasha
Mr. Mohammed Albawardi
Mr. Ahmad Albaz
Ms. Aljawhara Albilaihi
Ms. Alshaymaa Aldhahri
Ms. Rafeef Al-Dharrab
Mrs. Kholoud Aldosari
Ms. Noorah Al-Dossary
Ms. Monira Aldukhail
Mr. Ahmed Aldurahim
Ms. Alanoud Aleisa
Mr. Haytham Alfantokh

Mr. Amjad Alfares
Mr. Hani Alghamdi
Ms. Hanan Alghamdi
Mr. Nawaf Alhaiti
Dr. Khalid Nasser Alhaiyaf
Mr. Abdulrahman Alharbi
Mr. Abdulaziz Alharthy
Mr. Mohammad Alhindi
Mr. Abdullah Alhoshan
Ms. Reem Alhussain
Ms. Amena Ali
Ms. Umera Ali
Ms. Noemie Alintissar
Mr. Siraj Alislam
Ms. Haifa Alkhenaifer
Miss. Shouq Alkhuwair
Mrs. Wejdan Almadany
Mr. Omar Almahasneh
Mr. Abdulelah Almansour
Mr. Faisal Almiri
Mr. Fahad Almohanna
Mr. Emad Almotairi
Ms. Alia Alnaghmosh
Mrs. Waad Abdullah Alnahdi
Mr. Mohammed Alnefaie
Ms. Noura Alobaid
Mr. Abdulaziz Alobaysi
Ms. Ghadah Alomireni
Mr. Omar Aloraini
Mr. Khaled Alotaishan
Ms. Alanoud Alowaidah
Mr. Abdulkareem Alqahtani
Mr. Faris Alqahtani
Mr. Hassan Alqahtani
Ms. Nouf Alqhtani
Mr. Mohammed Alqunaisy
Eng. Essam Alqurashi
Mr. Abdulaziz Alrashdi
Dr. Marwan Alrouqi
Ms. Malak Alsaeed
Ms. Sumaia Alsaheel
Mr. Nasser Alsaleh
Ms. Nojoud Alsalam
Mr. Mohammed Alselham
Ms. Nouf Alsenani
Ms. Maram Alshadady

Mr. Hamad Alshaghmom
Mr. Ali Alshahrani
Mr. Ibrahim Alshami
Mr. Abdullah Alshuraimi
Ms. Haifa Alsuhabani
Ms. Sarah Alsuwyan
Mr. Mohammad Altbaynawi
Ms. Nouf Altuwaijri
Ms. Noura Al-Twaim
Ms. Sara Alwahibee
Ms. Salwa Alzakry
Mr. Faris Alzughaibi
Mr. Mohammad Ameen
Mr. Daniyal Ashraf
Ms. Asma Azhari
Mr. Abdullah Baabbad
Mr. Issouf Joseph Baadhio
Mr. John Barlow
Ms. Alanoud Bin Hamad
Mr. Ahmad Bin Hezeem
Miss Albandri Bin Rajeh
Ms. Samia Bindhahi
Mrs. Maha Binhendi
Mrs. Marwa Binhumaid
Ms. Somaia Bugis
Mr. Loy D'Souza
Miss Basmah Eesa
Mr. Anas El Jeser
Ms. Nour El Tal
Mr. Wissam Elfateh
Mr. Mansour Elraby
Mr. Kamal Fadul
Mr. Nabih Farshoukh
Mr. Ilyas Fatani
Mr. Mogahid Galal
Mr. Mohamed Gareib Alla
Ms. Sarah Haddadi
Mr. Hussain Hadi
Mr. Abdullah Hafaz Allah
Mr. Aqeel Hafeez
Mr. Mahmood Halawany
Eng. Mohammed Hameed
Mr. Ahmed Hashish
Mrs. Duygu Hasirci
Mr. Khalid Hegazy
Mr. Jochen Hundt

PARTICIPANTS

المشاركون

Mr. Mohamed Idrees
Mr. Lester Juanillo
Ms. Mashael Kabbani
Mr. Ahmad Khader
Ms. Ghina Kobtan
Mr. Mohammed Koleilat
Mr. Numayri Mahmoud
Rasha Majeed
Dr. Christel Marshall
Mr. Mohamed Mekkawi
Mr. Radwan Mohammed
Mrs. Farah Mohsen
Mrs. Rima Mrad
Mr. Saeed Mushat
Mr. Mohammed Nagib
Mr. Dario Najm
Mr. Khalid Nassar
Mrs. Sandy Nasser
Basma Organji
Mr. Waleed Rasromani
Mr. Aban Rawas
Ms. Misbah Saboohi
Mr. Marc Saroufim
Sayeed Sayeed
Mr. Shiraz Sethi
Mr. Ahmad Sharafaldeen
Ms. Deeba Sharafuddin
Mr. Yahya Sharahili
Mr. Mohammad Shawakh
Mr. Wisam Sindi
Mr. Zaid Sultan
Mr. Ahmed Taqi
Mr. Samir Turk
Mr. Oguz Uysaler
Mr. Nizar Zaitoun
أ. أسيل أبابطين
أ. عبدالله اباحسين
أ. احمد ابراهيم
د. عبدالحميد ابن خنين
أ. رغد ابو شريع
أ. خالد أبو ناصر

أ. محمد ابو حيمد
أ. عصام أبوزيد
أ. محمد أبوساق
أ. ايمان ابوطالب
أ. مرام ابو ظهير
أ. انوار إحسان
أ. يزيد أحمد
أ. أحمد أزهر
أ. عبدالرحمن أفلح
أ. مي آل الشيخ
أ. نجود ال بقيه
أ. أفنان آل ثنيان
أ. ثنيان آل ثنيان
أ. منيرة ال جبر
أ. حسين ال جعران
أ. أحمد آل جوبان
أ. نجود آل حجاب
أ. فيصل آل حماد
أ. عبدالوهاب ال داود
أ. مريم آل داود
أ. محمد آل راشد
أ. سوسن ال رزوق
أ. محمد ال سعد
أ. فهدة بنت عبدالاله آل سعود
أ. فيصل بن محمد بن سعد آل سعود
أ. هالة آل سعود
أ. ريم آل سلطان
أ. دعاء ال سليس
أ. ريم ال شهراني
أ. فاطمة آل عبدالرحمن
أ. نوره ال عثمان
أ. منال آل عمار
أ. علي آل عمار
أ. عبير ال عمران
أ. أنس بن محمد آل فريان
أ. نوره آل فريان
أ. أحمد آل مريع
أ. طارق آل مسفر
أ. تركيه ال مضحي
أ. تركي ال معمر
أ. منال ال مفرج
أ. أحمد الأحمد
أ. سعاد الاحمدي
أ. فائز الأحمري

أ. عبدالعزيز الأسعدي
أ. نوال الاسمري
أ. أماني الأكلبي
أ. رغداء البار
أ. أسماء البار
أ. احمد البار
أ. شروق البداح
أ. غيداء البدري
أ. خالد البديوي
د. ولاء عبدالرحمن محمد البرادعي
أ. عادل بن عبدالمحسن البراهيم
أ. عبدالله البرغش
أ. عبدالله البريك
أ. سليمان البصيلي
أ. شجاع البقمي
أ. ماضي البقمي
أ. هيفاء البقمي
أ. يزيد البقيشي
أ. عبدالله البكران
أ. أماني البلوي
أ. شيخه البلوي
أ. حنين البلوي
أ. فيصل البلوي
أ. علي البهكلي
أ. روان البهلال
أ. نوره عبدالعزيز البواردي
أ. تركي البيوض
أ. سعد التركي
أ. لمى التركي
أ. نوف التريكي
أ. محمد التمامي
أ. محمد التمبكتي
أ. إبراهيم التميمي
أ. تركي التميمي
أ. محمد التميمي
أ. ملاك التتم
د. عبدالعزيز التويجري
أ. ناصر التويم
أ. جنان التيسان
أ. تهاني الثابت
أ. عبدالله الثاقب
أ. محمد زين الثبتي
أ. مشعل الثبتي
أ. خالد الثقفي

PARTICIPANTS

المشاركون

أ. باسل الشبان
أ. مهند الثوعي
أ. عيسى الجابري
أ. عبدالله الجامع
أ. منصور الجبرتي
أ. أضواء الجبرين
أ. أحلام الجبل
أ. علي الجبيل
أ. احمد الجديعي
أ. هلا الجراد
أ. عزام الجربوع
أ. منصور الجطيبي
أ. فيّ الجعيد
أ. مدى الجوهري
د. أحمد الجوير
أ. عبدالغني الحاذق
أ. محمد الحارثي
أ. طلال بن عبدالله الحارثي
أ. احمد الحارثي
أ. أحمد الحارثي
أ. أروى الحارثي
أ. خلود الحارثي
أ. عبير الحارثي
أ. عمرو الحارثي
أ. منال الحارثي
أ. البتول الحبردي
أ. هند الحبردي
أ. ماريه الحجاج
أ. عادل الحديثي
أ. هيفاء الحديدي
أ. فيصل بن حجاب بن تنباك الحربي
أ. منيره الحربي
د. دهيم غالب الحربي
أ. ثنوا الحربي
أ. حنين الحربي
أ. خالد الحربي
أ. ريم الحربي
أ. عاصم محسن الحربي
أ. عبدالله الحربي
أ. عبدالله الحربي
أ. علي الحربي
أ. منار الحربي
أ. يارا الحربي
أ. رائد الحركان

أ. أحمد الحريقي
أ. خيال الحربول
أ. نواف الحسني
أ. نوف الحسين
أ. الجوهرة الحسيني
أ. وليد الحصين
أ. وجدان الحصري
أ. ابراهيم الحكمة
أ. حكم الحكمي
أ. حمود فهد الحكمي
أ. خوله الحماد
أ. عبدالله الحمد
أ. شهد الحمدان
د. عبدالله بن عبدالعزيز الحمدان
صلاح سالم الحمراي
أ. ضاري الحمزة
أ. وليد الحمزه
أ. سامي الحمود
أ. رهف الحموي
أ. هند الحميد
أ. إبراهيم الحميدي
أ. عبدالرحمن الحميدي
أ. نوف الحميدي
أ. يوسف الحوّاس
أ. ابراهيم الحوسني
أ. عبدالعزيز الخالدي
أ. أحمد مفرح جابر الخالدي
أ. ندى الخاير
أ. عمر الخراشي
أ. مساعد الخرب
أ. مشعل الخريجي
أ. منيرة الخزيم
أ. سظام الخشيبان
أ. إبراهيم الخضير
أ. هدى الخطيب
أ. ماجد الخلطي
أ. ابراهيم الخلف
أ. جوزاء الخلف
أ. نايف الخليف
أ. مشاري الخليفي
أ. فهد بن شافي الخليل
أ. سلطان الخليلي
أ. خولة الخليوي
أ. ايثار الداعج

أ. عبدالرحمن الداعج
أ. نورة الداعج
أ. فواز الداهش
أ. مها الدبلان
أ. سمر الدحيم
أ. طارق الدحيم
أ. فهد الدحيم
أ. أفنان الدخيل
أ. راكان الدخيل
أ. اثير الدخيل
أ. أحمد الدخيل
أ. ريم الدخيل
أ. رناد الدخيني
أ. وفاء الدرعان
أ. أنس الدعجان
أ. مناير الدعيلج
أ. غازي الدلحي
أ. حصه الدليمي
أ. ميساء الدهلوي
أ. خالد الدوسري
أ. فايز بن عبدالله الدوسري
أ. بئينه الدوسري
أ. شيخة الدوسري
أ. عبدالله الدوسري
أ. عهود بخيت الدوسري
أ. غادة الدوسري
أ. فراج الدوسري
أ. محمد الدوسري
أ. محمد الدوسري
أ. نواف الدوسري
أ. هيا الدوسري
أ. مشعل الدويش
أ. سعد الراجحي
أ. فيصل الراشد
أ. اثير الراشدي
أ. طارق الربيعه
أ. نوره الربيعه
أ. فائزة الرحيلي
أحمد محمد عبيد الرحيلي
أ. بدر الرحيمي
أ. شهد الرشيد
أ. مها الرشيد
أ. سارة الرشيد
أ. فيصل الرشيد

PARTICIPANTS

المشاركون

أ. ماجد الرشيد
أ. ملاك الرشيد
أ. حسن الرشيد
أ. خالد الرشيد
أ. يوسف الرصاص
أ. محمد الرفدان
أ. خلود خالد الرميان
أ. خولة الرميان
أ. طلال الرميان
أ. ياسمين الرميخاني
أ. عيبر الروقي
أ. أحمد الزامل
أ. يوسف الزامل
أ. أريج الزعاقبي
أ. شادن الزعاقبي
أ. منصور الزغبيني
أ. سامي الزبيدي
أ. نورة الزهراني
أ. أروى الزهراني
أ. رائد الزهراني
أ. صالح الزهراني
أ. محمد الزهراني
أ. مرام الزهراني
أ. مي الزهراني
أ. نايف الزهراني
أ. سلطان الزوبع
أ. العنود الزومان
أ. هلي الزومان
أ. عبدالعزيز ناصر الزيد
أ. معاذ الزيد
أ. عبدالكريم الزيدان
أ. هديل السالم
أ. هتون السبتي
أ. عطا بن حمود السبيتي
أ. هند السبيعي
أ. نايف السبيعي
أ. آلاء السحبياني
أ. محمد السحيمي
أ. مرام مرزوق السحيمي
أ. سليمان السديس
أ. لينا السراج
أ. خالد السريحي
أ. سلطان السعدون
أ. وعد السفياي

أ. محمد عبدالله السلامة
أ. بدران السلامة
أ. عبدالعزيز السلطان
أ. مشاري السلطان
أ. ياسر السلطان
د. فهد السلمي
د. فهد عون الله السلمي
أ. شهد السليم
أ. راشد السليم
أ. أنس السليمان
أ. عبدالله السليمان
أ. نايف السلمان
أ. ساميه السميوي
أ. اعتماد السنيدي
أ. بلسم السنيدي
أ. فهد السهلي
أ. نورا السويد
أ. شيماء السويديان
أ. وفاء السويديان
أ. عبد المحسن السويلم
أ. فتون السويلم
أ. فهد السويلم
أ. محمد السويلم
أ. سيلين السيار
أ. عاصم السياط
أ. حسان السيف
أ. رغد السيف
أ. عبدالرحمن السيف
أ. طامي الشاطري
أ. عبدالرحمن الشاعر
أ. وسام الشام
مقدم علي شايح علي الشايح
أ. رغد الشبان
أ. نهى الشبرقي
أ. غادة الشبرمي
أ. هناء الشبل
أ. أحمد الشبلي
د. محمد بن حمود الشثري
أ. لينا الشثري
أ. عبدالعزيز الشثري
أ. إبراهيم الشخص
أ. رهنف الشدوخي
أ. طارق الشدي
أ. فواز الشريقي

أ. شعاع الشريدة
أ. أبكر الشريف
أ. اصيله الشريف
أ. تركي الشريف
أ. رندا الشريف
أ. علا الشريف
أ. محمد بن عبدالله الشريف
أ. ندى الشعلان
أ. أروى الشفروود
أ. حنين الشلاش
أ. خالد الشمراني
أ. شهد الشمراني
أ. خالد الشمر
أ. مشعل الشمر
أ. مشعل الشمر
أ. مها سبهان الشمر
أ. ناصر الشمر
أ. نواف الشمر
أ. وعد الشمر
د. محمد الشمر
أ. نورة الشنيفي
أ. اسماء الشهراني
أ. ثامر الشهراني
أ. لينا الشهراني
أ. محمد الشهراني
أ. حنان الشهر
أ. صالح الشهر
أ. عبدالرحمن الشهر
أ. عبدالله الشهر
أ. لمى الشهر
أ. منيرة الشهر
أ. نوره الشهر
أ. هاله الشويرخ
أ. يارا الشويمان
أ. آلاء الشيباني
أ. دلال الشخي
أ. سلطان الصالح
م. زياد الصالح
أ. شادن الصالحي
أ. خزامى الصالحي
أ. رانيا الصالحي
أ. هيا الصانع
أ. يوسف الصباغ
أ. محمد الصبيحي

PARTICIPANTS

المشاركون

أ. هيفاء الصعب
أ. محمد الصعيب
أ. وجدان الصغير
أ. نوره الصقار
أ. ساره الصقيه
أ. ساره الصليمي
أ. نايف الصم
أ. عبدالرحمن الصهيل
أ. فهد الصوينع
أ. جواهر الضاوي
أ. وعد فواز الضباح
أ. عبدالملك الطرييري
أ. لينا الطريفي
أ. سامي الظفيري
أ. عبدالعزيز الظفيري
أ. نوره صالح الظفيري
أ. راكان العازمي
أ. سمر العاشور
أ. عبدالله العامري
أ. وصايف العبدالقادر
د. لطيفة العبدالكريم
علي عيسى فهد العبدللطيف
أ. فهد عبدالله
أ. نجد عبدالله
أ. روان العبدالوهاب
د. عبد العزيز بن خلف العبدلي
أ. الهنوف العبره
أ. ندى العبيري
أ. عساف العتيبي
أ. نوزا العتيبي
أ. العنود العتيبي
أ. حسام العتيبي
أ. خالد العتيبي
أ. رحاب العتيبي
أ. شروق العتيبي
أ. علي العتيبي
أ. عناد العتيبي
أ. فهد العتيبي
أ. محمد بن عبدالله بن دغليب العتيبي
أ. محمد بن مفرح العتيبي
أ. موزي بدر العتيبي
أ. ندى العتيبي
أ. وداد العتيبي
أ. منى العثمان

أ. غيداء العثمان
أ. عبدالعزيز العجلان
أ. عهود العجمي
أ. هيا العجمي
أ. مها العجمي
أ. هيفاء العذل
أ. خديجة العربي
أ. عبدالله العرفج
أ. محمد العرفج
أ. عبدالعزيز العريني
أ. عمر العريني
أ. يارا العساف
أ. منى العسلي
أ. غالب العسكر
د. مصعب العسكري
أ. شهد العشماوي
أ. لطيفة العضيبي
أ. محمد العطاالله
أ. خالد العطاس
أ. لحين العفالق
أ. وليد العفيف
أ. خالد العقل
أ. المعتصم بالله العقلا
أ. أنس العقلا
أ. نوف العقيل
أ. شذى العقيل
أ. محمد العقيل
د. فواز العلمي
أ. وجدان العمار
أ. فلوة العمار
د. سعود العماري
أ. شهد العمر
أ. هيفاء العمران
أ. راشد العمرو
أ. روان العمري
أ. أشواق العمري
أ. حليمه العمري
أ. سدين العمري
أ. سلمان العمري
أ. عبدالكريم العمري
أ. لمى العمري
أ. هاجر العمري
نايف ضيف الله عزيز العمري
أ. عمر بن ابراهيم العمودي

أ. فاطمة العمودي
أ. محمد العندس
أ. تهاني العنزي
أ. شروق العنزي
أ. عبدالعزيز العنزي
أ. عويد بن عبدالله العنزي
أ. غادة العنزي
أ. فاطمة العنزي
أ. ليلى العنزي
أ. محمد العنزي
أ. ناصر العنزي
أ. نوف العنزي
سعود قعيميل صخان العنزي
أ. مها العواجي
أ. ابتهاج العواد
أ. زينب العواد
أ. أروى العوفي
أ. عبدالرحمن العوفي
أ. نورة العوهلي
أ. ساره العويمر
أ. منصور العياف
أ. تركي بن محمد العيدان
د. سلطان العيدان
أ. عايشة العيسى
أ. حامد العيسى
أ. محمد العيسى
أ. عبدالرحمن بن يحيى العيوني
أ. خلود الغامدي
أ. غادة الغامدي
أ. عبدالرحمن بن خلف الغامدي
أ. ابرار الغامدي
أ. رناد الغامدي
أ. طارق الغامدي
أ. غدير الغامدي
أ. وعد الغامدي
د. حُميس بن سعد الغامدي
أ. فهد الغانم
أ. خالد الغريبي
أ. سامي الغريبي
أ. نوره الغصن
أ. الهنوف الغفيلي
أ. موزي الغليقه
أ. رهف الغنيمي
أ. أسامة الغيث

PARTICIPANTS

المشاركون

أ. أسماء الفيث
أ. محمد الفيث
د. فيصل الفاضل
أ. ساره الفالح
أ. سحر الفالح
أ. ليلى الفالح
أ. بتول الفايز
أ. عريب الفائز
أ. ورود الفراج
أ. لما الفراج
أ. سارة الفرحان
أ. الوليد الفريخ
أ. هديل الفريخ
أ. شهد الفضلي
أ. خلود الفهيد
أ. فواز الفواز
أ. نايف الفواز
أ. سلمان الفيقي
أ. عبدالرزاق بن موسى الفيقي
أ. محمد الفيقي
أ. منصور القاضي
أ. الجازي القبيلان
أ. لطيفه القثامي
أ. العنود القحطاني
أ. خلود القحطاني
أ. منيرة القحطاني
أ. بدران القحطاني
أ. ثامر القحطاني
أ. حمد القحطاني
أ. دانه القحطاني
أ. عبد العزيز القحطاني
أ. عفاف القحطاني
أ. عمر القحطاني
أ. غيداء القحطاني
أ. فلولة القحطاني
أ. في القحطاني
أ. ماضي القحطاني
أ. ناصر القحطاني
أ. هياء القحطاني
أ. هيفاء القحطاني
أ. سالم علي سعد القرني
أ. سالم القرني
أ. محمد القرني
أ. أسماء القرلان

أ. عبدالهادي القسامي
أ. مشاعل القصير
أ. أرجوان القضبي
أ. منصور القعود
أ. حصه القفاري
أ. اسامة القوسي
أ. فيصل القويماني
أ. العنود الكثيري
أ. عبدالله الكنعان
أ. رهف الكنهل
أ. صالح اللحيان
د. معاذ اللويحق
أ. أحمد الماجد
أ. رعد الماجد
أ. عبدالله الماجد
أ. ريم الماضي
أ. في الماضي
أ. زياد المالكي
أ. عبدالرحمن المالكي
أ. فهد المبارك
أ. باسل المجحدي
أ. عبدالرحمن المحارب
أ. نايف المحارب
أ. صالح المحروقي
أ. نورة المحمود
أ. فيصل المحيا
أ. راشد المحيسن
أ. سعاد المحيميد
د. عاصم المدخلي
أ. حازم المدني
أ. ندى المديش
أ. رائد المرزوقي
أ. علي المري
أ. امجاد المريشد
أ. لورا محمد المزروع
أ. محمد المزروع
أ. خليل المزعل
أ. رشا المسعود
أ. رعد المسيطير
أ. علي المشرفي
أ. ريناد المشيقح
أ. محمد المصري
أ. ياسمين المطبقاني
أ. مساعد المطرفي

أ. رعد المطلق
أ. أسيل المطلق
أ. ريان المطوع
أ. انوار المطيري
أ. تهاني المطيري
أ. روان المطيري
أ. عبدالعزيز المطيري
أ. عبدالعزيز المطيري
أ. فاطمه المطيري
أ. لطيفة المطيري
أ. محمد المطيري
أ. ملكوت المطيري
أ. نواف المطيري
أ. هديل المطيري
أ. عبدالله المعجل
أ. غاده المعمر
أ. أحمد بن مرزوق المعيتق
أ. ريم المعيزر
أ. عبداللطيف المغربي
أ. سلطان احمد يوسف المغربي
أ. محمد المقبل
أ. سارة المقرن
أ. نجلاء المقوشي
أ. شهد الملحم
د. ملحم الملحم
أ. نور المنصور
أ. شهد المنيف
أ. عبدالله المنيف
أ. فهد المهنا
أ. غفران المهندس
أ. عبدالكريم المهيدب
أ. لمى المهيدب
أ. بشرى الناصر
أ. مشاعل الناصر
أ. الهنوف النافع
أ. سلطان النافع
أ. لطيفة النافع
أ. محمد النجاشي
أ. نواف النشار
أ. العنود النفيسه
أ. خالد النفيعي
أ. رؤيا النفيعي
د. خالد النمر
أ. منيرة النويصر

PARTICIPANTS

المشاركون

أ. مازن الهاجري
أ. اسامة الهبوب
أ. بكر الهبوب
أ. مساعد الهريش
د. محمد الهزاني
أ. راشد الهزاني
أ. دينا الهليس
أ. نجلاء الهليل
أ. أمل الهندي
أ. سارة الهويدي
أ. راكان الهويش
أ. تركي الهويمل
د. ناصر بن عبدالله الودعاني
أ. فيصل بن محمد الوزاب
أ. رند الوزان
أ. أفنان الوعيل
أ. سمية الوهيبي
عبدالمجيد احمد اليافي
أ. الجوهره اليامي
أ. محمد بن عماد اليحي
أ. سارة اليحيا
أ. عبدالرحمن اليماني
أ. غيداء اليوسف
أ. نوره اليوسف
أ. محمد باحمدين
أ. ليان بادغيش
أ. داليا باسمح
أ. جمانه باسنبل
أ. لجين باشراحيل
أ. ندى باشماخ
أ. هديل باضريس
أ. سارة باطرفي
أ. نوران باغانم
أ. ميار بافقيه
د. عبدالله بن عمر بالبيد
أ. احمد علي بالحر
د. هاديه احمد بالخوير
أ. ريمان باموسى
أ. أريج باوزير
أ. انس بجه
أ. سلطان بدوي
أ. مريم بزرون
أ. نايف بن ثاقب
أ. روان بن جديد

أ. لمياء بن حسن
أ. ماجد بن خثيله
أ. فيصل بن داود
أ. محمد بن سحيم
أ. عبدالحكيم بن سعيد
أ. ناصر بن سعيدان
أ. الجوهرة بن شبيب
أ. محمد بن شديد
أ. خالد بن طالب
أ. ميمونة بن طاهر
أ. فهد بن طوالة
أ. عبدالعزيز بن عبدالله الدخيل
أ. فيصل بن عسكر
أ. ماجد بن عنزان
أ. محمد بن عوين
أ. عبدالله بن خالد بن عبدالله بن لادن
أ. عبدالعزيز بن معمر
أ. ابراهيم بن منصور الدوخي
م. فوزي بوبشيت
أ. محمد جبرتي
أ. بيان جبلاوي
أ. رنا جلفان
أ. احمد جنة
أ. ابراهيم حافظ
أ. روان حداد
أ. بشاير حسن مدني
أ. ياسر حفطي
أ. فهد حلواني
أ. غالية حناوي
أ. فيصل حواربي
أ. نورة خالد العقيل
أ. رزان خان
أ. امنه خبراني
أ. إسراء خلف
أ. تيسير خلف
أ. هناء خليص
أ. هناء خوجة
أ. ريمه دليم
أ. لؤي محمد رضوان
أ. مقصود الرحمن رفيق
أ. رهدف زيني
أ. مي سلطان
أ. أحمد شراحيلى
أ. أسامة شرقاوي

أ. محمد سعود سعيد صالح المالكي
أ. صخر صالح
أ. مصطفى ظافر
أ. ناريمان عاصي
أ. ريماء عبدالرحمن الجهيمي
أ. آلاء عبدالرحمن باروم
أ. تالا عبدالرحمن
أ. رجب عبدالصمد
أ. أحمد عبدالعزيز
أ. سلطانه عبدالله
أ. طفله عبدالله القحطاني
أ. فيصل عبدالله
أ. لينة عبدالله
أ. وديان عبدالله
أ. سارة عبدالمحسن
د. أحمد عجينة
عبدالله محمد عسيري
أ. أمل عسيلان
أ. رغد عسيلان
أ. يوسف عسيلان
أ. فيصل عقيل
أ. شوق علي البارقي
أ. حنان عيسى
أ. لميس غالب
أ. فيصل غربي
أ. خلود غروي
أ. احمد غريب
أ. سمر غزاوي
أ. ماهر عيسى فطاني
أ. تذكّار فقيه
أ. بكر فلاته
أ. رفيده فلاته
أ. ماجد قاروب
أ. نجود قاسم
أ. ريان قربان
أ. عبدالرزاق قروش
أ. تيسير قصار
أ. سعود قويد
أ. فتون كردي
أ. منى منصور يعقوب كرم الدين
أ. سارة كمال
أ. جيمس ماكفيرسون
أ. ياسمين متبولي
أ. ابراهيم محمد حافظ

أ. عبدالرحمن محنشي
أ. خديجة مختار
أ. روان مختار
أ. عبدالعزيز بن مشرف آل مشرف
أ. احمد مطاعن
أ. نورالدين مغماس
أ.د. رفا مغربي
أ. محمد موسى
د. علاء ناجي
أ. مزن حسن ناظر
أ. عبدالملك نور الهي
أ. علي الحسين يحيى قاسم
أ. عواطف القحطاني
أ. طرفة المشرف
أ. عبدالله جمال الهاشم
أ. بديره بن شفلوت

إحصاءات

STATISTICS

الجنس - GENDER



● 60% ذكور
MALE



● 40% إناث
FEMALE

الجنسية - NATIONALITY

● 94% سعودي

● 6% جنسيات أخرى

16 COUNTRIES REPRESENTED - مشاركة من 16 دولة

Kingdom of Saudi Arabia		المملكة العربية السعودية	Kuwait		الكويت
United Arab Emirates		الإمارات العربية المتحدة	Lebanon		لبنان
Germany		ألمانيا	United Kingdom		المملكة المتحدة
Pakistan		باكستان	Egypt		مصر
Turkey		تركيا	India		الهند
South Africa		جنوب أفريقيا	United States		الولايات المتحدة
Sudan		السودان	Yemen		اليمن
Oman		عمان			
France		فرنسا			

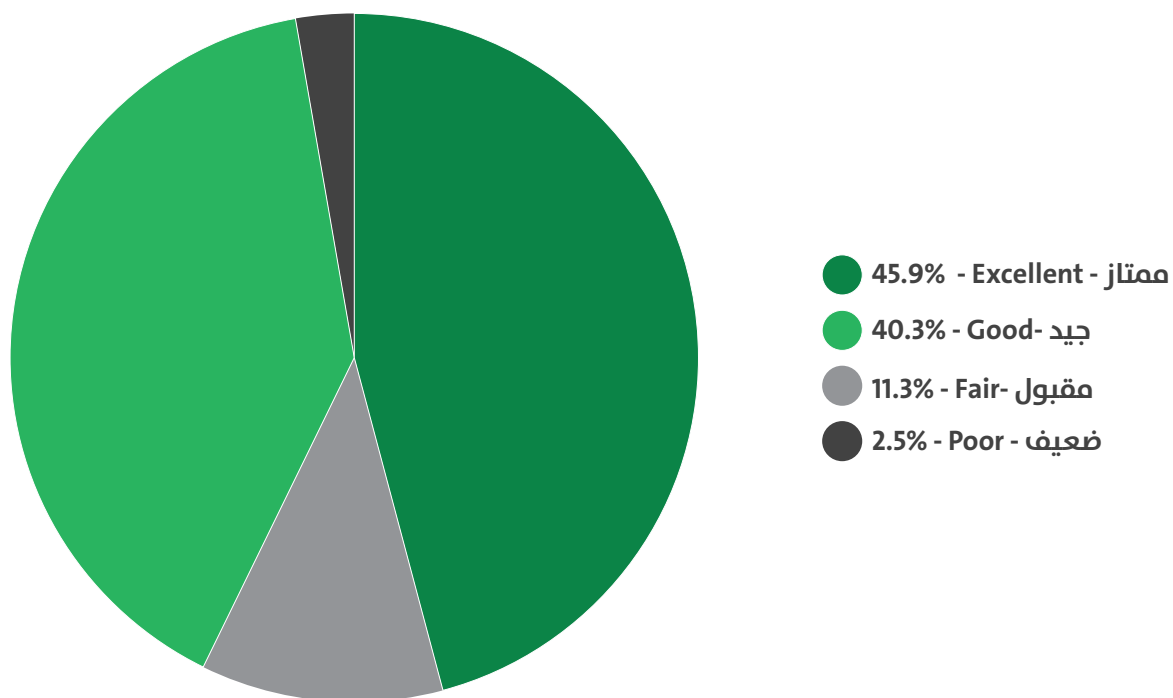
SPEAKERS FROM 6 COUNTRIES - متحدثون من 6 دول

Kingdom of Saudi Arabia		المملكة العربية السعودية	Pakistan		باكستان
United Arab Emirates		الإمارات العربية المتحدة	France		فرنسا
Germany		ألمانيا	United States		الولايات المتحدة

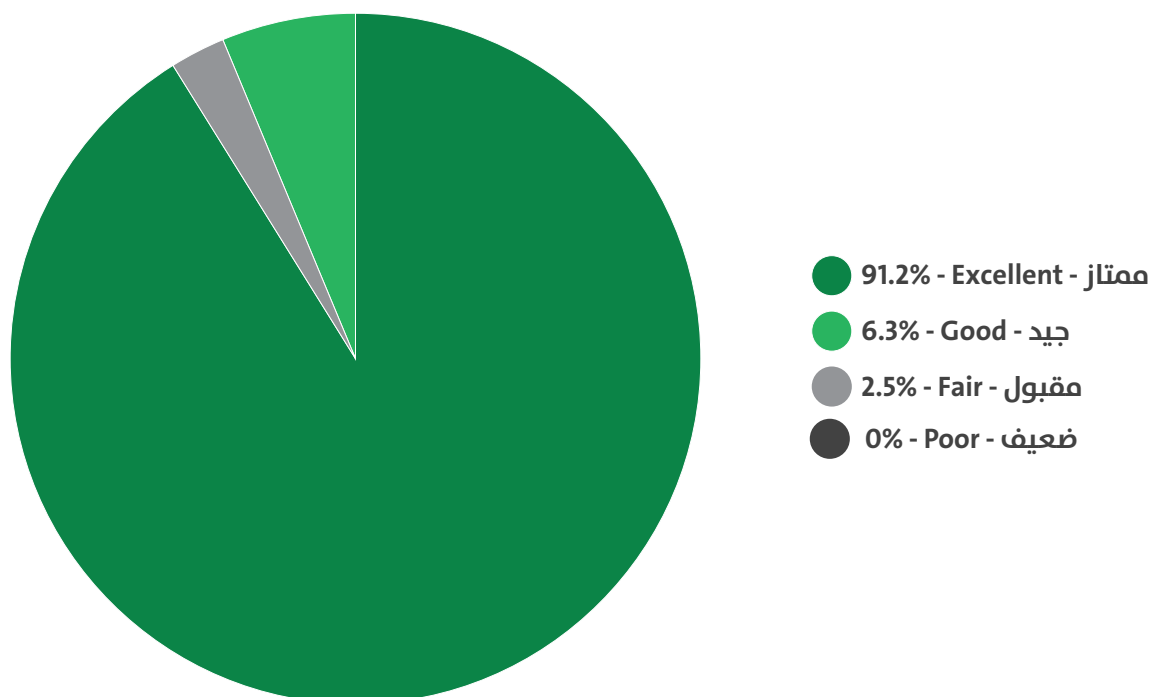
CONFERENCE ATTENDEES - حضور المؤتمر

 العارضين	 الجهات الإعلامية	 المشاركون	 المتحدثين
EXHIBITORS	MEDIA	PARTICIPANTS	SPEAKERS
45	15	756	26

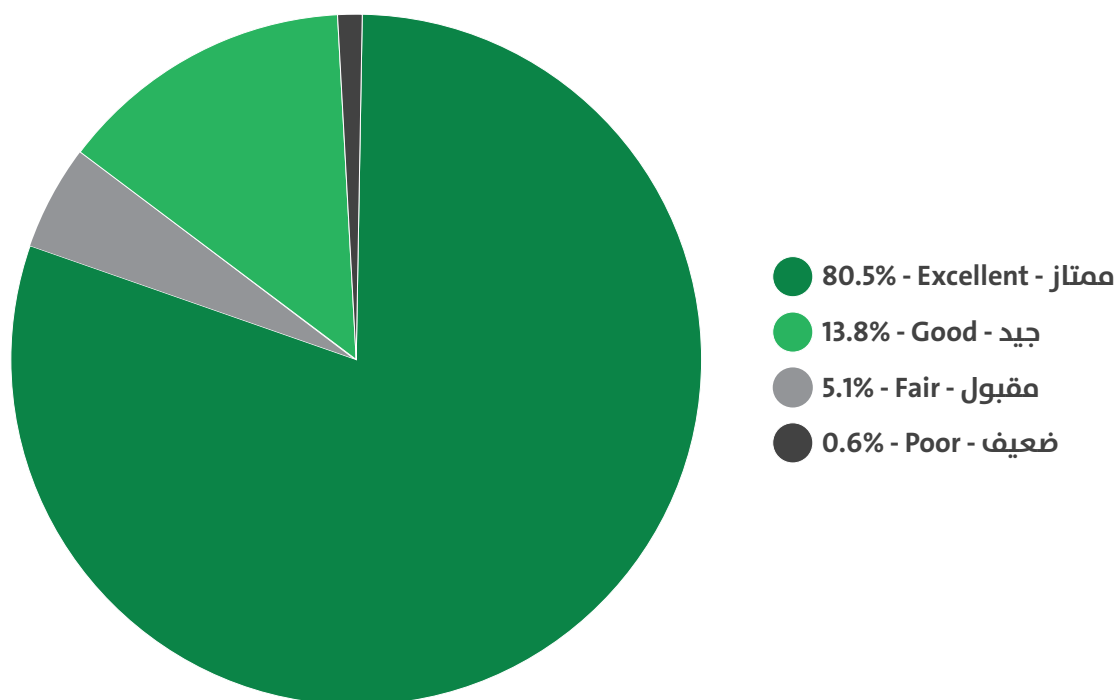
Papers and Content - المحاضرات و المحتوى



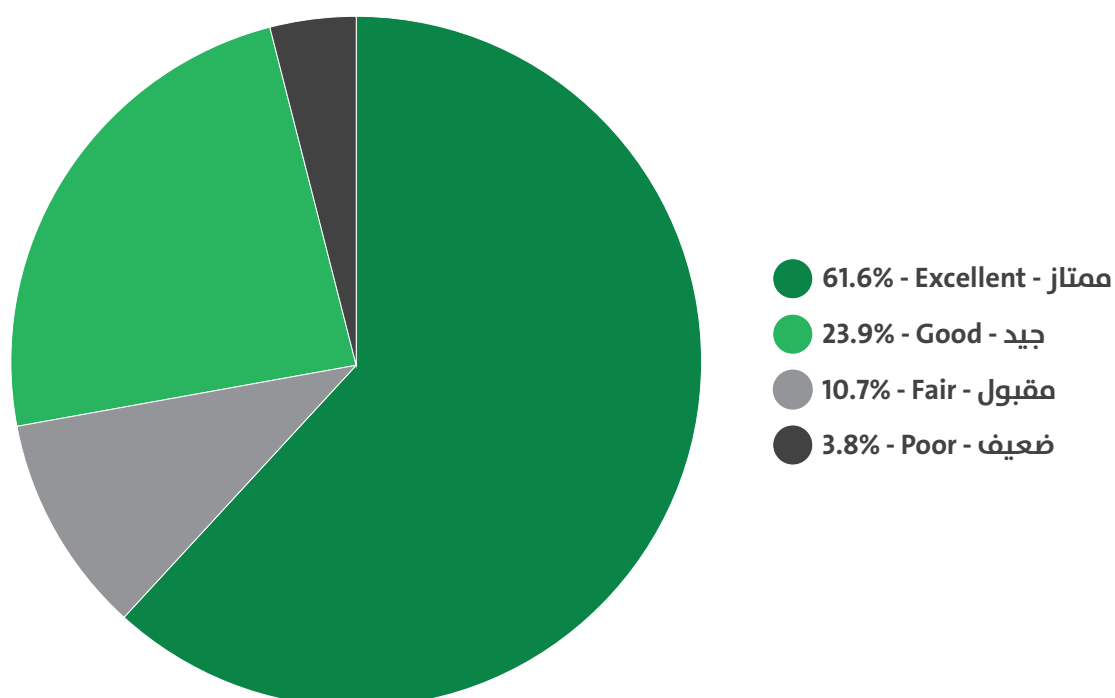
Audio Visual Equipment - الأنظمة السمعية والبصرية



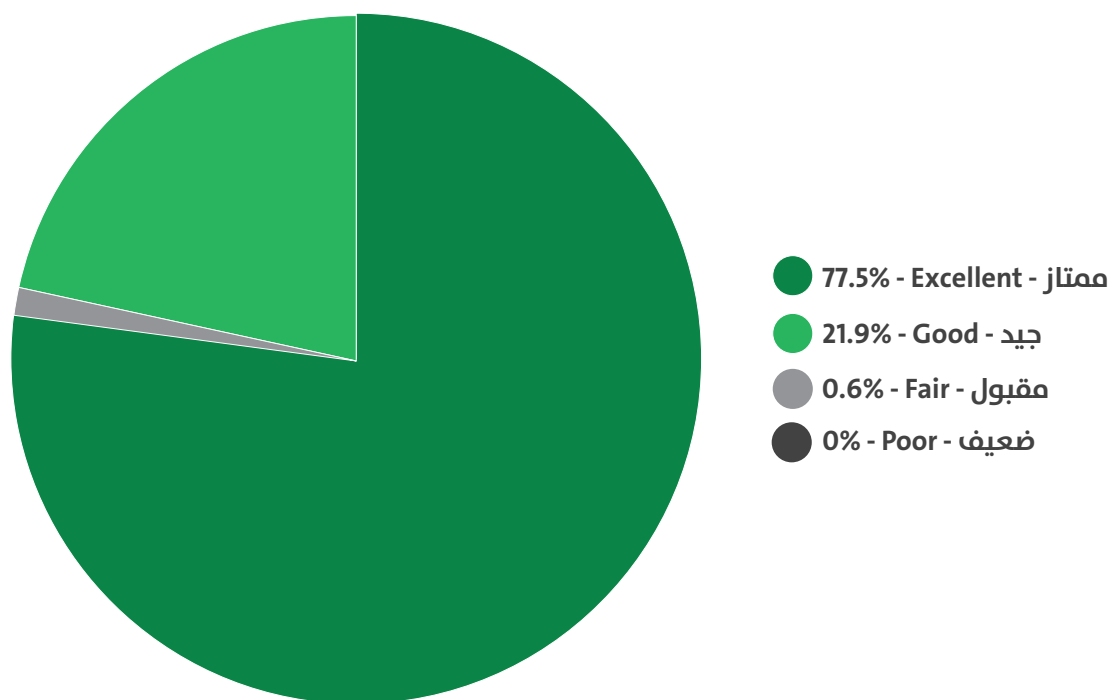
فريق التسجيل - Registration Team



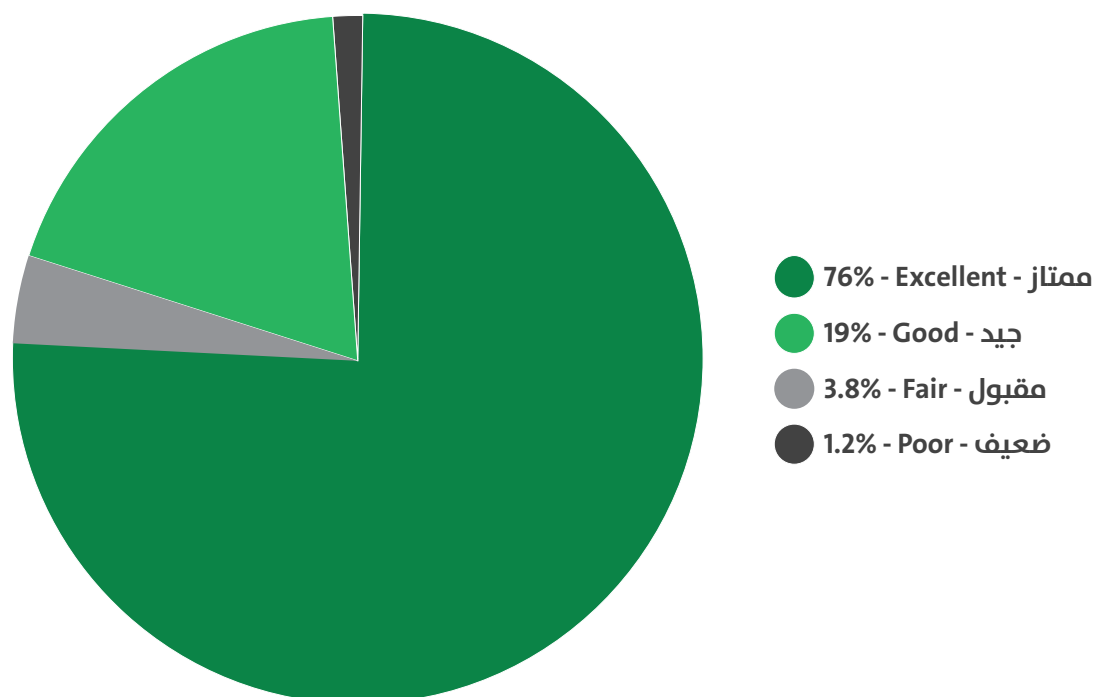
الاستقبال والضيافة - Reception and Hospitality



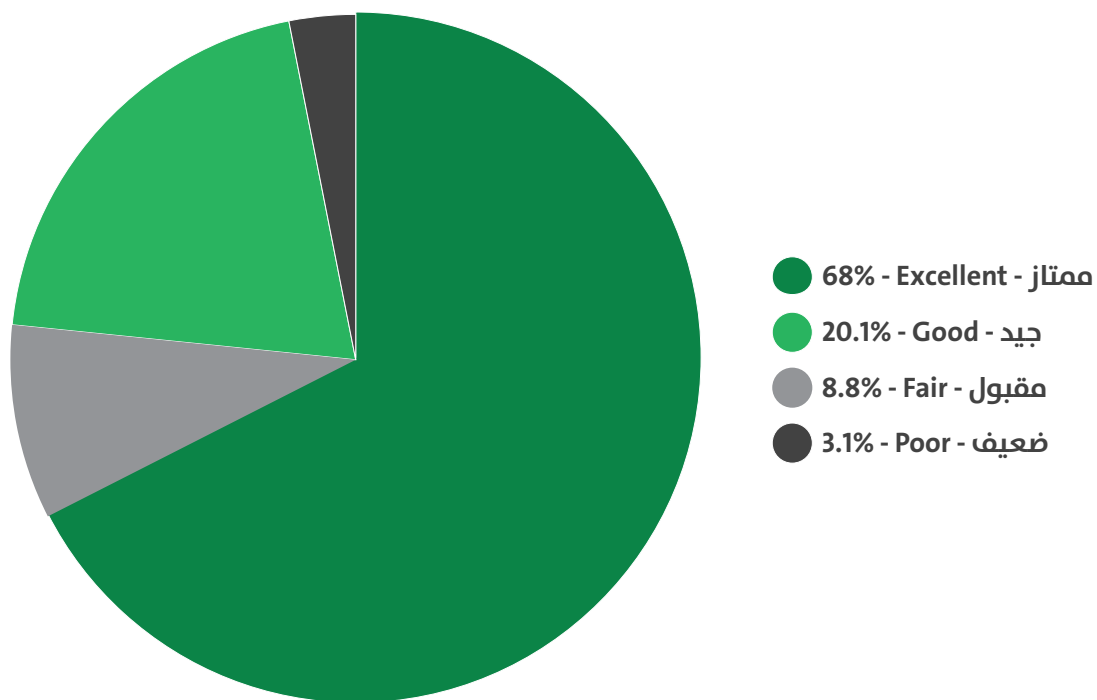
حفل الافتتاح - Opening Ceremony



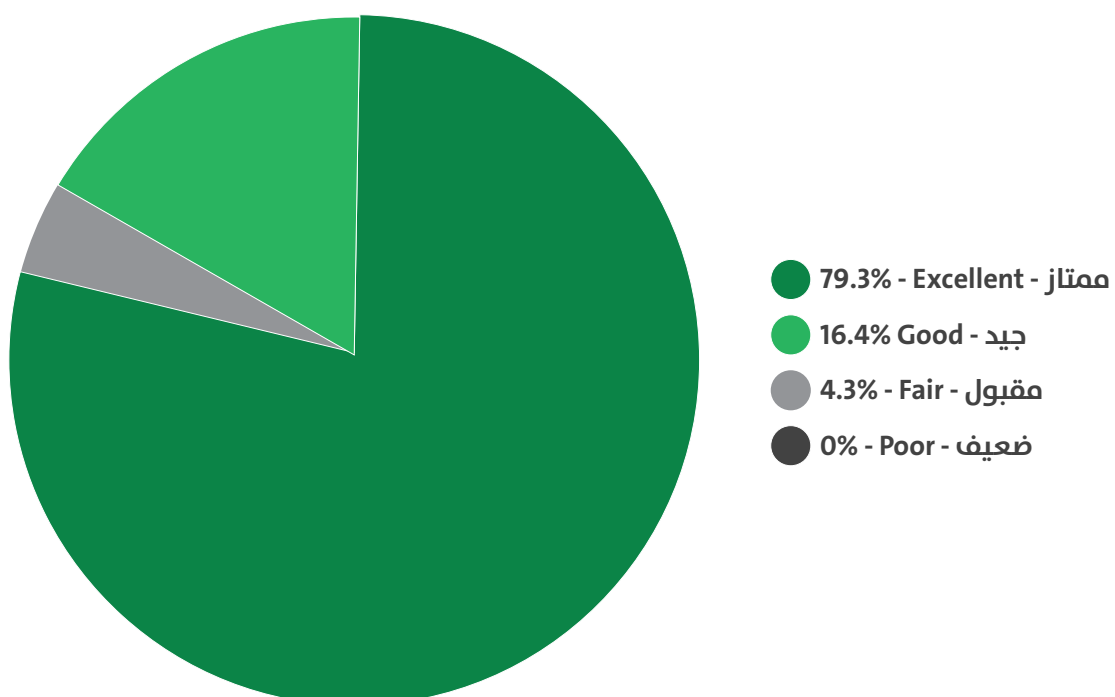
فريق الاستعلامات - Information Team



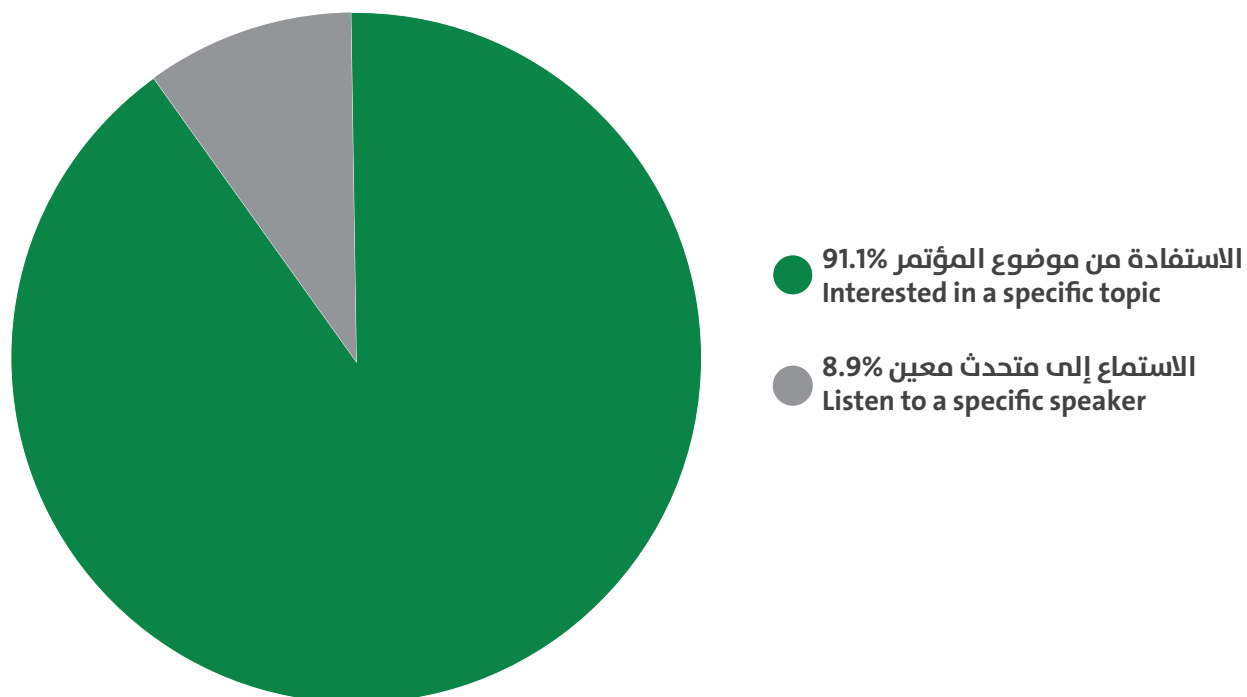
قاعة المؤتمر - The Venue



الانطباع العام عن المؤتمر - Overall Satisfaction Indicator



The main reason for attending - السبب الرئيسي للحضور



صور المؤتمر
التسجيل

CONFERENCE PHOTOS
REGISTRATION

CONFERENCE PHOTOS REGISTRATION

صور المؤتمر التسجيل



صور المؤتمر
حفلة الافتتاح

CONFERENCE PHOTOS
OPENING CEREMONY

الجلسة الأولى: مستقبل صناعة الخدمات القانونية

SESSION 01: THE LEGAL SERVICES INDUSTRY'S FUTURE

MODERATOR

Mr. Baker Alhaboob

Secretary general of the Saudi Bar Association



إدارة الحوار

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب
أمين عام للهيئة السعودية للمحامين

H.E. Dr Waleed bin Mohammad Al Samaani

Minister of Justice and Chairman of Saudi Bar Association



معالي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني
وزير العدل ورئيس مجلس إدارة
الهيئة السعودية للمحامين

H.E. Mr. Mohammad bin Abdullah AlJadaan

Minister of Finance



معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية

Mr. Bader Abdulmohsen Al-Haddab

Deputy Minister for Technical Affairs
Ministry of Commerce and Investment



الأستاذ بدر بن عبدالمحسن الهداب
وكيل الوزارة للشؤون الفنية
وزارة التجارة والاستثمار

CONFERENCE PHOTOS OPENING CEREMONY

صور المؤتمر
حفل الافتتاح



CONFERENCE PHOTOS OPENING CEREMONY

صور المؤتمر حفل الافتتاح



CONFERENCE PHOTOS OPENING CEREMONY

صور المؤتمر حفل الافتتاح



الجلسة الثانية: القيمة المضافة للخدمات القانونية وتوقعات أصحاب المصالح

SESSION 01: THE VALUE ADDED TO THE LEGAL SERVICES
AND EXPECTATIONS

MODERATOR

Mr. Baker Alhaboob

Secretary general of the Saudi Bar
Association



إدارة الحوار

الأستاذ بكر بن عبد اللطيف الهبوب
أمين عام للهيئة السعودية للمحامين

Mr. Issouf Baadhio

President-Elect, International Association of
lawyers



الأستاذ إيسوف بادو

الرئيس المنتخب
للالاتحاد الدولي للمحامين

Mr. David Gallo

Director, DIFC Academy of Law



الأستاذ ديفد غالو

مدير أكاديمية القانون
مركز دبي العالمي

CONFERENCE PHOTOS
OPENING CEREMONY

صور المؤتمر
حفل الافتتاح



CONFERENCE PHOTOS OPENING CEREMONY

صور المؤتمر حفل الافتتاح



صور المؤتمر
جلسات المؤتمر

CONFERENCE PHOTOS
CONFERENCE SESSIONS

الجلسة الأولى: التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي)

SESSION 01: LEGAL DEVELOPMENT IN THE MINISTRY OF JUSTICE (THEMATIC & PROCEDURAL)

MODERATOR

Dr. Fawaz Al-Alamy

Saudi Expert in Global Trade and
Advisor to the Public and Private Sectors



إدارة الحوار

د. فواز بن عبدالستار العلمي

الخبير السعودي في التجارة العالمية
والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص

Sheikh Faraj Al-Dosari

President of the Commercial Court
in Riyadh



فضيلة الشيخ فراج بن محمد الدوسري

رئيس المحكمة التجارية بالرياض

Academic Qualifications:

- Bachelor's degree of Sharia from Imam Muhammad bin Saud Islamic University
- Master's degree in Systems from the Higher Institute of Law, University of Imam Mohamed Bin Saud.

المؤهلات العلمية:

- البكالوريوس في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- ماجستير (الأنظمة) من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود

Bandar Al-Mahaimed

Director of Lawyers Preparation Program
at The Justice Training Center



بندر بن عبدالعزيز المحيميد

مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي

Academic Qualifications:

- Bachelor's degree in Sharia
- Master's degree of Management and Planning

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس بالشريعة
- ماجستير بالإدارة وتخطيط.

Dr. Ahmed Al-Jowair

Consultant of Ministry of Justice's Research
Center



د. أحمد بن محمد الجوير

مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل

Academic Qualifications:

- Bachelor's degree in Shari'a: Faculty of Sharia in Riyadh - Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
- Master of Laws: College of Law - Indiana University Bloomington - USA - Field of Specialization: Commercial Law.
- Master's Degree in Sharia Policy: Higher Institute of Jurisdiction - Sharia Policy Department - Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
- Doctoral degree in Law: Faculty of Law, University of Washington, St. Louis-USA, Field of Specialization: Commercial Law (Corporate).

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الشريعة: كلية الشريعة بالرياض-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- درجة الماجستير في القانون: كلية القانون جامعة إنديانا بلومنجتون-أمريكا - مجال التخصص: القانون التجاري.
- درجة الماجستير في السياسة الشرعية: المعهد العالي للقضاء-قسم السياسة الشرعية - جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية.
- درجة الدكتوراه في القانون: كلية القانون - جامعة واشنطن-سانت لويس-أمريكا- مجال التخصص: القانون التجاري (الشركات)

الجلسة الافتتاحية – Opening Session



Opening Session – الجلسة الافتتاحية



الجلسة الافتتاحية – Opening Session



Opening Session – الجلسة الافتتاحية



الجلسة الثانية: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية

SESSION 02: ENCOURAGING INNOVATION IN THE INFORMATION AND LEGAL SERVICES INDUSTRIES

MODERATOR

Dr. Fahad AlAnazi
Member of the Shoura Council



إدارة الحوار

د. فهد بن حمود العنزي
عضو مجلس الشورى

Sheikh Faraj Al-Dosari
Managing Director - LexisNexis MENA

Academic Qualifications:

- Master's degree in private law
- Master's degree of International Business
- Post graduate in International Business law.



قيوم ديرويه
المدير العام - ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في القانون الخاص
- درجة الماجستير في التجارة الدولية
- الدراسات العليا في القانون التجاري الدولي.

Noemie Alintissar
Future Law Innovation programme Manager
Singapore Academy of Law



نايومي الانتصار
مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون - أكاديمية سنغافورة للقانون

Dr. Latifa Al-Abdul Karim
Assistant Professor of Computer Science and
Artificial Intelligence Advisor- MCIT And KSU

Academic Qualifications:

- PhD in Artificial Intelligence Applications in Law from the University of Liverpool
- Master's degree with honors in Artificial Intelligence



د. لطيفة محمد العبدالكريم
أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات -
جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي -
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

المؤهلات العلمية:

- درجة الدكتوراه في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون من جامعة ليفربول
- الماجستير مع مرتبة الشرف في الذكاء الاصطناعي

Mr. Nawaf Al Mutairi
Director of Data Governance and Analysis
STC



نواف بن غزالي المطيري
مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل - شركة الاتصالات السعودية

الجلسة الثانية – Session Two



Session Two – الجلسة الثانية



Session Two – الجلسة الثانية



Session Two – الجلسة الثانية



الجلسة الثالثة: آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية

SESSION 03: THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA'S LATEST LEGAL DEVELOPMENTS

MODERATOR

Saud Al-Rayes

Editor in Chief of Al Hayat Newspaper,
Kingdom of Saudi Arabia



إدارة الحوار

د. سعود بن سلطان الرئيس

رئيس تحرير جريدة الحياة في
المملكة العربية السعودية

Dr. Abdulaziz Al-Nasser

Undersecretary of the Ministry for
International Cooperation and Systems -
Ministry of Justice



د. عبدالعزيز بن عبدالله الناصر

وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي - وزارة العدل

المؤهلات العلمية:

Academic Qualifications:

- PhD in Legal Policy (General Systems)
from the Higher Judicial Institute at
Imam Muhammad Bin Saud University.

- لدكتوراه في السياسة الشرعية (الأنظمة العامة)
من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن
سعود

Mohammed Al Aqeel

Managing Partner
Mohammed Abdulaziz Al-Aqeel, Law Firm



محمد بن عبد العزيز العقيل

الشريك المدير - مكتب محمد عبد العزيز العقيل
محامون ومستشارون قانونيون

Anas Al Oqla

General Manager, Legal and Compliance
Department - General Authority of Zakat &
Tax - GAZT



أنس بن عبدالعزيز العقلا

مدير عام الإدارة القانونية - الهيئة العامة للزكاة والدخل

Dr. Ayedh Al-Otaibi

Deputy Governor of Investment Climate at the
Saudi Arabian General
Investment Authority (SAGIA)



د. عايض بن هادي العتيبي

وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة
الاستثمارية

Academic Qualifications:

- PhD in Law from the University of Golden
Gate in America
- Master's of Law from Case Western
Reserve University
- Bachelor's degree of Systems from King
Saud University

المؤهلات العلمية:

- دكتوراه في القانون من جامعة قولدن جيت
بأمريكا
- ماجستير في القانون من جامعة كيس وسرن
ريزيرف
- بكالوريوس الأنظمة من جامعة الملك سعود

الجلسة الثالثة – Session Three



Session Three – الجلسة الثالثة



الجلسة الثالثة – Session Three



الجلسة الثالثة – Session Three



الجلسة الرابعة: إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين

SESSION 04: DEVELOPING FUTURE LEADERS IN THE LEGAL FIELD

MODERATOR

Dr. Mubarak Al Tami

Director of Private Training - TVTC



إدارة الحوار

د. مبارك بن محمد الطامي

مدير عام التدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب
التقني والمهني

Dr. Mulhim Almulhim

Attorney - Almulhim Law



د. ملحم بن حمد الملحم

محامي - الملحم للمحاماة

Eng. Fouzi Bubshait

Vice President, Strategic Human Capital
Programs - Maaden



م. فوزي بوبشيت

نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير
شركة معادن

Eng. Zyad Al Saleh

Strategic Consultant and Business
Development



م. زياد بن عبدالله الصالح

مستشار استراتيجي وتطوير أعمال

Academic Qualifications:

- Bachelor of Computer Science - King Saud University
- MBA - University of Hull, UK

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس علوم الحاسب الآلي - جامعة الملك سعود
- ماجستير إدارة أعمال - جامعة هل البريطانية

Dr. Ahmad Bin Hezeem

Senior Partner - BSA Ahmad Bin Hezeem &
Associates LLP



د. أحمد بن حزيم

شريك رئيسي - بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه

Session Four – الجلسة الرابعة



Session Four – الجلسة الرابعة



Session Four – الجلسة الرابعة



Session Four – الجلسة الرابعة



الجلسة الرابعة - Session Four



Session Four – الجلسة الرابعة



Session Four – الجلسة الرابعة



Session Four – الجلسة الرابعة



الجلسة الخامسة: التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية

SESSION 05: LEGAL CHALLENGES CURRENTLY FACING THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

MODERATOR

Dr. Ahmed Al-Saqih

Lawyer and Legal Counsel, Spokesperson for the Saudi Bar Association



إدارة الحوار

د. أحمد بن عبدالعزيز الصقيه

المحامي والمستشار القانوني المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين

Eng. Ghazi Al-Shahrani

Deputy Minister for Nationalization - Ministry of Labor and Social Development



م. غازي بن ظافر الشهراني

وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين

Mr. Jochen Hundt

Chairman, Hundt Legal Consultancy in association with the Law Office of Khalid O. Alattas



يوخن هونت

رئيس هونت ليجال كंसولتسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية

Zaid Sultan

Senior Manager of Forensics & Integrity Services - Ernst & Young Middle East & North Africa



زيد سلطان

المدير الأول لخدمات التحليل الجنائية والنزاهة - ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Academic Qualifications:

- Master's degree in Business Administration from American University's Kogod School of Business in Washington DC.
- Bachelor's degree from the University of Pittsburgh's College of Business Administration

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كوجود للأعمال في الجامعة الأمريكية في واشنطن.
- درجة البكالوريوس من كلية إدارة الأعمال في جامعة بيتسبرغ

Dr. Saud Al Ammari

Head of Dr. Saud Al Ammari Office



د. سعود العماري

رئيس مكتب الدكتور سعود العماري

Session Five – الجلسة الخامسة



Session Five – الجلسة الخامسة



الجلسة الخامسة – Session Five



Session Five – الجلسة الخامسة



الجلسة الخامسة – Session Five



صور المؤتمر
ورش العمل

CONFERENCE PHOTOS
WORKSHOPS

WORKSHOP 01

Establishing a Law Firm

Dr. Waleed N. Al-Nuwaiser

Managing Partner - Dr. Al-Nuwaiser
& Partners (WAN & Partners)



ورشة العمل الأولى

تأسيس مكتب محاماة
الدكتور وليد بن ناصر النويصر
محام ومستشار قانوني
شريك إداري بشركة النويصر وشركاؤه

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

90% YES 10% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

92.5% YES 7.5% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

93.75% YES 6.25% NO

Workshop one – ورشة العمل الأولى



Workshop one – ورشة العمل الأولى



WORKSHOP 02

Professional Companies

Dr. Alaa Naji

Founding Partner - Naji Law Firm



ورشة العمل الثانية

الشركات المهنية

الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي

محام ومستشار قانوني
شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

97% YES 3% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

95% YES 5% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

99% YES 1% NO

Workshop Two – ورشة العمل الثانية



ورشة العمل الثانية – Workshop Two



WORKSHOP 03

Marketing of Legal Services

Dr. Ahmed Ajinah

Head of Marketing Department
Sattam bin Abdul Aziz University



ورشة العمل الثالثة

تسويق الخدمات القانونية
الدكتور أحمد بن سهيل عجينة

رئيس قسم التسويق
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

☒ هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

☒ %95 YES ☐ %5 NO

☒ سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

☒ %94 YES ☐ %6 NO

☒ هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

☒ %95 YES ☐ %5 NO

Workshop Three – ورشة العمل الثالثة



Workshop Three – ورشة العمل الثالثة



WORKSHOP 04

Alternative Dispute Resolution

Dr. Hamed Mirra

CEO - Saudi Center
for Commercial Arbitration



ورشة العمل الرابعة

تسوية المنازعات بالطرق البديلة

الدكتور حامد بن حسن ميرة

الرئيس التنفيذي
للمركز السعودي للتحكيم التجاري

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

94% YES 6% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

95% YES 5% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

95% YES 5% NO

ورشة العمل الرابعة – Workshop Four



Workshop Four – ورشة العمل الرابعة



WORKSHOP 05

Vacant Land Legislation

Hassan Alseif

CEO - Saudi Center

Partner - Alseif and Altwijry Law firm



ورشة العمل الخامسة

تشريعات الأراضي البيضاء
حسان إبراهيم السيف

شريك - السيف والتويجري
محامون مستشارون محكمون

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

96.5% YES 3.5% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

95% YES 5% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

93% YES 7% NO

Workshop Five – ورشة العمل الخامسة



Workshop Five – ورشة العمل الخامسة



WORKSHOP 06

Artificial Intelligence & Law as
Foundation to the Construction
Blockchain Technology

Mr. Tariq Al Mesfer

Managing Partner - Al Mesfer and Partners



ورشة العمل السادسة

الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس
لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد
طارق بن عبدالرحمن آل مسفر
شريك مدير - آل مسفر وشركاه للمحاماة

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

97% YES 3% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

93% YES 7% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

94% YES 6% NO

Workshop Six – ورشة العمل السادسة



ورشة العمل السادسة – Workshop Six



WORKSHOP 08

The Path of Legal Practice

Majed Garoub

Chairman - Majid Mohammed
Garoub Law Firm



ورشة العمل الثامنة

**مسار الممارسة القانونية
البداية والنهاية
ماجد بن محمد قاروب**

رئيس مكتب ماجد محمد قاروب
للمحاماة والاستشارات القانونية

☒ هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

☒ %92 YES ☐ %8 NO

☒ سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

☒ %98 YES ☐ %12 NO

☒ هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

☒ %98 YES ☐ %2 NO

Workshop Eight – ورشة العمل الثامنة



Workshop Eight – ورشة العمل الثامنة



Workshop Eight – ورشة العمل الثامنة



Workshop Eight – ورشة العمل الثامنة



WORKSHOP 09

Innovation and Excellence in Legal
Service Delivery Methods

Mr. Hussian Al Shammasi

Legal Advisor - Khoshaim Law Firm



ورشة العمل التاسعة

الابتكار والتميز في أساليب تقديم

الخدمات القانونية

الاستاذ حسين الشماسي

مستشار قانوني - خشيم محامون ومستشارون

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

● 96% YES ● 4% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

● 91% YES ● 9% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

● 91% YES ● 9% NO

Workshop Nine – ورشة العمل التاسعة



Workshop Nine – ورشة العمل التاسعة



Workshop Nine – ورشة العمل التاسعة



WORKSHOP 10

Legal Management Skills

Dr. Fahad Al Majid

Dean of the College of Law
Prince Sultan University



ورشة العمل العاشرة

مهارات الإدارة القانونية

الدكتور فهد بن محمد الماجد

رعميد كلية الحقوق
جامعة الأمير سلطان

☒ هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

☒ %98 YES ☐ %2 NO

☒ سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

☒ %98 YES ☐ %2 NO

☒ هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

☒ %98 YES ☐ %2 NO

[illegible]

ورشة العمل العاشرة – Workshop Ten



ورشة العمل العاشرة – Workshop Ten



ورشة العمل العاشرة – Workshop Ten



WORKSHOP 11

The Importance of Health and a Work-Life Balance

Dr. Khalid Al-Nemr

Consultant and Professor of Cardiology
and Arterial Catheterization for Commercial
Arbitration

Academic Qualifications:

Graduated from the Faculty of Medicine
King Saud University



ورشة العمل الحادية عشرة

الدكتور خالد بن عبدالله النمر
الدكتور حامد بن حسن ميرة
استشاري وأستاذ أمراض القلب
وقسطرة الشرايين

المؤهلات العلمية:

تخرج من كلية الطب
جامعة الملك سعود

☒ هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

☒ %92.5 YES ☐ %7.5 NO

☒ سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

☒ %95 YES ☐ %5 NO

☒ هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

☒ %92.5 YES ☐ %7.5 NO

ورشة العمل الحادية عشرة – Workshop Eleven



ورشة العمل الحادية عشرة – Workshop Eleven



WORKSHOP 12

Accounting for Law Firms

Saleh Al-Thunayan

Chairman & Partner

Hossam Abu El Fadl

Executive Manager

Saleh Al-Thunayan & Partner

Accountants & Auditors



ورشة العمل الثانية عشرة

محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة

صالح بن محمد الثنيان

الشريك الرئيسي

حسام وائل أبو الفضل

المدير العام التنفيذي

شركة صالح الثنيان وشريكه محاسبون

ومراجعون قانونيون

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

● %94.78 YES ● %5.13 NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

● %92.31 YES ● %7.69 NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

● %97.5 YES ● %2.5 NO

Workshop Twelve – ورشة العمل الثانية عشرة



WORKSHOP 13

Corporate Governance to Combat
Internal Corruption

Ghaleb Al Askar

Director General, Lawyer And Legal
Advisor - Alaskar Law Firm



ورشة العمل الثالثة عشرة

حوكمة الشركات لمكافحة
الفساد الداخلي
غالب بن عبد الرحمن العسكر
المدير العام، العسكر للمحاماة

Academic Qualifications:

- Received a high diploma in law from the Institute of Public Administration
- Master degree from King Saud University in Management from the College of Public Administration

المؤهلات العلمية:

- حصل على دبلوم عالي في القانون من معهد الإدارة العامة
- درجة الماجستير من جامعة الملك سعود في الإدارة من كلية إدارة الأعمال عام

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

84.78% YES 15.22% NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

84.44% YES 15.65% NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

89.36% YES 10.64% NO

Workshop Thirteen – ورشة العمل الثالثة عشرة



Workshop Thirteen – ورشة العمل الثالثة عشرة



WORKSHOP 14

The Term of Leasing Ending with Ownership According to the Financing Systems in the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Sultan Alaydan

Assistant Professor

Faculty of Law, Dar Al Uloom University



ورشة العمل الرابعة عشرة

صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية

الدكتور سلطان بن محمد العيدان

أستاذ مساعد - جامعة دار العلوم

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

☒ %94.29 YES ☐ %5.71 NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

☒ %97.14 YES ☐ %2.86 NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

☒ %94.44 YES ☐ %5.56 NO

ورشة العمل الرابعة عشرة – Workshop Fourteen



ورشة العمل الرابعة عشرة – Workshop Fourteen



WORKSHOP 15

Legal Framework for Cyber Space & Cloud Security in Saudi Arabia: Policy and its Challenges

Ms. Misbah Saboohi

Lecturer In Law - Prince Sultan University



ورشة العمل الخامسة عشرة

الإطار القانوني للفضاء السبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات

مصباح صبوحي

محاضر في القانون - جامعة الأمير سلطان

Academic Qualifications:

- LLB in law & shariah from Pakistan
- LLM from the University of Cambridge, UK in Public International law and commercial law.

المؤهلات العلمية:

- ليسانس الحقوق في القانون والشريعة من باكستان
- ماجستير في الحقوق من جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة في القانون الدولي العام والقانون التجاري.

هل استفدت من حضورك لهذه الورشة؟
Did you benefit from attending this workshop?

☒ %94.12 YES ☐ %5.88 NO

سأقوم بتطبيق وممارسة ما تعلمته في عملي
I will implement and use what I learned in my line of work

☒ %94.12 YES ☐ %5.88 NO

هل محتوى هذه الورشة له علاقة بمضمون وموضوع المؤتمر؟
Was the content of the workshop in line with the conference's theme?

☒ %94.29 YES ☐ %5.71 NO

ورشة العمل الخامسة عشرة – Workshop Fifteen



Workshop Fifteen – ورشة العمل الخامسة عشرة



SUCCESSFUL EXPERIENCES IN LEGAL SCHOLARSHIPS (FOR STUDENTS)

تجارب ناجحة في الابتعاث القانوني (للطالبة)

الأستاذة رشا زهير أبو نجم – Ms. Rasha Abu Najm



SUCCESSFUL EXPERIENCES IN LEGAL SCHOLARSHIPS (FOR STUDENTS)

تجارب ناجحة في الابتعاث القانوني (للطلبة)

Mr. Abdullah Al-Jumaa – الأستاذ عبدالله بن صالح الجمعة





CONFERENCE PHOTOS VOLUNTEER MARATHON

صور المؤتمر ماراثون التطوع





CONFERENCE PHOTOS CLOSING SESSION

صور المؤتمر الجلسة الختامية



صور المؤتمر
المعرض

CONFERENCE PHOTOS
EXHIBITION

CONFERENCE PHOTOS EXHIBITION

صور المؤتمر المعرض









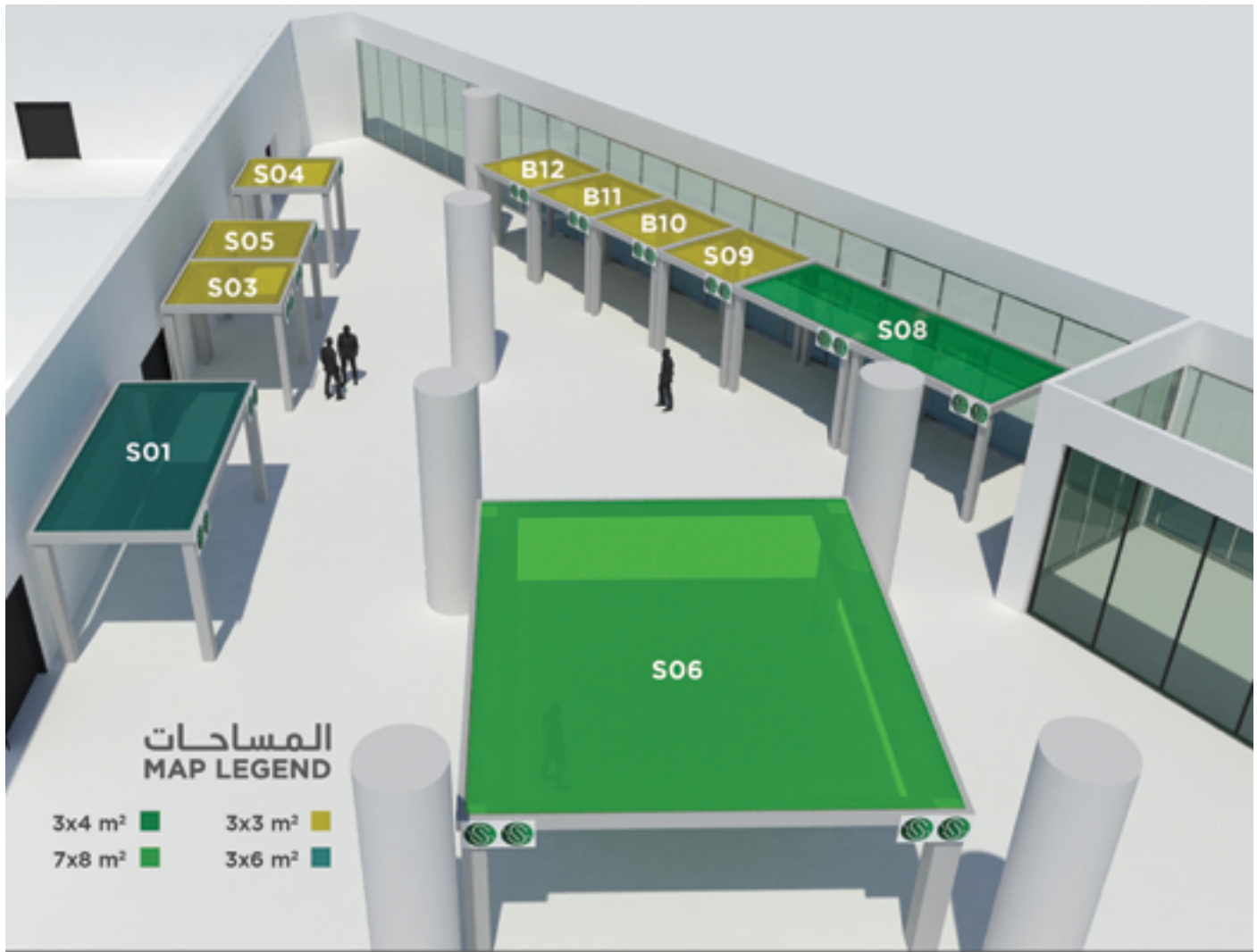
CONFERENCE PHOTOS EXHIBITION

صور المؤتمر المعرض





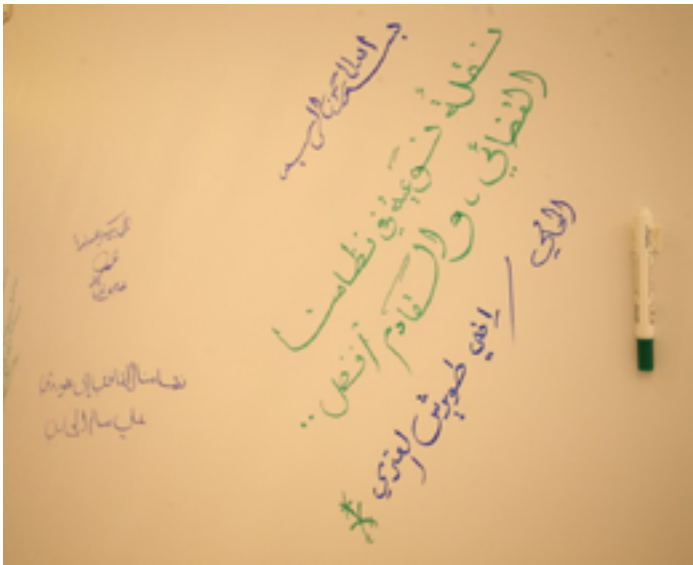
خريطة المعرض - EXHIBITION FLOORPLAN



الأنشطة الأخرى

OTHER ACTIVITIES



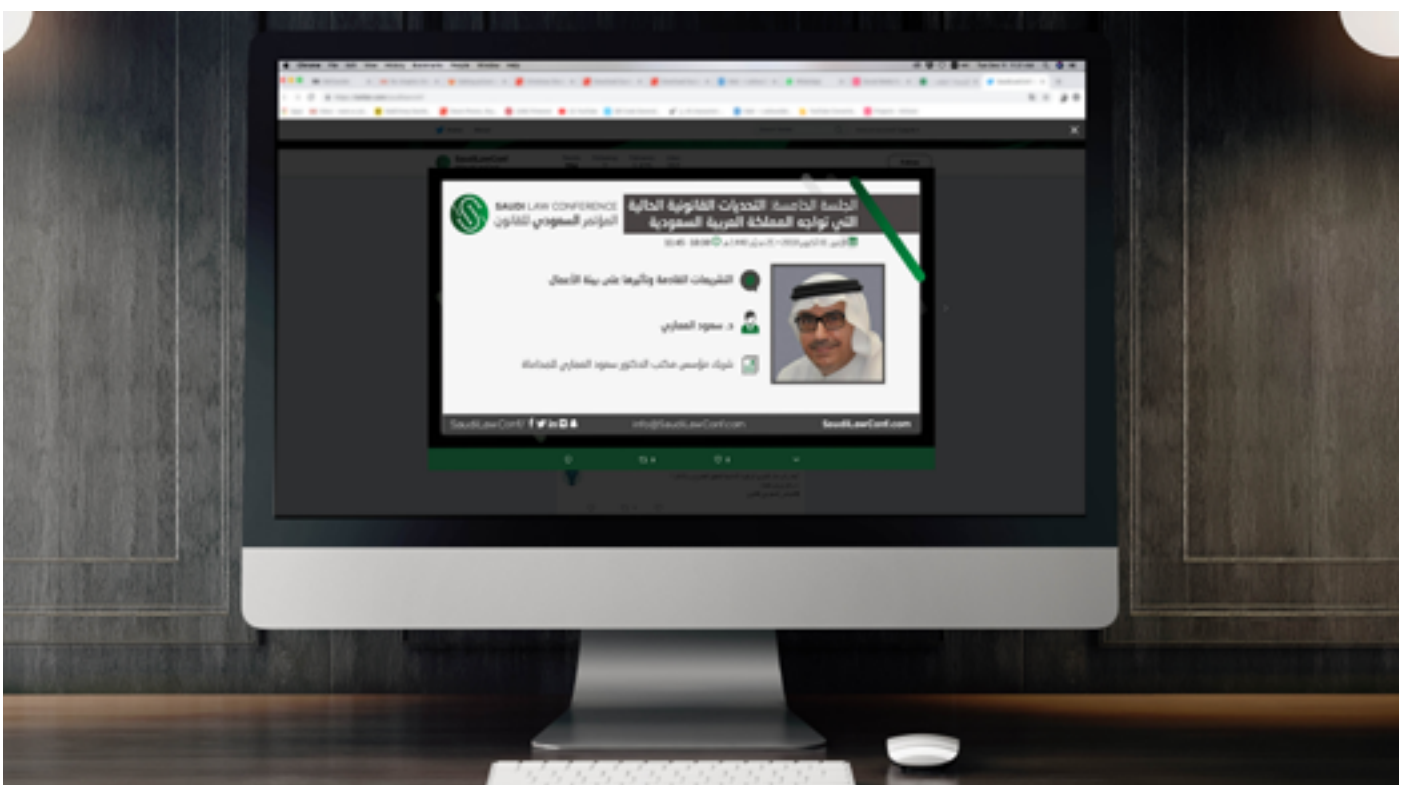


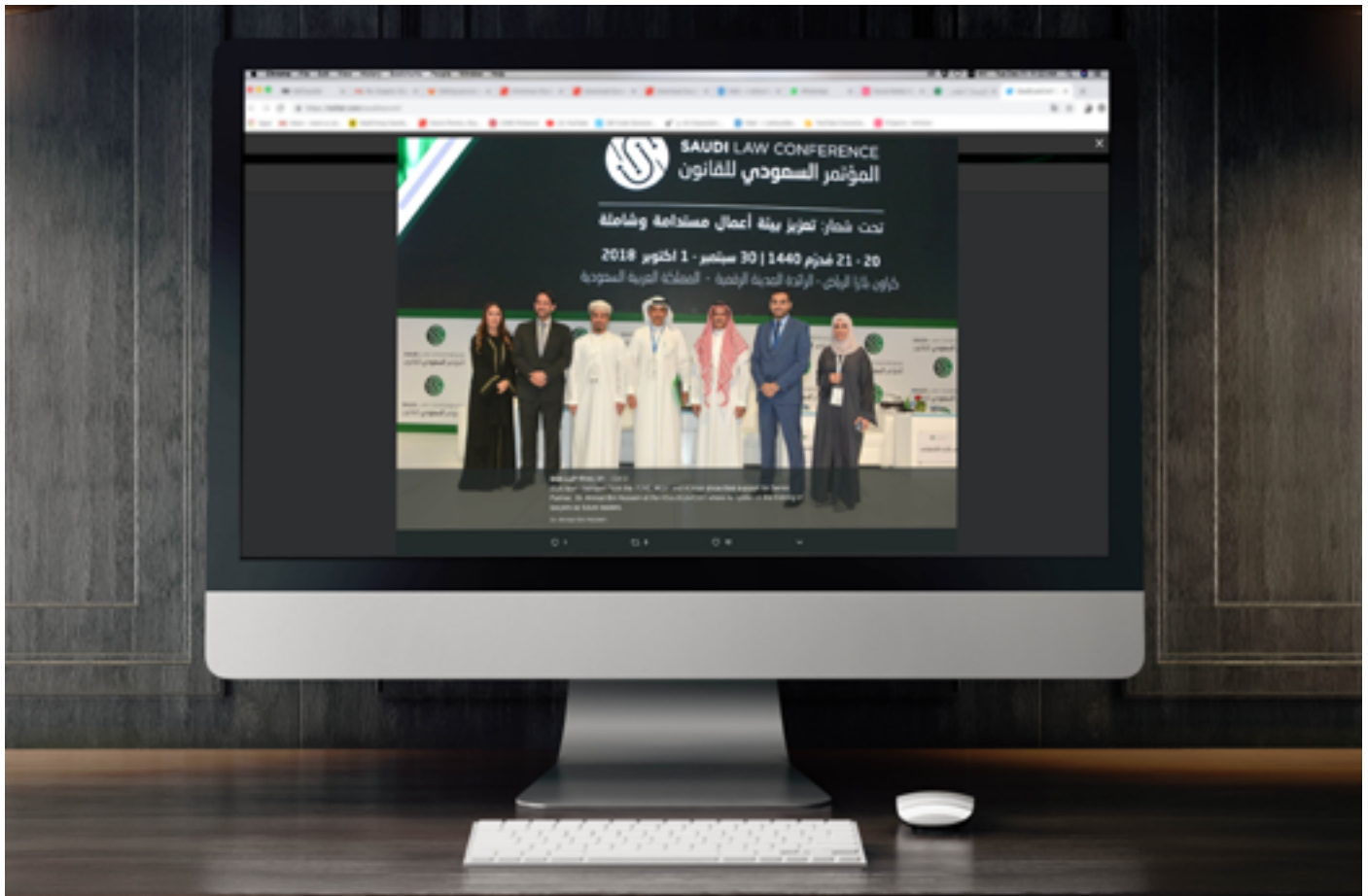
وسائل التواصل الاجتماعي

SOCIAL MEDIA

TWITTER

تويتر







YOUR FANS BY GENDER

المتابعون بالتصنيف الجندري

MALE
66%FEMALE
34%

From July Till October we had

65K

PROFILE VISITS

From July Till October we had

399.6K

IMPRESSIONS

AVERAGE OF 4.4K impressions per day



FOLLOWERS USED LANGUAGE

اللغة المستخدمة للمتابعون

98%

Arabic

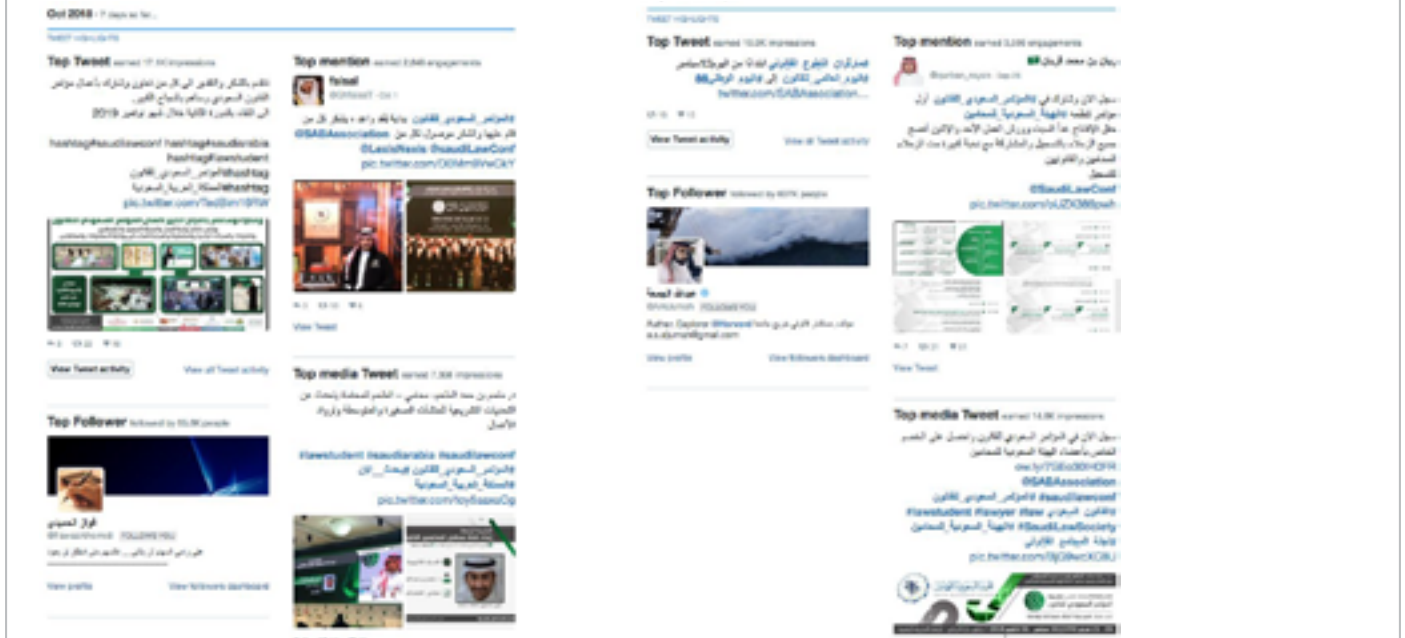
21%

English



OCTOBER & SEPTEMBER IN NUMBERS

أكتوبر وسبتمبر بالأرقام



AUGUST & JULY IN NUMBERS

أغسطس ويولاء بالأرقام



AUGUST & JULY IN NUMBERS

أغسطس ويولاء بالأرقام



MONTHLY NUMBERS

الأرقام الشهرية

OCT 2018 SUMMARY		SEP 2018 SUMMARY		AUG 2018 SUMMARY		JUL 2018 SUMMARY	
Tweets	19	Tweets	194	Tweets	17	Tweets	34
Tweet impressions	78.7K	Tweet impressions	287K	Tweet impressions	57.8K	Tweet impressions	102K
Profile visits	13.1K	Profile visits	43.7K	Profile visits	5,338	Profile visits	3,093
Mentions	111	Mentions	343	Mentions	83	Mentions	14
New followers	101	New followers	1,012	New followers	256	New followers	251



YOUR FOLLOWERS BY COUNTRY & REGION

المتابعون بالدول ومناطق

Country

Country name	% of audience
Saudi Arabia	99%
United States	< 1%
United Arab Emirates	< 1%
United Kingdom	< 1%
Egypt	< 1%
Kuwait	< 1%
Oman	< 1%
Turkey	< 1%
Lebanon	< 1%
France	< 1%

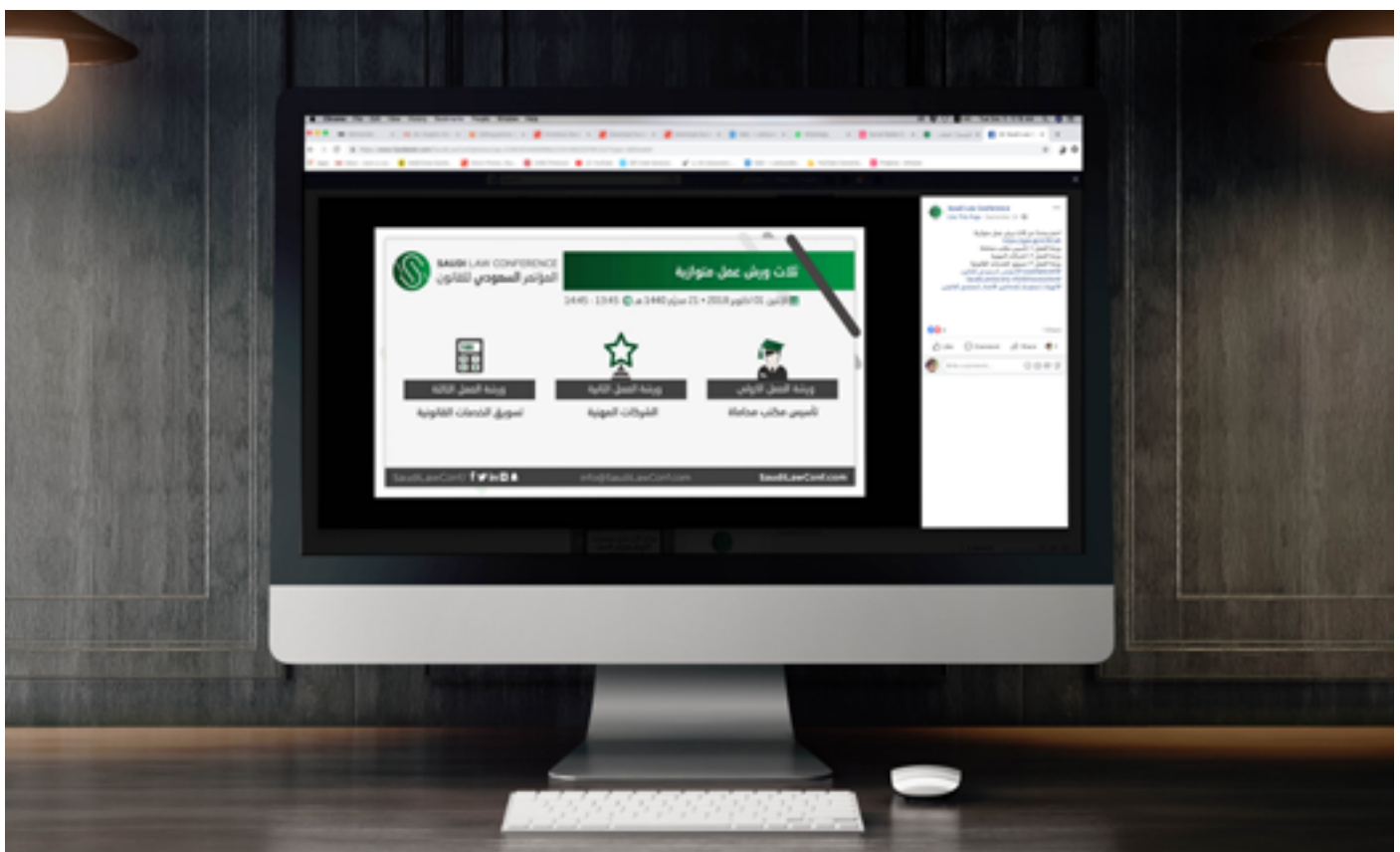
Region

State or region	% of audience
الرياض / Riyadh, SA	91%
المنطقة الشرقية / Eastern SA	10%
الرياض / Riyadh, SA	5%
الرياض / Riyadh, SA	2%
الرياض / Riyadh, SA	1%
الرياض / Riyadh, SA	1%
الرياض / Riyadh, SA	< 1%
الرياض / Riyadh, SA	< 1%

FACEBOOK

فايسبوك

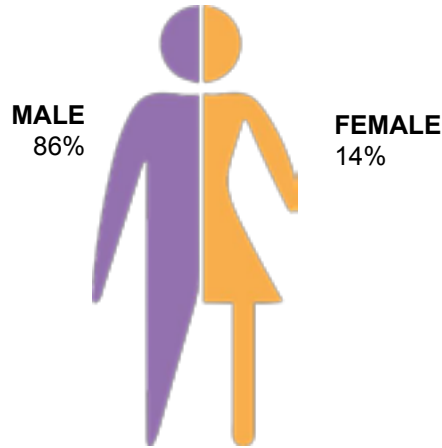






YOUR FANS BY GENDER

المتابعون بالتصنيف الجندري



WHAT IS REACH?

The number of people who had any posts from your Page enter their screen

From July till October we had

13,120

People Reached

WHAT IS ENGAGEMENT?

The sum of reactions, comments and shares received by content associated with your Pages (for the selected timeframe)

From July till October we had

1.4K

Reactions, Comments and Shares

July 2018

يوليو ٢٠١٨

Total Page Likes as of Today: 3,285



August 2018

اغسطس ٢٠١٨

Total Page Likes as of Today: 4,451



September 2018

سبتمبر ٢٠١٨

Total Page Likes as of Today: 5,374





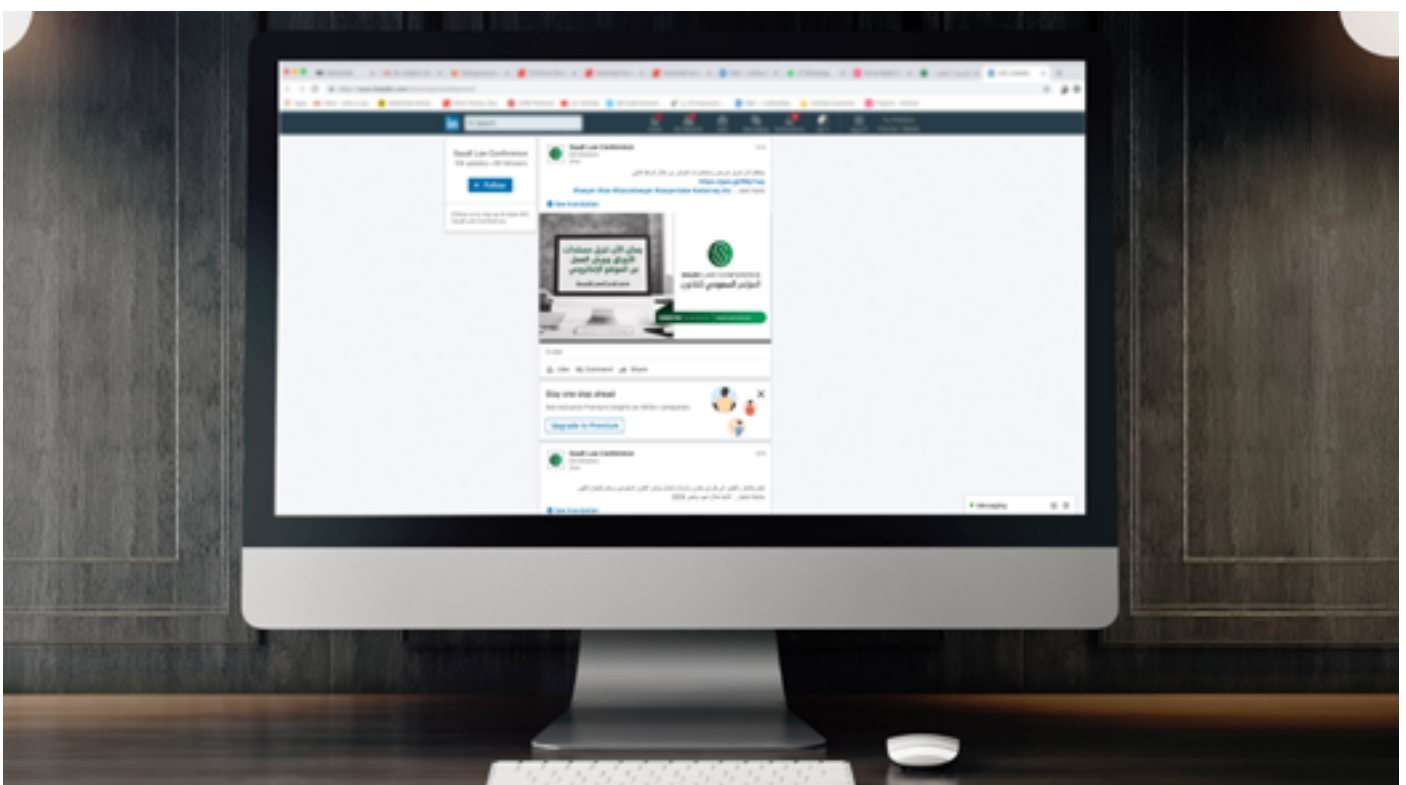
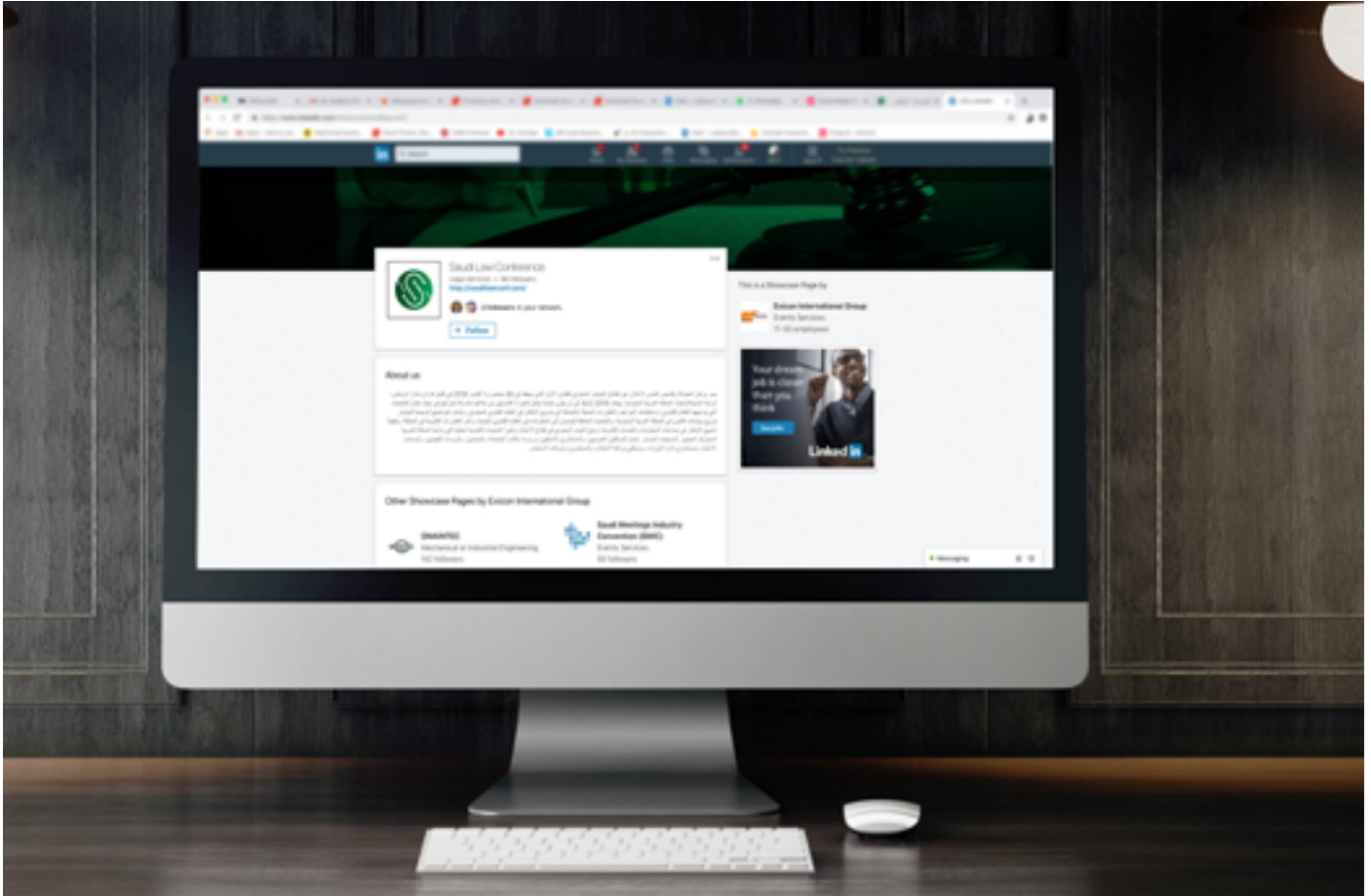
YOUR FOLLOWERS BY COUNTRY

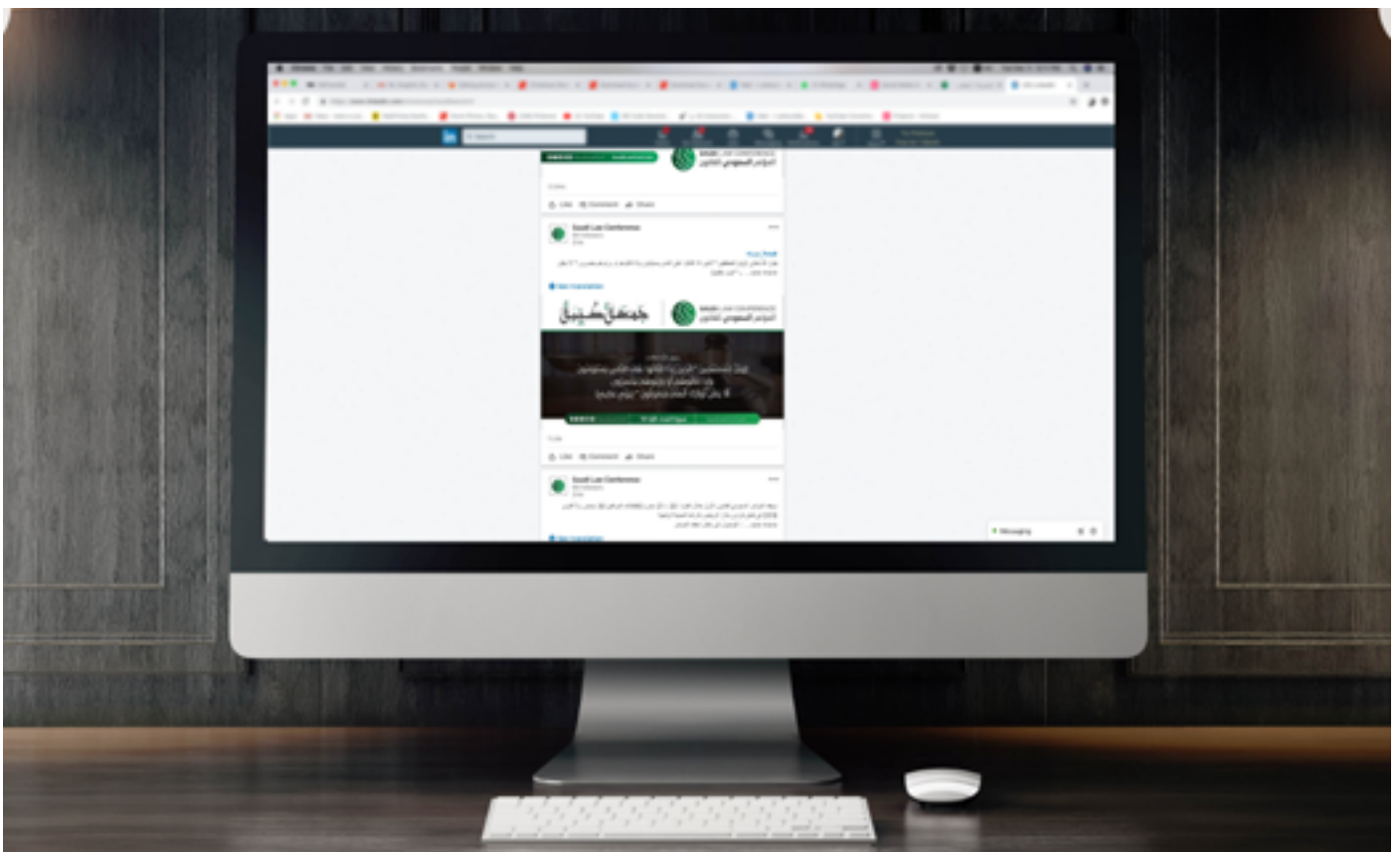
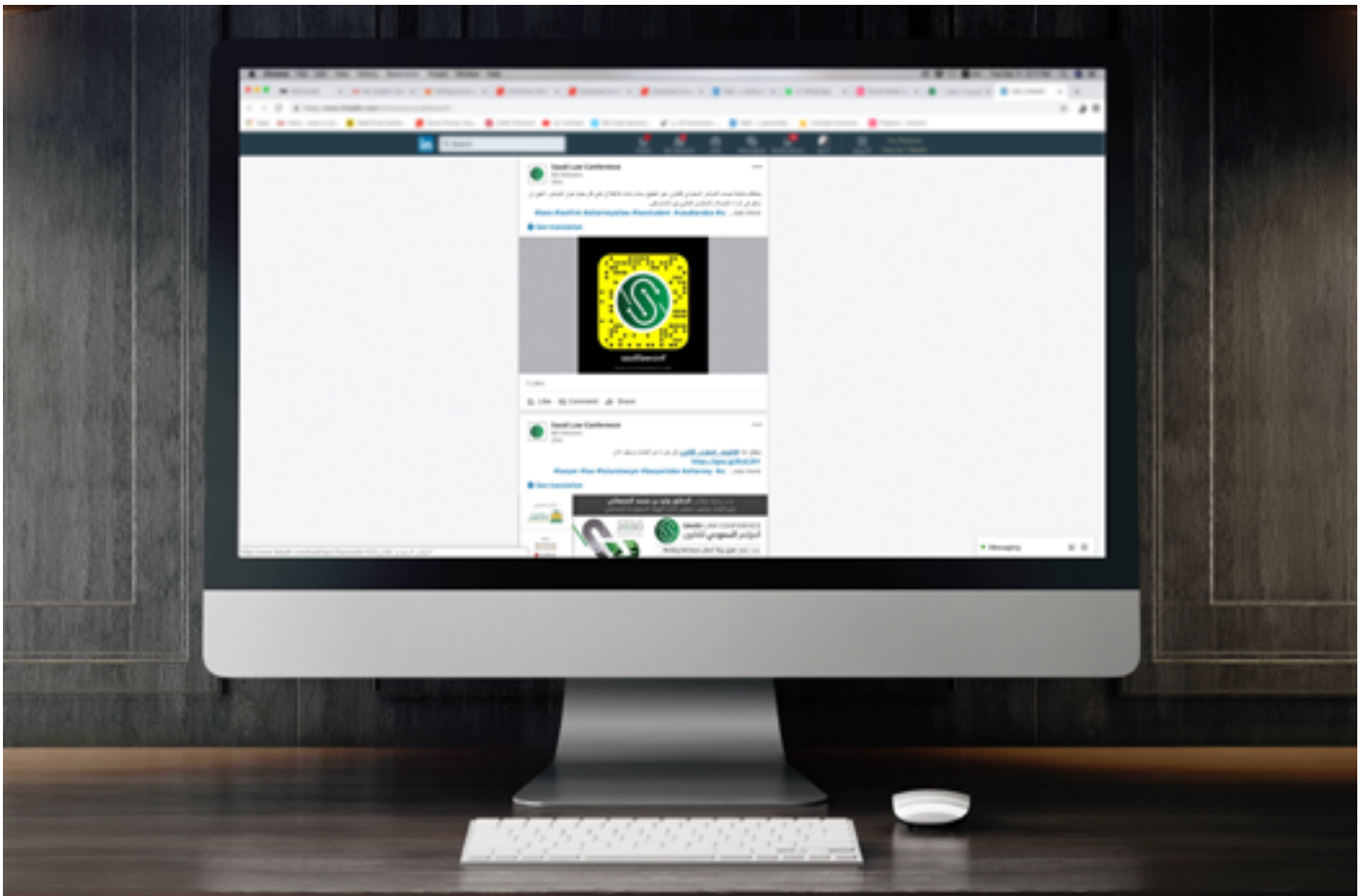
المتابعون بالدول

Country	Your Fans	City	Your Fans	Language	Your Fans
Saudi Arabia	4,591	Riyadh, Riyadh Region...	1,907	English (US)	3,048
India	171	Jeddah, Makkah Regio...	917	English (UK)	1,170
Pakistan	156	Dammam, Eastern Pr...	262	Arabic	748
Bangladesh	129	Mecca, Makkah Regio...	245	Denqali	110
Egypt	94	Medina, Al Madinah Ra...	134	Indonesian	88
Philippines	36	Jubail, Eastern Provinc...	124	French (France)	66
Algeria	22	Rohbar, Eastern Provin...	118	Urdu	31
Yemen	22	Chaka, Dhaka Division...	62	Hindi	24
Indonesia	18	Buraydah, Al-Qassim ...	66	Filipino	23
Nepal	12	Rhania Moshaf, 'Ain ...	55	Portuguese (Brazil)	9

LINKEDIN

لينكد إن

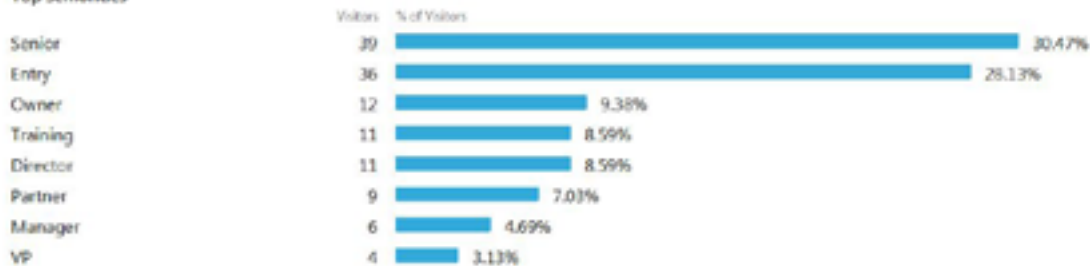






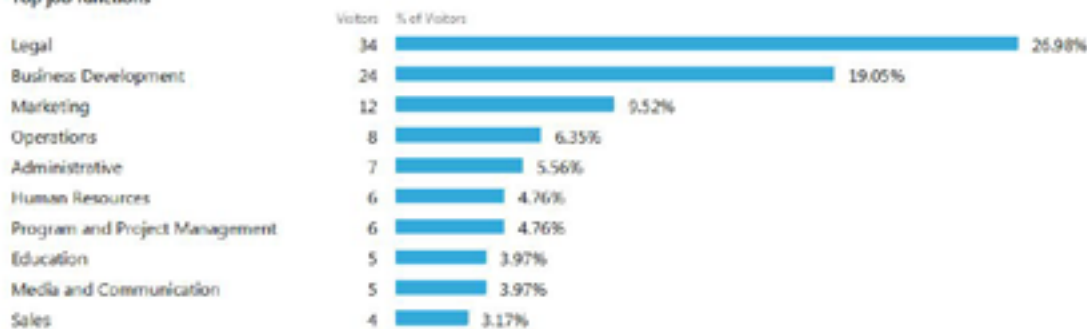
Visitors senioritis

Top seniorities



Visitors job functions

Top job functions



Visitors Industries

Top industries



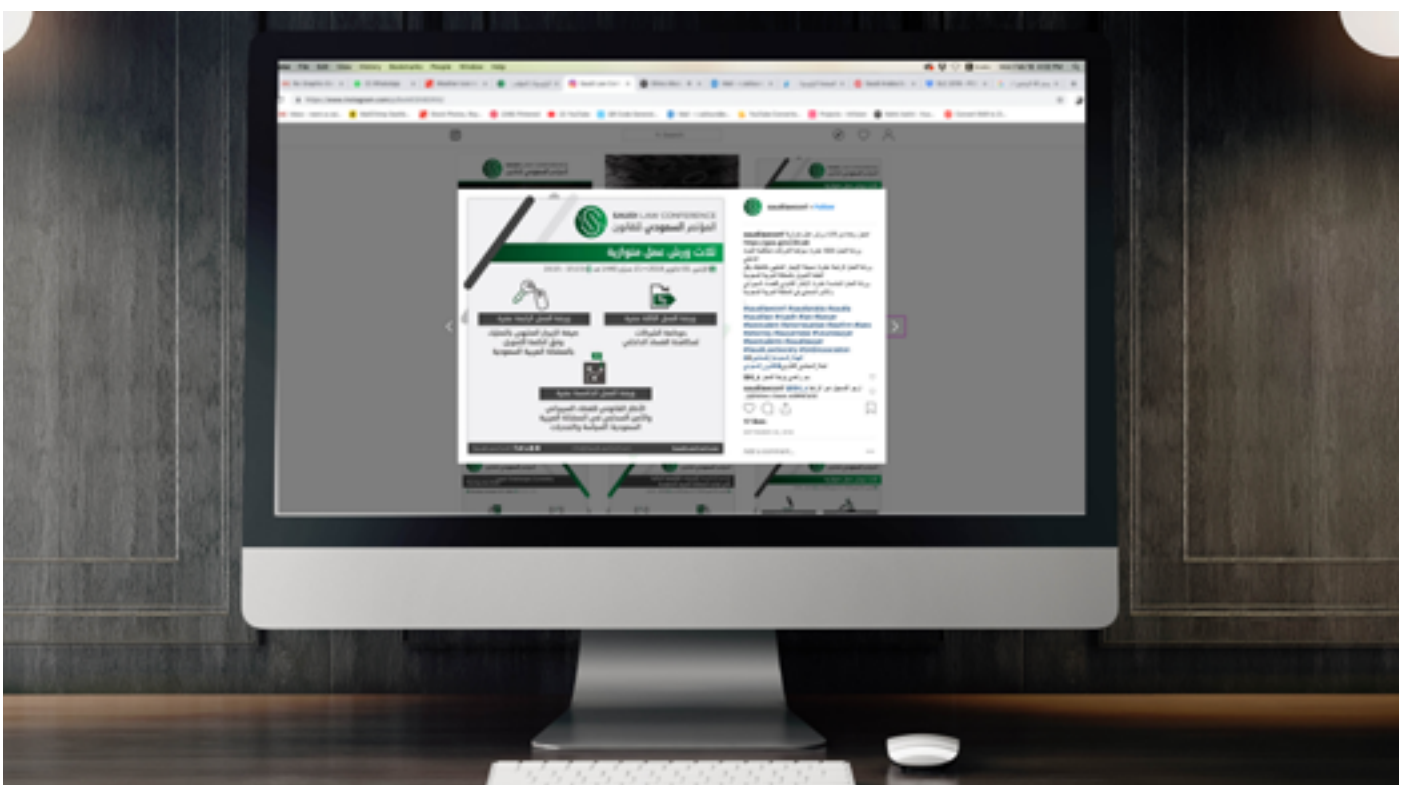
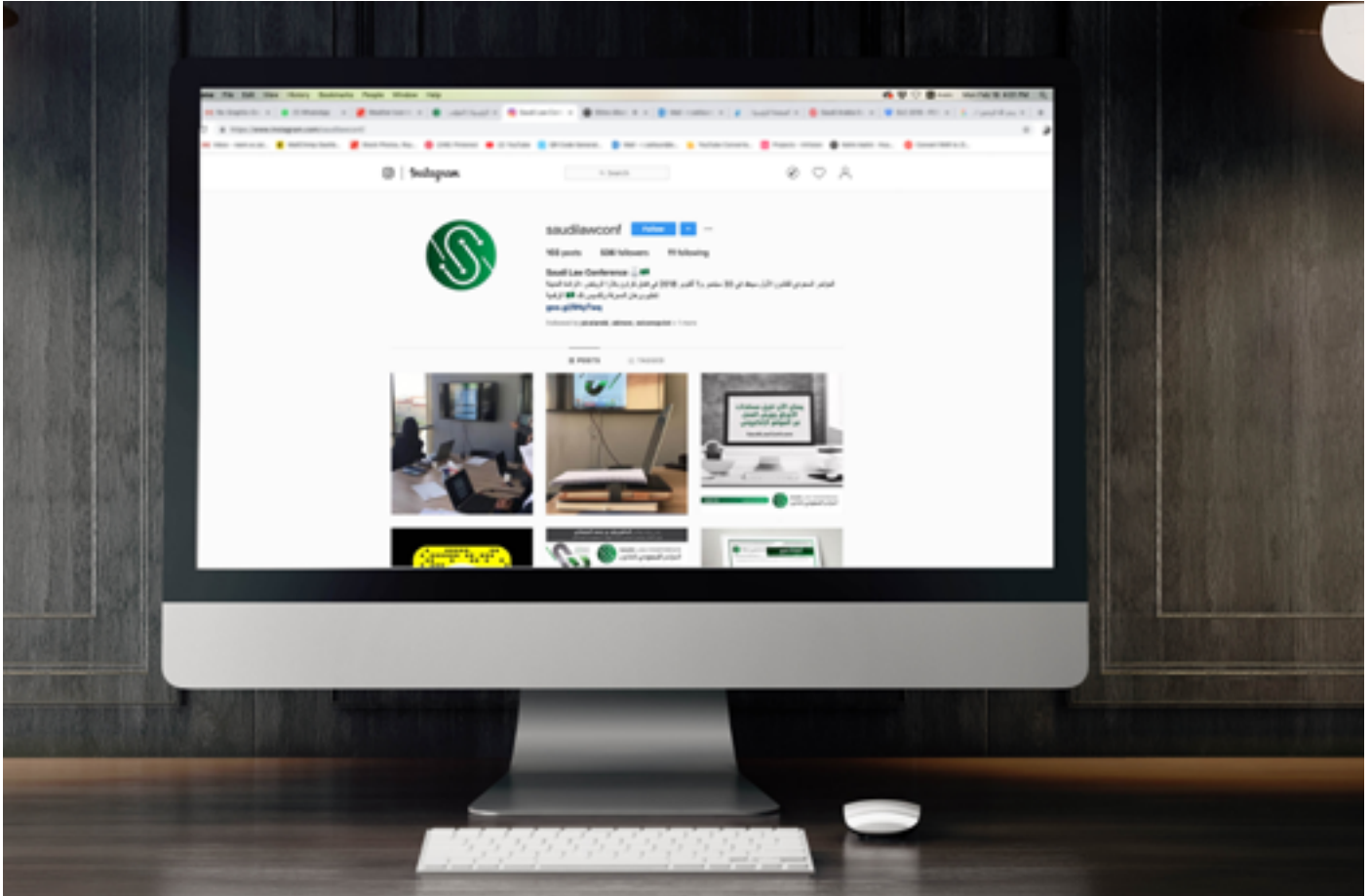
From July till October we had

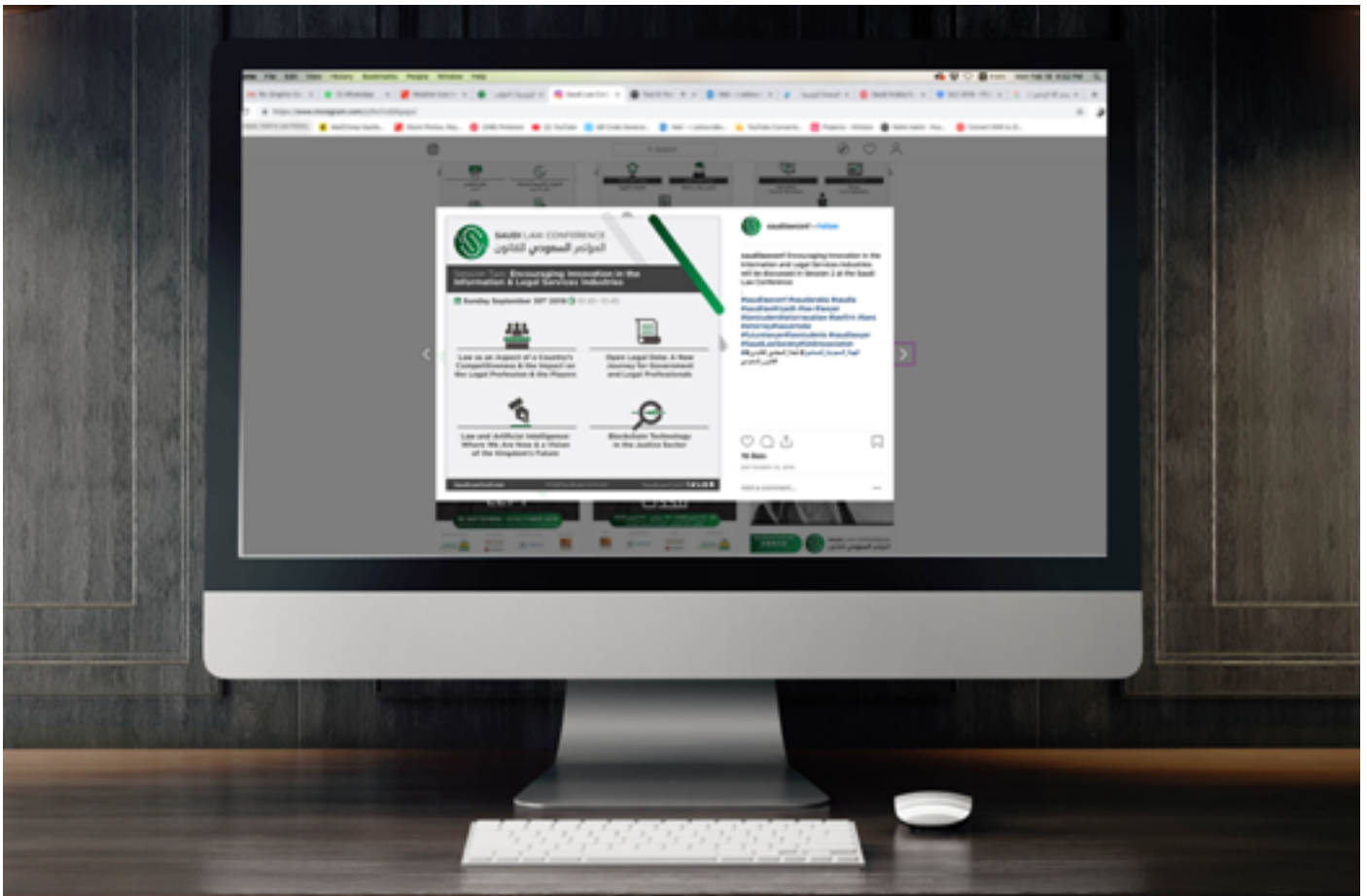
104

PAGE VIEWS

Instagram

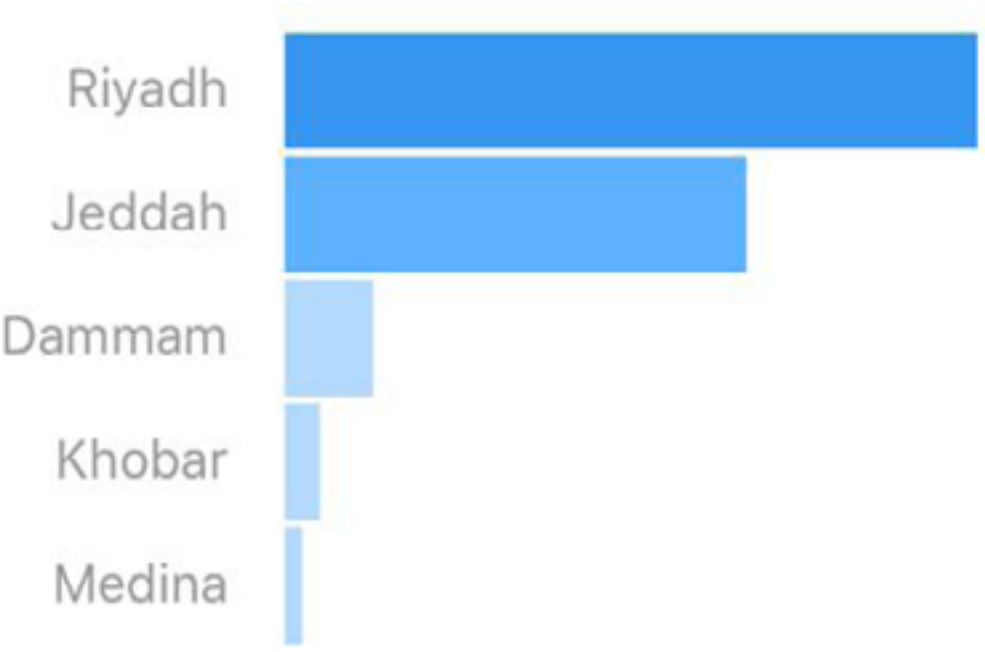
إنستغرام





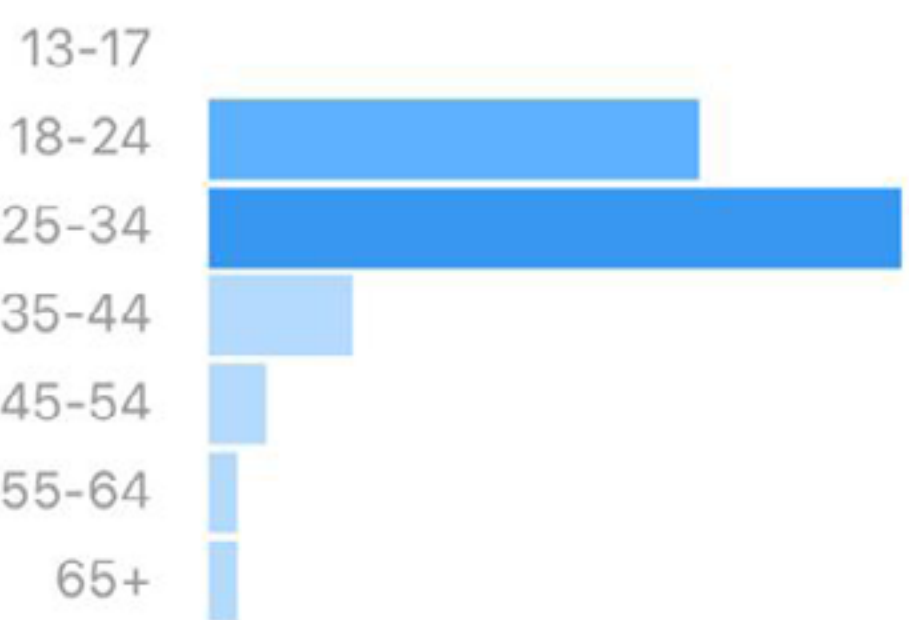
Top Locations ⓘ

Cities Countries

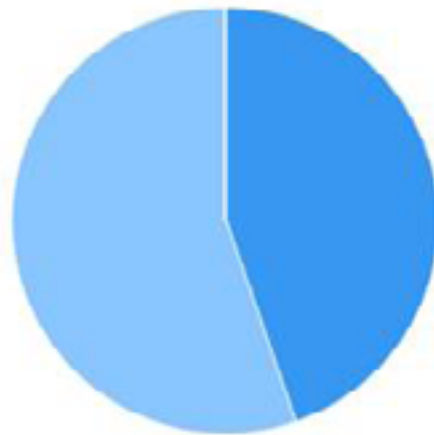


Age Range ⓘ

All Men Women



Gender ⓘ



55%
Women

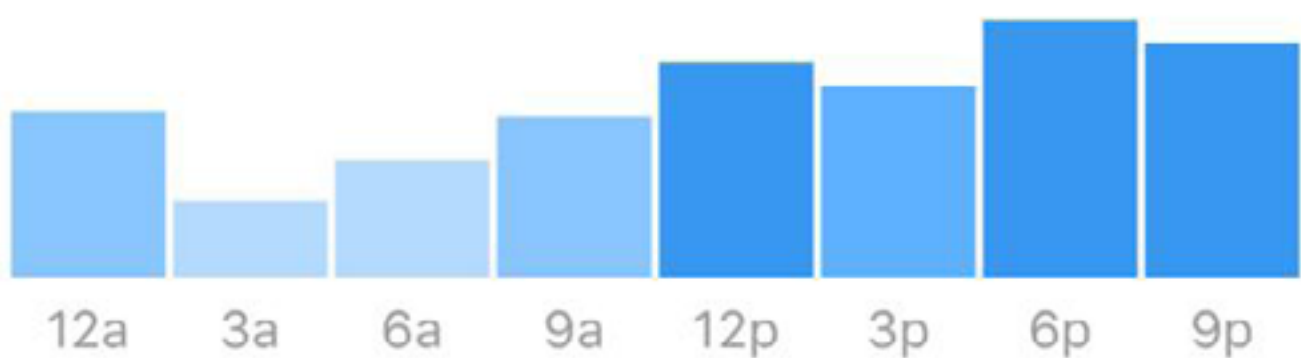
45%
Men

Followers ⓘ

Hours

Days

< Tuesdays >



تحليلات قوقل

GOOGLE ANALYTICS

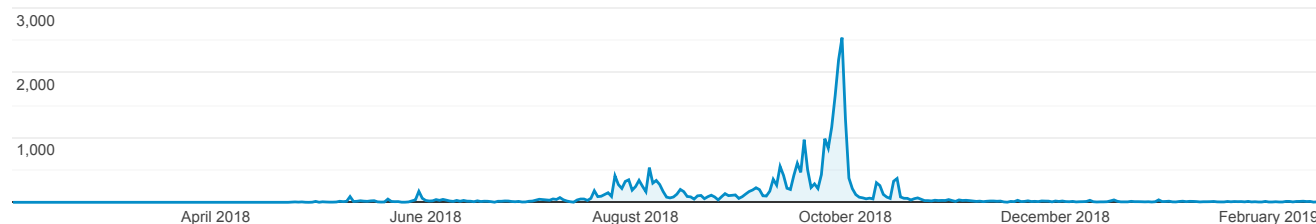
Audience Overview

All Users
100.00% Users

Feb 1, 2018 - Feb 17, 2019

Overview

● Users



Users
20,474

New Users
20,248

Sessions
42,612

Number of Sessions per User
2.08

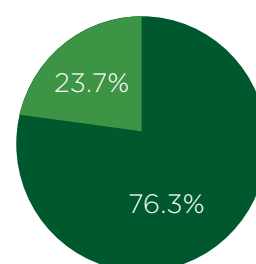
Pageviews
71,984

Pages / Session
1.69

Avg. Session Duration
00:03:45

Bounce Rate
55.40%

■ New Visitor ■ Returning Visitor



Language	Users	% Users
1. en-us	10,311	50.44%
2. ar	7,486	36.62%
3. en-gb	973	4.76%
4. ar-sa	670	3.28%
5. en-sa	305	1.49%
6. ar-ae	288	1.41%
7. ar-eg	70	0.34%
8. fr-fr	60	0.29%
9. en-au	39	0.19%
10. en	33	0.16%

Language



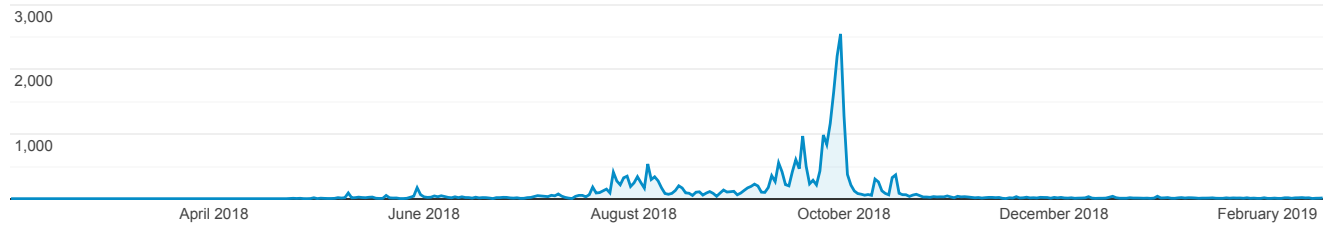
All Users
100.00% Users

Feb 1, 2018 - Feb 17, 2019

Explorer

Summary

● Users



Language	Acquisition			Behavior			Conversions		
	Users	New Users	Sessions	Bounce Rate	Pages / Session	Avg. Session Duration	Goal Conversion Rate	Goal Completions	Goal Value
	20,474 % of Total: 100.00% (20,474)	20,248 % of Total: 100.00% (20,248)	42,612 % of Total: 100.00% (42,612)	55.40% Avg for View: 55.40% (0.00%)	1.69 Avg for View: 1.69 (0.00%)	00:03:45 Avg for View: 00:03:45 (0.00%)	0.00% Avg for View: 0.00% (0.00%)	0 % of Total: 0.00% (0)	\$0.00 % of Total: 0.00% (\$0.00)
1. en-us	10,311 (50.44%)	10,283 (50.79%)	20,397 (47.87%)	62.12%	1.99	00:02:58	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
2. ar	7,486 (36.62%)	7,386 (36.48%)	12,981 (30.46%)	66.32%	1.82	00:02:16	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
3. en-gb	973 (4.76%)	961 (4.75%)	2,216 (5.20%)	49.50%	1.83	00:04:07	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
4. ar-sa	670 (3.28%)	643 (3.18%)	2,729 (6.40%)	17.08%	0.61	00:09:43	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
5. en-sa	305 (1.49%)	303 (1.50%)	2,692 (6.32%)	0.11%	<0.01	00:10:13	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
6. ar-ae	288 (1.41%)	270 (1.33%)	693 (1.63%)	55.70%	1.24	00:04:51	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
7. ar-eg	70 (0.34%)	68 (0.34%)	144 (0.34%)	60.42%	1.44	00:02:47	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
8. fr-fr	60 (0.29%)	60 (0.30%)	104 (0.24%)	59.62%	2.18	00:02:32	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
9. en-au	39 (0.19%)	39 (0.19%)	86 (0.20%)	72.09%	1.52	00:01:27	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
10. en	33 (0.16%)	31 (0.15%)	120 (0.28%)	21.67%	1.21	00:06:32	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)

Rows 1 - 10 of 68

Location

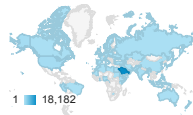


All Users
100.00% Users

Feb 1, 2018 - Feb 17, 2019

Map Overlay

Summary



Country	Acquisition			Behavior			Conversions		
	Users	New Users	Sessions	Bounce Rate	Pages / Session	Avg. Session Duration	Goal Conversion Rate	Goal Completions	Goal Value
	20,474 % of Total: 100.00% (20,474)	20,248 % of Total: 100.00% (20,248)	42,612 % of Total: 100.00% (42,612)	55.40% Avg for View: 55.40% (0.00%)	1.69 Avg for View: 1.69 (0.00%)	00:03:45 Avg for View: 00:03:45 (0.00%)	0.00% Avg for View: 0.00% (0.00%)	0 % of Total: 0.00% (0)	\$0.00 % of Total: 0.00% (\$0.00)
1. Saudi Arabia	18,182 (87.81%)	17,918 (88.49%)	38,741 (90.92%)	54.28%	1.67	00:03:54	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
2. United States	567 (2.74%)	531 (2.62%)	638 (1.50%)	85.27%	1.39	00:00:44	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
3. United Arab Emirates	355 (1.71%)	335 (1.65%)	533 (1.25%)	61.73%	1.79	00:01:57	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
4. United Kingdom	215 (1.04%)	181 (0.89%)	306 (0.72%)	66.34%	2.02	00:01:43	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
5. Peru	200 (0.97%)	200 (0.99%)	200 (0.47%)	100.00%	1.00	00:00:00	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
6. Egypt	121 (0.58%)	114 (0.56%)	151 (0.35%)	71.52%	1.58	00:01:38	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
7. Lebanon	87 (0.42%)	82 (0.40%)	827 (1.94%)	41.96%	2.51	00:05:46	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
8. Philippines	76 (0.37%)	74 (0.37%)	81 (0.19%)	96.30%	1.12	00:00:12	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
9. Germany	62 (0.30%)	38 (0.19%)	67 (0.16%)	68.66%	1.81	00:01:49	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
10. Turkey	54 (0.26%)	48 (0.24%)	74 (0.17%)	75.68%	1.69	00:00:59	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)

Rows 1 - 10 of 74

Location

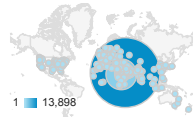


All Users
100.00% Users

Feb 1, 2018 - Feb 17, 2019

Map Overlay

Summary



City	Acquisition			Behavior			Conversions		
	Users	New Users	Sessions	Bounce Rate	Pages / Session	Avg. Session Duration	Goal Conversion Rate	Goal Completions	Goal Value
	20,474 (100.00%) (20,474)	20,248 (100.00%) (20,248)	42,612 (100.00%) (42,612)	55.40% Avg for View: 55.40% (0.00%)	1.69 Avg for View: 1.69 (0.00%)	00:03:45 Avg for View: 00:03:45 (0.00%)	0.00% Avg for View: 0.00% (0.00%)	0 % of Total: 0.00% (0)	\$0.00 % of Total: 0.00% (\$0.00)
1. Riyadh	13,898 (63.75%)	13,355 (65.96%)	30,509 (71.60%)	51.85%	1.65	00:04:19	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
2. Jeddah	2,847 (13.06%)	2,576 (12.72%)	4,634 (10.87%)	63.55%	1.77	00:02:15	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
3. Dammam	911 (4.18%)	812 (4.01%)	1,425 (3.34%)	64.00%	1.77	00:02:36	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
4. (not set)	634 (2.91%)	576 (2.84%)	743 (1.74%)	75.77%	1.56	00:01:40	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
5. Mecca	537 (2.46%)	412 (2.03%)	754 (1.77%)	57.82%	1.80	00:02:35	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
6. Medina	395 (1.81%)	328 (1.62%)	617 (1.45%)	64.83%	1.80	00:02:14	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
7. Dubai	275 (1.26%)	259 (1.28%)	414 (0.97%)	61.11%	1.85	00:02:11	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
8. Abha	192 (0.88%)	129 (0.64%)	230 (0.54%)	68.70%	1.53	00:01:50	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
9. London	120 (0.55%)	103 (0.51%)	184 (0.43%)	64.13%	2.33	00:02:14	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)
10. Al Hofuf	117 (0.54%)	89 (0.44%)	139 (0.33%)	73.38%	1.35	00:01:46	0.00%	0 (0.00%)	\$0.00 (0.00%)

Rows 1 - 10 of 352

النشرات الالكترونية

NEWSLETTERS



تحت رعاية معالي الدكتور وليد بن محمد الصمغاني
وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاميين

VISION رؤية 2030
الهيئة العامة للغذاء والدواء
Ministry of Health

SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

تحت شعار
تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

احفظ التاريخ
20 - 21 فحزم 1440 | 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2018
كراون بلازا الرياض - الرائدة المدينة الرقمية

النتيجة مع الهيئة السعودية للمحاميين، يسر برهان المعرفة ولكسيس تكسيس
إلى المؤتمر السعودي للقانون الأول الذي سيعقد في 30 سبتمبر و1
في فندق كراون بلازا الرياض-الرائدة المدينة الرقمية، المملكة العربية السعودية.

SLC إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم
للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المعايير والتطورات
إلى تسريع الابتكار في التنظيم القانوني السعودي، وتشمل المواضيع الرئيسية
سياسات القانون في المملكة العربية السعودية، والتحديات المتعلقة للوصول إلى
تنظيم القانون الحديث، وآخر التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع
ممارسات المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي في قطاع
القانون، والتحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية
السعودية. يستهدف المؤتمر يشمل المسؤولين الحكوميين، والمستشارين القانونيين،
المحاميين والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال، ومستشاري إدارة
المراقبة الالتزام، والمطورين وشركات الاستثمار.

اهداف المؤتمر

تسريع
عملية الابتكار في
ممارسة المعلومات والخدمات
القانونية السعودية

التغلب
على تحديات الوصول
إلى المعلومات في تنظيم
قانوني حديث

تحت رعاية معالي الدكتور وليد بن محمد الصمغاني
وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاميين

VISION رؤية 2030
الهيئة العامة للغذاء والدواء
Ministry of Health

SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

20 - 21 فحزم 1440 | 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2018
كراون بلازا الرياض - الرائدة المدينة الرقمية

سجل الآن

20 - 21 فحزم 1440 | 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2018

تحت رعاية معالي الدكتور وليد بن محمد الصمغاني وزير العدل و بالشركة الاستراتيجية مع الهيئة
السعودية للمحاميين، يسر برهان المعرفة ولكسيس تكسيس الإعلان عن إطلاق المؤتمر السعودي
للقانون الأول الذي سيعقد في 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2018 في فندق كراون بلازا الرياض-
الرائدة المدينة الرقمية، المملكة العربية السعودية.

يهدف SLC 2018 إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد
حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المعايير والتطورات الحديثة بالإضافة إلى
تسريع الابتكار في التنظيم القانوني السعودي، وتشمل المواضيع الرئيسية للمؤتمر توزيع سياسات القانون
في المملكة العربية السعودية، والتحديات المتعلقة للوصول إلى المعلومات في التنظيم القانوني الحديث، وآخر
التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية، ودمج
الشباب السعودي في قطاع الأعمال وأخيراً التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية
السعودية. المستهدف للمؤتمر يشمل المسؤولين الحكوميين، والمستشارين القانونيين، ورؤساء
مكاتب المحاماة، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال، ومستشاري إدارة الثروات،
وموظفي مراقبة الالتزام، والمستثمرين وشركات الاستثمار.

محاور المؤتمر

SaudiLawConf.com

VISION 2030
رؤية 2030
Saudi Vision 2030

أحتضننا معالي الدكتور وليد بن محمد الصمغاني
وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاميين

SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

تمت شتمار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

20 - 21 شهر محرم 1440 | 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2018
كراون بلازا الرياض - الوحدة المدنية الرفيعة

خصم خاص لأعضاء
الهيئة السعودية للمحاميين

كود الخصم: SDA2018

الهيئة السعودية للمحاميين
SAUDI BAR ASSOCIATION

ت رعاية معالي معالي الدكتور وليد بن محمد الصمغاني وزير العدل، وبالشراكة الاستراتيجية مع
هيئة السعودية للمحاميين، يسر برهان المعرفة والتكسييس انعكاس الإعلان عن إطلاق المؤتمر
السعودي للقانون الأول، الذي سيعقد في 30 سبتمبر و 1 أكتوبر 2018 في فندق كراون
بلازا الرياض-الرائدة المدنية الرفيعة، المملكة العربية السعودية.

في 2018 SLC إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم
في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المبادئ والتطورات
حديثاً بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي. وتشمل المواضيع
أساسية المؤتمر توزيع سياسات القانون في المملكة العربية السعودية، والتحديات المتعلقة
بمجالس المحامين في النظام القانوني الحديث. وآخر التطورات القانونية في المملكة،
فئة تشجيع الابتكار في منصات المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي
قطاع الأعمال وأخيراً التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية.

بمجرد الانتهاء من المؤتمر يشتمل الموظفون العموميون، والمستشارين الداخليين، ورؤساء
البنوك، والمحاميين، والرؤساء التقنيين، وأصحاب الأعمال، ومستشاري إدارة
المؤسسات على عشاء افتراضي، والمسابقات، وشركاء الاستضافة.

OXFORD BUSINESS GROUP

Event

Saudi Law Conference

Dear Oxford Business Group Subscribers,

Oxford Business Group is pleased to announce its partnership with Saudi Law Conference which will be held on September 30 - October 1, 2018 in Riyadh, Saudi Arabia. Scroll down for more details from the organiser or click the link below to visit the event website.

[Read more >](#)

In partnership with:

SEPTEMBER 30TH - OCTOBER 1ST 2018
CROWNE PLAZA RIYADH RDC HOTEL & CONVENTION
SAUDI ARABIA

Burhan Al Marifa and LexisNexis are pleased to announce the launch of the first **Saudi Law Conference (SLC 2018)**, which will take place on September 30 & October 1, 2018 in Sultana Hall of the Crowne Plaza Riyadh RDC Hotel & Convention Centre. The event will be executed by the Specialist - ExiCon International Group.

SLC 2018 aims to be a platform where legal professionals can share their expertise in finding solutions to the challenges the local legal system faces, explore recent legal developments in the Saudi business sector and accelerate innovation in the domestic legal services industry.

The conference's primary topics include the dissemination of law policies in Saudi Arabia, the challenges surrounding access to information in a modern legal system, and the most prominent legal developments in the Kingdom over innovation in the legal system, artificial intelligence, digital transformation, and the hurdles facing legal professionals and employers in the legal services industry.

Dear Ahmed,

We would like to inform you about our recent partnership with the **Saudi Law Conference**, an event focused on finding solutions to the challenges the legal system faces, exploring the recent developments as well as accelerating innovation in the Saudi legal system, which we think you might be interested in knowing more about.

[Find on the map](#)
30 September- 1 October 2018
Crown Plaza Riyadh - RDC Hotel & Convention, Riyadh, Saudi Arabia

In partnership with:

SAUDI LAW CONFERENCE | UNDER THE THEME OF
المؤتمر السعودي للقانون | EMPOWERING A SUSTAINABLE
& INCLUSIVE BUSINESS ENVIRONMENT

[Read more >](#)

When and Where?

[Find on the map](#)
30 September- 1 October 2018
Crown Plaza Riyadh - RDC Hotel & Convention, Riyadh, Saudi Arabia

In partnership with:

SAUDI LAW CONFERENCE | UNDER THE THEME OF
المؤتمر السعودي للقانون | EMPOWERING A SUSTAINABLE
& INCLUSIVE BUSINESS ENVIRONMENT

Why the organiser thinks you might be interested:

- SLC is the first law conference to take place in the Kingdom under the patronage of the Minister of Justice, with representation from the Ministry of Justice and the Saudi Bar Association.
- The conference's second session focuses on encouraging innovation and the application of new systems within the legal field.
- The conference's fourth session discusses the development of future leaders in the legal arena and the importance of training, fellowship and continuing education.
- The forum includes 15 specialized workshops aimed at developing and enhancing the capabilities of law professionals in the Kingdom.
- All event and workshop certificates are endorsed by the Saudi Bar Association Academy.

[Find out more >](#)



إعلانات صحفية

**NEWSPAPER
ADVERTISEMENTS**

لتقليل أوضاعها بعد أعمال العنف



Copyright © 2009 by John Wiley & Sons, Inc.

عَلَى وَقْتِ خِلَافَةِ الْحَمَلِ الْإِتِّحَادِ الْوِطَنِيِّ الْفَرَنْسِيَّ

مجلس الشورى، الذي يترأسه الملك، ويتكون من 120 عضواً، يمثلون مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية، ويعمل على مراقبة وتنفيذ السياسات العامة للدولة، وإعداد القوانين، وإصدار القرارات.

[illegible]

2007. *Journal of the American Academy of Religion*, 75(4): 1151-1168.
 2008. *Journal of the American Academy of Religion*, 76(4): 1151-1168.
 2009. *Journal of the American Academy of Religion*, 77(4): 1151-1168.
 2010. *Journal of the American Academy of Religion*, 78(4): 1151-1168.
 2011. *Journal of the American Academy of Religion*, 79(4): 1151-1168.
 2012. *Journal of the American Academy of Religion*, 80(4): 1151-1168.
 2013. *Journal of the American Academy of Religion*, 81(4): 1151-1168.
 2014. *Journal of the American Academy of Religion*, 82(4): 1151-1168.
 2015. *Journal of the American Academy of Religion*, 83(4): 1151-1168.
 2016. *Journal of the American Academy of Religion*, 84(4): 1151-1168.
 2017. *Journal of the American Academy of Religion*, 85(4): 1151-1168.
 2018. *Journal of the American Academy of Religion*, 86(4): 1151-1168.
 2019. *Journal of the American Academy of Religion*, 87(4): 1151-1168.
 2020. *Journal of the American Academy of Religion*, 88(4): 1151-1168.
 2021. *Journal of the American Academy of Religion*, 89(4): 1151-1168.
 2022. *Journal of the American Academy of Religion*, 90(4): 1151-1168.
 2023. *Journal of the American Academy of Religion*, 91(4): 1151-1168.
 2024. *Journal of the American Academy of Religion*, 92(4): 1151-1168.
 2025. *Journal of the American Academy of Religion*, 93(4): 1151-1168.

[illegible][illegible]

ورش العمل

العملية

- 1. مقدمة النظام القانوني السعودي
- 2. دور القضاء
- 3. دور المهنة القانونية
- 4. دور مركز الأبحاث القانونية
- 5. دور التعليم القانوني
- 6. دور الممارسة القانونية
- 7. دور مركز الأبحاث القانونية
- 8. دور التعليم القانوني
- 9. دور الممارسة القانونية
- 10. دور مركز الأبحاث القانونية
- 11. دور التعليم القانوني
- 12. دور الممارسة القانونية

التجريبية

- 1. دور مركز الأبحاث القانونية
- 2. دور التعليم القانوني
- 3. دور الممارسة القانونية
- 4. دور مركز الأبحاث القانونية
- 5. دور التعليم القانوني
- 6. دور الممارسة القانونية
- 7. دور مركز الأبحاث القانونية
- 8. دور التعليم القانوني
- 9. دور الممارسة القانونية
- 10. دور مركز الأبحاث القانونية
- 11. دور التعليم القانوني
- 12. دور الممارسة القانونية

صورة تخيلية لجسد الملك حمود المتوقع إنجازه بعد عامين (أخرى ٢٠٠٧)

[illegible]

□ الغزاةة - محمد الشهاب

[illegible]

□ الأحساء - حسين العتيبي

١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١

[illegible][illegible]



شكراً لكم

20 | 21 فبراير 1440 | 30 سبتمبر - 1 أكتوبر 2019
الرياض | المملكة العربية السعودية

SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

تتقدم شركة برهان المعرفة بالشكر والتقدير إلى كل من تعاون وشارك وساهم بالنجاح الكبير لأعمال المؤتمر السعودي للقانون

ونخص بالذكر وزارة العدل والهيئة السعودية للمحاميين والشركات والهيئات الراعية والمتعاونة والسادة المتحدثين وكافة المشاركات والمشاركين



للفاكه
بالدورة الثانية
في شهر
نوفمبر 2019





نمبر 2018











الموقع الإلكتروني للمؤتمر

www.SaudiLawConf.com

تواصل معنا على تويتر

[@SaudiLawConf](https://twitter.com/SaudiLawConf)

تواصل معنا على LinkedIn

[SaudiLawConf.com](https://www.linkedin.com/company/saudi-law-conference)

تواصل معنا على Facebook

[info@SaudiLawConf.com](https://www.facebook.com/SaudiLawConf)



التغطية الإعلامية

الصحف ومواقع الانترنت المحلية

MEDIA COVERAGE

local newspapers and websites



عام / تواصل جلسات أعمال المؤتمر السعودي للقانون
تواصلت اليوم جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» الذي بدأ أعماله مساء أمس برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني .

وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي حيث تطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول عن تطور القضاء التجاري في المملكة لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة .

وبين الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاث قضاة عددها ثمان دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير ، كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد، عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ بتاريخ ٢٥ ٤ ١٤٣٥ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل ، مشيراً إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع أفضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي ويحقق المركز رؤية أن يكون المركز رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني .

من جانبه تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير، عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال : إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء ، مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية» عبر المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي الأستاذ فيوم ديروبي عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة» .

وتحدثت مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايومي الانتصار، عن البيانات القانونية المفتوحة « رحلة جديدة للحكومات والمحامين » أوضحت فيها أن البيانات الآن أصبحت متاحة وأصبح القضاء مفتوح للحصول على أي معلومة ، كما تحدثت استاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الصناعي الدكتور لطيفة محمد العبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي « أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية » .
عام / تواصل جلسات أعمال المؤتمر السعودي للقانون / إضافة أولى واخيرة

وتحدث مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل بشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري، عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي وقال : إذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكتشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة والاشتراط الستة هي تشارك عدة أطراف في بيانات معينة تحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة أطراف ويحتاج إلى تسجيل هذه الإجراءات وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق في أن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تريد التكلفة والتعقيد وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) وعبر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة وقال : إن المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجآت، مبيناً أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكداً أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيظل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية .

وتحدث المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيها مزايا هذا النظام وأهمها : رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً ، مستعرضاً أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية ، مبيناً معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية الدكتور عايض بن هادي العتيبي عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار ، بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الأولى ، و٢ ورش متوازية في الفترة الثانية .



عام / اختتام أعمال المؤتمر السعودي للقانون بالرياض
الرياض ٢١ محرم ١٤٤٠ هـ الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠١٨ م واس
اختتمت اليوم أعمال المؤتمر السعودي للقانون المنعقدة بفندق كراون بلازا بالرياض .
وبدأت أولى الجلسات العلمية اليوم بالجلسة الرابعة تحت محور « إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين »، فيما كان المحور الثاني عن
التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال التي نوقشت فيها بعض من التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة
إلى المتوسطة في سوق العمل وكيف لرواد الأعمال تجاوزها .

وتحدث نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير بشركة معادن المهندس فوزي بوشيت، عن رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات
وكيف يتم تطوير القيادات وتأهيلهم وأن رأس المال الحقيقي هو القوة البشرية .

وفي محور الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر تحدث المستشار الاستراتيجي وتطوير الأعمال في التعليم المهني المهندس زياد بن
عبدالله الصالح، وأهميته كعنصر من عناصر التعليم ، فيما تحدث شريك في شركة بي إس أي الدكتور أحمد بن حريم عن تدريب الممارسين
القانونيين وأهم الطرق في التدريب وتأهيل الممارسين القانونيين .

وفي مستهل الجلسة الخامسة بمحور التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة التي نوقشت فيها التحديات القانونية التي يواجهها
نظام القانون السعودي الحالي وكيفية التعامل معها للوصول للحلول الصحيحة ، بينما كان المحور الثاني عن قرارات التوطين وأثرها على
عقود العمل الأجنبية حيث تحدث فيها وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين المهندس غازي بن ظافر الشهراني، وعن توطين
المهنة السعودية وكيف يؤثر ذلك على التعاقد مع الأجانب .

وعن آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات تحدث رئيس هونت ليجال كونسولتنسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العباس
للمحاماة والاستشارات القانونية يوخن هونت، عن المنافسة وطرق التسويق للمشتريات وما تم التوصل له من تطور في هذا المجال .

وفي محور تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد قدم المدير الأول لخدمات التحاليل الجنائية والنزاهة ارنست ويونغ الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا زيد سلطان، الطرق الصحيحة للوصول لمرحلة الشفافية التي تقضي على التحايل الذي يؤدي إلى الفساد ، كما
تحدث رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية ماجد بن محمد قاروب، عن التشريعات القادمة وأثرها على بيئة
الأعمال والسوق المالية .

وقدمت في أعمال اليوم ٩ ورش عمل على ثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل متوازية لكل مرحلة ، ثم بعد ذلك اختتمت أعمال المؤتمر
بالتوصيات النهائية على أن تعقد الدورة الثانية في نوفمبر من عام ٢٠١٩ .



قاروب يثمن جهود الأميرة هالة بنت خالد، ويمتدح ثراء «المؤتمر» العلمي
ثمن المحامي والمستشار القانوني ماجد قاروب الشراء العلمي الذي تضمنه المؤتمر السعودي للقانون الذي نظمته برهان المعرفة
ولكسيس نكسس، ممتدحا الجهود التي بذلتها رئيس اللجنة المنظمة الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان من أجل إنجاح الفعاليات، مشيداً
بالجهود التنظيمية والمشاركة الفاعلة لجميع المتحدثين والمشاركة المتميزة لوزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين والاتحاد الدولي
للحقوق.

ونوه قاروب بكلمة وزير المالية محمد الجديعان التي ألقاها في حفلة افتتاح المؤتمر معتبراً إياها وثيقة هامة واساسية لواقع ومستقبل
مهنة الاستشارات والخدمات القانونية خصوصاً أنه كان يدير أحد أكبر وأهم مكاتب المحاماة في الوطن.

ودعا مكاتب المحاماة والمحامين إلى اخذ كلمة وزير المالية في الاعتبار لتأهيل المحامين ومكاتب المحاماة السعودية الوطنية لتكون
قادرة على خدمة الوطن ومجتمع الاعمال والاستفادة من الطفرة التشريعية والقضائية والاجرائية والحوكمة التي نشأت بسبب رؤية
٢٠٣٠ وما أعلن من مشاريع عملاقة وجبارة تؤسس لاقتصاد سعودي جديد اساسه نقل المعرفة في مجالات الصحة والتعليم والترفيه
والرياضة والاعلام والثقافة والفنون. جاء ذلك خلال ورشة عمل «المسار المهني...البداية والنهاية» والتي شهدت حضوراً لافتاً كان الأبرز
على مستوى الورش التي عقدت.

واوضح قاروب أن معظم مكاتب المحاماة السعودية ضعيفة وفقيرة في امكاناتها واقتصاداتها وممارساتها التي تركز على الخدمات
والاجراءات القانونية التعقيبية واعمال التقاضي في تطابق مع وصف وزير العدل لواقع مكاتب المحاماة في السعودية.

واضاف: «بالتالي فالمكاتب غير قادرة على القيام بأعمال التدريب والتأهيل لخريجي القانون والشريعة الذين يقدر عددهم بأكثر من ثلاثة
الآلاف طالب من الجامعات السعودية وبرنامج الابتعاث الخارجي».

ودعا قاروب خريجي القانون إلى التوجه في بحثهم عن الوظائف والعمل إلى الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية خصوصاً العدلية
والحقوقية مثل وزارة العدل وديوان المطالم والنيابة العامة بالإضافة إلى هيئات الاقتصاد السعودي الجديد المتمثلة في الرياضة والثقافة
والترفيه والاعلام وما شابهها.

وتابع: «وكذلك التوجه الي القطاع الخاص الذي بدأ بفضل التشريعات الجديدة خصوصاً نظام الشركات والافلاس والحجز والتفويض والحوكمة
إلى الاهتمام بإنشاء الادارات القانونية والاستعانة بالمستشار القانوني ومكاتب المحاماة».
وبين قاروب أهمية تطوير الادارة والتسويق لمكاتب المحاماة والشركات المهنية لخلق كيانات قانونية أكبر وأفضل من العلم الفردي
لتمكن من اقتناص الفرص واحتياجات السوق والقيام بواجباتها تجاه العملاء من القطاعين العام والخاص، وكذلك القدرة على استيعاب
المحامين الجدد ووفق برامج تأهيل وتدريب دائمة ومستمرة.

وثنى قاروب مبادرة وزارة العدل في منح التراخيص للمحامين الجديد مقابل التدريب في مركز التدريب العدلي لمواجهة النقص في
امكانيات مكاتب المحاماة لاستقطاب الخريجين الجدد.

وطالب خريجي القانون بالتأقلم مع المتغيرات من الحياة الطلابية إلى حياة العمل والجد والاجتهاد التي تستمر بمعدل خمسين سنة في
الاحوال الطبيعية مؤكداً أن مهنة المحاماة هي مهنة النضوج التي نحتاج إلى الصبر وتحمل الضغوط الاجتماعية والعملية للتطور والرقى
والنجاح والتميز لكسب ثقة المجتمع والعملاء للحصول على اعمال وعملاء اكبر مع مرور السنين والايام في الممارسة المهنية الجادة
التي لا تتحمل الخطأ أو التهاون مشيداً بالخطوات التطويرية لتفعيل وحماية مهنة المحاماة والمحامي من قبل هيئة المحامين السعودية.

وأكد قاروب أن قرار مجلس الوزراء ٧١٣ الموجه لجميع الادارات القانونية في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية احدث
نقلة تطويرية جذرية بالإحلال والتطوير والتدريب والتأهيل لكوادرها للقيام بواجباتها الاساسية المطلوبة بالإضافة إلى مستجدات التطور
الاقتصادي والحقوق والقضائي في المملكة الذي يشهد ممارسة القضاء المتخصص في المحاكم وخصوصاً المحاكم التجارية والجزائية
والعملالية والإدارية.

وتابع: «إن ذلك يستتبع ايضاً على القطاع الخاص ومكاتب المحاماة أن تعمل على رفع مستوى منسوبها ودفعهم نحو التخصص النوعي»
مستشهداً بوجود ٥٥ لجنة نوعية متخصصة في الاتحاد الدولي للمحامين الذي شارك في دعم مؤتمر القانون بوجود رئيس الاتحاد أيسوف
بادو الذي تشرف بقاء وزير العدل والمالية.



المؤتمر السعودي للقانون يختتم أعماله بمحاضرات ثرية و ٩ ورش عمل استمرت أعمال المؤتمر السعودي للقانون والذي تنظمه برهان المعرفة ولكسيس نكسس، لليوم الثاني للتوالي، حيث بدأت أولى الجلسات العلمية أمس (الاثنين) بجلسة تحت محور إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين والتي أدارها مدير عام التدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور مبارك الطامي، فيما ناقش المحور المحور الثاني التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال.

وناقش الدكتور ملحم بن حمد الملحم بعض التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة إلى المتوسطة في سوق العمل متطرقا إلى كيفية تجاوز رواد الاعمال لها، فيما تطرق نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير شركة معادن فوزي بوبشيت إلى رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات وكيف يتم تطوير القيادات وتأهيلهم وأن رأس المال الحقيقي هو القوة البشرية.

وفي محور الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر تحدث المستشار الاستراتيجي وتطوير أعمال المهندس زياد الصالح عن التعليم المهني وأهميته كعنصر من عناصر التعليم، فيما تحدث شريك رئيسي بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه الدكتور أحمد بن حزيم عن تدريب الممارسين القانونيين، وأهم الطرق في تدريبهم وتأهيلهم.

بعد ذلك بدأت الجلسة الخامسة بمحور التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة والتي أدارها المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحاميين المحامي والمستشار القانوني الدكتور أحمد الصقيه ناقش خلالها التحديات القانونية التي يواجهها نظام القانون السعودي الحالي وكيفية التعامل معها للوصول للحلول الصحيحة.

وناقش المحور الثاني قرارات التوطين وأثرها على عقود العمل الأجنبية حيث استعرض وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين المهندس غازي الشهران توظيف المهن في السعودية وتأثير ذلك على التعاقد مع الأجانب. وتحدث رئيس هونت ليجال كंसولتسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية يوخن هونت عن آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات وطرق التسويق للمشتريات.

وعن محور تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد قدم المدير الأول لخدمات التحليل الجنائية والنزاهة ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيد سلطان، الطرق الصحيحة للوصول لمرحلة الشفافية التي تقضي على التحايل الذي يؤدي إلى الفساد. فيما ناقش رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية ماجد بن محمد قاروب، التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية.

وقدمت في أعمال اليوم الثاني ٩ ورش عمل أقيمت على ثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل متوازية لكل مرحلة. وجاء ورش عمل المرحلة الأولى عن الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية وقدمها المحامي والمستشار القانوني زياد بن سمير خشيم، فيما تحدث ماجد قاروب في ورشة عمل عن مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية، بينما قدمت الأستاذ المساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات في جامعة الملك سعود، ومستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم، ورشة عمل عن الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود والقضايا القانونية.

وشهدت ورش المرحلة الثانية عن الصحة وتوازن العمل بالحياة مشاركة كل من استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين الدكتور خالد بن عبدالله النمر، فيما قدم عميد كلية الحقوق بجامعة الأمير سلطان ومحاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة الدكتور فهد بن محمد الماجد ورشة عن مهارات الإدارة القانونية، كما شارك في ورش العمل المدير العام التنفيذي لشركة صالح الثيان وشريكه محاسبين ومراجعين قانونيين صالح بن الثيان.

وشارك في ورش المرحلة الثالثة المحاضر في القانون في جامعة الأمير سلطان مصباح صبحي وذلك عن الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة: السياسة والتحديات الأستاذة، فيما قدم أستاذ مساعد جامعة دار العلوم الدكتور سلطان بن محمد العيد ورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتملك وفق أنظمة التمويل بالمملكة وأخيرا قدم ورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي المدير العام لمكتب العسكر للمحاماة غالب بن عبدالرحمن العسكر.



وزير العدل: العنصر القانوني أساس مجالات التطوير وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠
مؤتمر قانوني سعودي يؤسس لبيئة أعمال شاملة ومستدامة
انطلقت مساء أمس السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور وزير المالية محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأكد وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن «مستقبل صناعة الخدمات القانونية»، بأن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب أن تصل إلى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأضاف: «تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جداً، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪».

من جهته قال وزير المالية محمد الجدعان: إن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج إلى محامين مبهزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأت من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة إلى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وزير المالية: طلبنا عروضاً من جهات قانونية ولم يتجاوب إلا النصف. إنهم متشبعون بأعمالهم
وأردف: «هناك فقرة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محامياً، عكس الآن الذي ينظر إليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء».

وبين انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً، ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالباً بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع التي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل. بدورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها: إن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال.

وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤيد خسائرهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمد عقباه؛ ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها. هذا وستستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر، والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



وزير العدل يؤكد أهمية الابتكار في تقديم الخدمات القانونية والبعد عن التعقيد والتقليدية شدد معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاميين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني على أهمية التركيز في كيفية بناء الخدمات القانونية بناءً غير تقليدي، ولا يكون التطوير هو استمرار لمرحلة واقع بجوانبها كافة، سواء الإيجابية أو السلبية ومن ذلك مسألة اختصار الإجراءات والبعد عن التعقيد قدر الإمكان، وهذا بلا شك يقع عبءه على الجهات القانونية والعديلية في المقام الأول، وكذلك مقدمي الخدمات القانونية من المهنيين من محامين ومستشارين وغيرهم.

وأكد معاليه خلال كلمته في المؤتمر السعودي للقانون الذي أطلق أمس السبت في الرياض، على حاجة القطاع العدلي عمومًا إلى تفعيل الجانب الوقائي أكثر من غيره، مشيرًا إلى ضرورة إعطاء الأولوية للجانب الوقائي في مفهوم تقديم الخدمات القانونية، والتنبؤ بحل المشكلات القانونية قبل وقوعها سواء في صياغة التشريعات أو اللوائح أو آليات العمل. وأوضح معالي الوزير خلال كلمته في المؤتمر السعودي للقانون الذي افتتحه أمس، أن العديد من المتخصصين والمحامين قد يتجهون إلى الجانب العلاجي بتقديم الاستشارات القانونية، وأيضاً الترافع القضائي، غير أن تقديم الخدمات القانونية الوقائية الخاصة مثل صياغة العقود والتوجه نحو التحكيم هذا بلا شك سيسهم في زيادة وتيرة التطوير بشكل أكبر -إن شاء الله-.

وشدد على أن المرحلة الحالية تتطلب بناء الشراكات مع مؤسسات التعليم والجامعات لترسيخ مسألة التأهيل العلمي، وكذلك مع مراكز التدريب ومن ضمنها مركز التدريب العدلي لبناء الجانب المهني واستمرار التدريب، إلى جانب العمل مع المؤسسات التعليمية الأخرى في داخل المملكة وخارجها وتابع معاليه قائلاً: وهذا ما تقوم به حالياً الجهات العلمية، وأيضاً الهيئة السعودية للمحاميين تبذل جهداً جيداً في هذه المرحلة مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين من المحامين وغيرهم في هذا المجال.

ولفت الدكتور الصمعاني النظر إلى أن وزارة العدل لاحظت الإقبال الكبير على مهنة المحاماة وأن آخر سنتين تقريباً كان الإقبال يزيد على 70 في المائة مقارنة بالعام الذي قبله، وكذلك زيادة نسبة تراخيص المحاميات التي بلغت أكثر من 300 في المائة، وأضاف: هذا يدل بلا شك دلالة واضحة على أن مستقبل صناعة الخدمات القانونية سيفرض نفسه، وستكون المرحلة المقبلة قفزة نوعية واضحة في صناعة الخدمات القانونية. وأشار الدكتور الصمعاني إلى أن النظرة إلى المستقبل تتبين على العديد من معطيات الواقع، وأن إنشاء الهيئة السعودية للمحاميين التي نص تنظيمها على التركيز على الجانب المهني، تعد أول ملامح المستقبل المبشر بكل خير، ثم إن العنصر القانوني هو أساس لجميع مجالات التطوير التي تبنتها رؤية 2030.

وبيّن معالي الوزير أن الخدمات القانونية والتشريعات والأنظمة واللوائح أساس في كل تطوير، سواء كان في مجال التخصص وغيره، وبالتالي فكون تقديم الخدمة القانونية عنصراً ثابتاً في مجالات التطوير كافة يعطيها بُعداً أقوى للتوجه. وكشف أن هذا الإقبال الكبير والمستقبل الواعد لصناعة الخدمات القانونية سيؤثر أيضاً على التشريعات، وسيكون هناك تحديثات وتغييرات تشريعية كبيرة لتمكين هذه المهنة بشكل أكبر، إضافة إلى أنه من المتوقع صدور العديد من الأنظمة سواء في القطاع العدلي أو غيره من القطاعات، وتابع «أذكر على سبيل المثال في المجال العدلي نتظر قريباً صدور نظام التوثيق ونظام تملك العقار، وكذلك نظام التكاليف القضائية، وغيرها من الأنظمة التي تحتاج إلى متخصصين».

وأضاف إن مواكبة صناعة الخدمات القانونية مع المتغيرات التشريعية والتطور الإجرائي للمنظومة العدلية يفترض درجة أعلى من مجرد المواكبة، وتابع: أعتقد أن الخدمات القانونية وعلاقتها بالمنظومة العدلية هي علاقة الجزء بالكل، وبالتالي من المفترض أن تصل هذه العلاقة إلى درجة التكامل.



بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون..
وزير العدل: ٦٠٪ نسبة الزيادة في الالتحاق بمهنة المحاماة
بدأت اليوم أعمال المؤتمر السعودي للقانون، الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحامين تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وبحضور معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون. وأوضح معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر عن «مستقبل صناعة الخدمات القانونية»، أن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

ولفت معاليه إلى الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪. بدوره أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية المحامين في ظل تداول السلع بين الأفراد والدول، مشيراً إلى الحاجة إلى ابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء في ظل التطور والنمو الذي يشهده مجال المحاماة.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، مطالباً بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني. من جهتها تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر عن أهمية المؤتمر وتناوله للحكومة في معناها العام، معربة عن ثقتها بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الهدف من تنظيمه.

وأشارت إلى جلسات الحوار والموضوعات المطروحة في المؤتمر، من ضمنها التصدي للتهديدات السيبرانية، وقالت: «إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، مطالبة في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي».

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الهيئة السعودية للمحامين.

ثم كرم معالي وزير العدل المشاركين في المؤتمر.

وتستمر أعمال المؤتمر حتى الاثنين القادم عبر عدة جلسات حوارية للإسهام في تحقيق أهداف المؤتمر التي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني، ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة. - See more at: <http://www.al-jazirahonline.com/news-137096/180930/18sthash.EBBymDDik.dpuf>

Saudi Gazette

300% jump in number of female lawyers

RIYADH — There has been a tremendous increase in the number of women lawyers in the Kingdom in recent years, Minister of Justice Sheikh Waleed Al-Samaani said here on Sunday.

Addressing the Saudi Law Conference, the minister said the number of women who have obtained a license to practice law shot up to 300 percent.

“This shows that women’s participation in the legal profession will witness a big leap in coming years and a subsequent promising future for law in the Kingdom,” he said.

The minister said there has been a 60% increase in the number of those who have entered the legal profession during the last two years.

Al-Samaani, who is also chairman of the board of the Saudi Bar Association, emphasized that it was high time to focus on the prevention side rather than the therapeutic side of the legal profession.

Preventive law seeks to encourage new methods and concepts for how legal services can be delivered in the future to avoid conflicts and disputes.

“In the concept of providing legal services, the preventive aspect should be given top priority with a serious move to resolving legal problems before they occur, whether in the drafting of legislation or its working mechanisms.

“Many specialists and lawyers may turn to the therapeutic side by providing legal advice but the provision of special preventive legal services such as contract drafting and arbitration will undoubtedly contribute to further development of this profession,” he added.

The conference of the Bar Association, which started on Saturday, is discussing a wide range of topics pertaining to the legal profession.

30-09-2018



بدأ أعمال المؤتمر السعودي للقانون، الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحامين تحت شعار "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة" برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وبحضور معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون، وأوضح معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر عن "مستقبل صناعة الخدمات القانونية"، أن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

ولفت معاليه إلى الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪. بدوره أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية المحامين في ظل تداول السلع بين الأفراد والدول، مشيراً إلى الحاجة إلى ابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء في ظل التطور والنمو الذي يشهده مجال المحاماة.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، مطالباً بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني. من جهتها تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر عن أهمية المؤتمر وتناوله للحكومة في معناها العام، معربة عن ثقتها بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الهدف من تنظيمه.

وأشارت إلى جلسات الحوار والموضوعات المطروحة في المؤتمر، من ضمنها التصدي للتهديدات السيبرانية، وقالت: "إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، مطالبة في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي".

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الهيئة السعودية للمحامين.

ثم كرم معالي وزير العدل المشاركين في المؤتمر.

وتستمر أعمال المؤتمر حتى الاثنين القادم عبر عدة جلسات حوارية للإسهام في تحقيق أهداف المؤتمر التي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني، ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.

MEDIA COVERAGE

local newspapers and websites

التغطية الإعلامية

الصحف ومواقع الانترنت المحلية



Riyadh to host first Saudi law conference

Experts will explore developments and innovations in the legal system, including the business legal sector, when Riyadh hosts the first Saudi law conference in September.

To be held under the patronage of Justice Minister Waleed Al-Samaani, the two-day conference will open on Sept. 30.

The conference, to be organized under the theme “Re-enforcing a sustainable and inclusive business environment,” aims to be a platform where legal experts can share their expertise in finding solutions to the challenges the legal system faces.

Legal developments and legislative improvement will contribute to Vision 2030 to help create a healthy business environment that encourages participation by foreign and domestic investors.

02-09-2018

SAUDI ARABIA TODAY

Riyadh to host first Saudi Law Conference end of month

Riyadh is to host the first Saudi Law Conference, a two-day event opening on 30 September, under the patronage of Justice minister Waleed Al-Samaani.

Legislative developments

The event aims to be a platform where participants can share their expertise in finding solutions to the challenges the legal system faced by Saudi which is undergoing domestic and regional changes. The kingdom has been undergoing legislative developments of the Kingdom, including a new bankruptcy system, introduction of VAT and selective tax systems, connecting Saudi SMEs to the world, Saudisation regulations and their impact on foreign employment contracts, and, legislation to promote transparency and combat fraud and corruption.

The conference takes place in the context of the Vision 2030 initiative, led by Crown prince Mohammad bin Salman, aims to help create a healthy business environment that encourages participation by foreign and domestic investors in the kingdom. A number of domestic and foreign legal firms are involved in Vision 2030, and some have been close to the on-off planned IPO of Saudi Aramco.

Sovereignty dispute

Saudi is also locked into an ongoing dispute with neighbours Qatar, and a senior Saudi official has appeared to confirm Riyadh's plans to dig a canal separating Qatar from the mainland, turning it into an island. Qatar has been diplomatically isolated from its neighbors for over a year. Saud al-Qahtani, a senior adviser to MBS, tweeted 'I am impatiently waiting for details on the implementation of the Salwa island project, a great, historic project that will change the geography of the region.'

Reports of the canal first emerged back in April and Mr al-Qahtani's remarks is the clearest reference yet that the Saudi regime is serious about the initiative.

The Saudi kingdom and its regional allies, the United Arab Emirates, Bahrain and Egypt, cut diplomatic and trade ties with Qatar in June 2017, accusing it of harboring close ties to Iran and supporting various terrorist groups.

Doha denies the charges and claims the boycott is an attempt to encroach its sovereignty.

02-09-2018

MEDIA COVERAGE

local newspapers and websites

التغطية الإعلامية

الصحف ومواقع الانترنت المحلية



المؤتمر السعودي للقانون ينطلق ٣٠ سبتمبر الجاري

تنطلق فعاليات المؤتمر السعودي للقانون وذلك يوم ٣٠ سبتمبر الجاري ولمدة يومان، في كراون بلازا الرياض. ويناقش المؤتمر التطور القانوني في وزارة العدل، وتطور القضاء التجاري في المملكة، ودور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية.

وتضم جلسات المؤتمر مناقشات عن كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية، وكيفية التأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون، وتقنية البلوكتشين في القطاع العدلي.

ويدير الحوار العديد من الخبراء السعوديين من بينهما الدكتور فواز العلمي، الخبير في التجارة العالمية، وبندر المحيميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي، وأحمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل. كتب- مصطفى صلاح

16-09-2018



برعاية وزير العدل.. انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون بالرياض الاحد القادم
تحت رعاية وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس الهيئة السعودية للمحاميين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني " تنطلق خلال الفترة ٢٠ - ٢١ محرم ١٤٤٠ - ٣٠ سبتمبر - ١ أكتوبر ٢٠١٨ في فندق كراون بلازا الرياض الرائدة المدينة الرقمية أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه و يهدف إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واكتشاف الخصائص والتطورات الأخيرة، بالإضافة إلى تسريع الابتكار في المجال القانوني السعودي ويستهدف المؤتمر للمشاركة الفئات التالية:

١. منسوبي وزارة العدل والقضاء
٢. أعضاء الهيئة السعودية للمحاميين عن فئات الأكاديميين والمهنيين
٣. طلاب وطالبات كليات الحقوق والشرعية والاقتصاد والأعمال
٤. مشاركين من شركات الاستثمار والاستشارات بمختلف أنواعها
٥. مشاركين من مكاتب المحاماة والحقوق

وسوف يبدأ المؤتمر بالجلسة الافتتاحية تحت عنوان التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي) وسيدبر الجلسة الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي، الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص، يلي ذلك عرض مرئي عن وزارة العدل. ثم بعد ذلك يستعرض فضيلة الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية، ثم سيناقش الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي دور مركز التدريب العدلي في تطوير المرفق العدلي والمجتمع القانوني، وسيستعرض أهم ما يقدمه المركز من التطوير والتدريب، وعن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية سيستعرض المستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير، أهم ما قدم من بحوث في نشر الثقافة العدلية.

بعد استراحة قصيرة تستأنف الجلسات بالجلسة الثانية بعنوان كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية وسيدبر الجلسة الدكتور فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى ثم سيستعرض الأستاذ قيوم ديوبيه المدير العام من شركة ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط محور القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح والذي يستهدف "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة"، ومع التطور التكنولوجي أصبحت البيانات متاحة للجميع بقضاء مفتوح حول محور البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين تستعرض الأستاذة ناومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون من أكاديمية سنغافورة للقانون هذا المحور ومدى الاستفادة من الانفتاح المعلوماتي الهائل، وحيث أن الذكاء الاصطناعي يشكل دور كبير في الفترة الحالية في شتى المجالات ستناقش الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات في جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات محور القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية وفي مجال التقنية واستخدامها في القطاع العدلي يتحدث الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل في شركة الاتصالات السعودية عن تقنية البلوكشين في القطاع العدلي والتعريف بهذه التقنية وكيفية الاستفادة منها.

ثم تبدأ الجلسة الثالثة عن آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية وسيدبر الحوار الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس، رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية، وتحت محور التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة سيستعرض الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر، وكيل وزارة العدل للأنظمة والتعاون الدولي أهم التطورات التي طرأت على الأنظمة التشريعية في المملكة خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، بعد ذلك سيناقش الأستاذ محمد بن عبد العزيز العقيل، الشريك المدير لمكتب محمد عبد العزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون نظام الإفلاس الجديد، ومن جانب محور نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية سيستعرض الأستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا، مدير عام الإدارة القانونية بالهيئة العامة للزكاة والدخل أهم ما اشتمل عليه نظام الضريبة والقيمة المضافة، وحول ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم سيناقش الدكتور عايض بن هادي العتيبي، وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية أهم اشتراطات التراخيص والتطوير الذي تشهده البيئة الاستثمارية.

أما الجلسة الرابعة فهي عن إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين، سيدبر الحوار الدكتور مبارك بن محمد الطامي مدير عام التدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتبدأ الجلسة باستعراض التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرؤاد الأعمال من قبل الدكتور ملحم بن حمد الملحم، من مكتب المحاماة، والذي سيلقي الضوء على أبرز التحديات التشريعية التي تواجه رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحول رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات سيستعرض المهندس فوزي بوشيت، نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير في شركة معادن أهمية رأس المال البشري والحاجة لتطوير القيادات، وفي مجال الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر في هذا المحور سيناقش المهندس زياد بن عبدالله الصالح، مستشار استراتيجي وتطوير أعمال أهمية التعليم المهني في مجال الزمالة القانونية، كما يستعرض الدكتور أحمد بن حزيم، شريك في شركة بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه تجارب محاكم دبي في تدريب المحامين كقادة المستقبل وكيفية تأهيلهم عملياً.

ثم تبدأ الجلسة الخامسة تحت عنوان التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية، حيث سيقدر الحوار الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه، المحامي والمستشار القانوني المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين، وفيما يختص بقرارات التوطين وأثرها على عقود العمل الأجنبية، سيتناول هذا المحور المهندس غازي بن طاهر الشهراني، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين، وسيلقي الضوء على أهم القرارات في هذا المجال، وأيضاً سيقدم الأستاذ يوزن هونت، رئيس هونت ليجال كونسولتنسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات، ثم بعد ذلك سيستعرض الأستاذ زيد سلطان، المدير الأول لخدمات التحاليل الجنائية والنزاهة في أرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهم تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد، أما من حيث التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية، في هذا المحور سيناقش الأستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية الأثر المتوقع للتشريعات القادمة على بيئة الأعمال .

ويشتمل البرنامج العلمي على ١٥ ورشة عمل متوازية بمحاور مهمة في مجال القانون وهي :

- ورشة تأسيس مكتب محاماة الدكتور وليد بن ناصر التويصر محام ومستشار قانوني - شريك إداري بشركة التويصر وشركاؤه
- ورشة الشركات المهنية الدكتور علاء بن عبدالحاميد ناجي محام ومستشار قانوني - شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة
- ورشة تسويق الخدمات القانونية الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة رئيس قسم التسويق - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
- ورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
- ورشة تشريعات الأراضي البيضاء الأستاذ حسان إبراهيم السيف شريك - السيف والتوجيه محامون مستشارون محكمون
- ورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد الأستاذ طارق بن عبدالرحمن آل مسفر وشركاه للمحاماة
- ورشة الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود و القضايا القانونية الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- ورشة مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية الأستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية
- ورشة الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية الأستاذ زياد بن سمير خشيم محام ومستشار قانوني خشيم محامون ومستشارون
- ورشة مهارات الإدارة القانونية الدكتور فهد بن محمد الماجد عميد كلية الحقوق - جامعة الأمير سلطان
- ورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة الدكتور خالد بن عبدالله النمر استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين
- ورشة محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة الأستاذ صالح بن محمد الثنيان، الشريك الرئيس / الأستاذ حسام وائل أبو الفضل، المدير العام التنفيذي شركة صالح الثنيان وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون
- ورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي الأستاذ غالب بن عبدالرحمن العسكر المدير العام، العسكر للمحاماة
- ورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية الدكتور سلطان بن محمد العبدان أستاذ مساعد - جامعة دار العلوم
- ورشة الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات الأستاذة مصباح صبحي ، محاضر في القانون - جامعة الأمير سلطان

تنتهي أعمال المؤتمر باستعراض تجارب ناجحة في الابتعاث القانوني (للطلبة) ستستعرضها الأستاذة رشا زهير أبو نجم والأستاذ عبدالله بن صالح الجمعة .

ARAB NEWS

Riyadh to host first Saudi law conference

RIYADH: Experts will explore developments and innovations in the legal system, including the business legal sector, when Riyadh hosts the first Saudi law conference in September.

To be held under the patronage of Justice Minister Waleed Al-Samaani, the two-day conference will open on Sept. 30.

The conference, to be organized under the theme “Re-enforcing a sustainable and inclusive business environment,” aims to be a platform where legal experts can share their expertise in finding solutions to the challenges the legal system faces.

Legal developments and legislative improvement will contribute to Vision 2030 to help create a healthy business environment that encourages participation by foreign and domestic investors.

27-09-2018

صحيفة اقليمية



المؤتمر السعودي للقانون ينطلق في الرياض بشعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة
شكرا لقرائتكم المؤتمر السعودي للقانون ينطلق في الرياض بشعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة ونؤكد لكم باننا نسعى دائما لامدادكم بكل ما هو جديد وحصري والان ندخل في التفاصيل

جدة - خالد شويل - يرعى وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وبتنظيم من برهان المعرفة وليكسس نيكسس انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون بشعار: "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة".
يأتي ذلك خلال الفترة من ٣٠ من (سبتمبر) وحتى الأول من (أكتوبر) ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه ويهدف إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واكتشاف الخصائص والتطورات الأخيرة، إضافة إلى تسريع الابتكار في المجال القانوني.

واشتمل البرنامج العلمي على ١٥ ورشة عمل متوازية بمحاور مهمة في مجال القانون وهي: "ورشة تأسيس مكتب محاماة، وورشة الشركات المهنية، وورشة تسويق الخدمات القانونية، وورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة، وورشة تشريعات الأراضي البيضاء، وورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد، وورشة الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود والقضايا القانونية، وورشة مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية، الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية، وورشة مهارات الإدارة القانونية، وورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة، وكذلك ورشة محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة، وورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي، وورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتملك وفق أنظمة التمويل بالملكة العربية السعودية، وأيضاً ورشة الإطار القانوني للقضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات".

يذكر أن شهادة حضور المؤتمر يتم إصدارها لمن حقق حضور ٧٥ في المائة من إجمالي الجلسات الرئيسية (٤ من أصل ٥) أو يمكن للمشاركة الحصول على شهادة المؤتمر بدون حضور أي جلسة ولكن بشرط تحقيق حضور عدد ٥ ورش عمل أما بالنسبة لشهادة حضور ورشة العمل: سيتمكن أي مشارك يحضر ورشة عمل من الحصول على شهادة بعنوان الورشة.

27-09-2018



المؤتمر السعودي للقانون ينطلق في الرياض بشعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة
يرعى وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وبتنظيم من برهان المعرفة وليكسس نيكسس انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون بشعار: "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة".

يأتي ذلك خلال الفترة من ٣٠ من (سبتمبر) وحتى الأول من (أكتوبر) ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه ويهدف إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واكتشاف الخصائص والتطورات الأخيرة، إضافة إلى تسريع الابتكار في المجال القانوني.

واشتمل البرنامج العلمي على ١٥ ورشة عمل متوازية بمحاور مهمة في مجال القانون وهي: "ورشة تأسيس مكتب محاماة، وورشة الشركات المهنية، وورشة تسويق الخدمات القانونية، وورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة، وورشة تشريعات الأراضي البيضاء، وورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد، وورشة الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود والقضايا القانونية، وورشة مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية، الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية، وورشة مهارات الإدارة القانونية، وورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة، وكذلك ورشة محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة، وورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي، وورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتملك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً ورشة الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات".

يذكر أن شهادة حضور المؤتمر يتم إصدارها لمن حقق حضور ٧٥ في المائة من إجمالي الجلسات الرئيسية (٤ من أصل ٥) أو يمكن للمشاركة الحصول على شهادة المؤتمر بدون حضور أي جلسة ولكن بشرط تحقيق حضور عدد ٥ ورش عمل أما بالنسبة لشهادة حضور ورشة العمل: سيتمكن أي مشارك يحضر ورشة عمل من الحصول على شهادة بعنوان الورشة.

27-09-2018



المؤتمر السعودي للقانون .. ينطلق في الرياض بشعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»

يرعى وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني ويتنظيم من برهان المعرفة وليكسس نيكسس تنطلق خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر وحتى ١ أكتوبر أعمال المؤتمر السعودي للقانون بشعار: «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه ويهدف إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واكتشاف الخصائص والتطورات الأخيرة، إضافة إلى تسريع الابتكار في المجال القانوني.

واشتمل البرنامج العلمي على ١٥ ورشة عمل متوازية بمحاور مهمة في مجال القانون وهي: ورشة تأسيس مكتب محاماة، وورشة الشركات المهنية، وورشة تسويق الخدمات القانونية، وورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة، وورشة تشريعات الأراضي البيضاء، وورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد، وورشة الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود والقضايا القانونية، وورشة مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية، الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية، وورشة مهارات الإدارة القانونية، وورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة، وكذلك ورشة محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة، وورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي، وورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتملك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية، وايضا ورشة الإطار القانوني للقضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات.

يذكر أن شهادة حضور المؤتمر يتم إصدارها لمن حقق حضور ٧٥ في المئة من اجمالي الجلسات الرئيسية (٤ من أصل ٥) أو يمكن للمشاركة الحصول على شهادة المؤتمر بدون حضور أي جلسة ولكن بشرط تحقيق حضور عدد ٥ ورش عمل أما بالنسبة لشهادة حضور ورشة العمل: سيتمكن أي مشارك يحضر ورشة عمل من الحصول على شهادة بعنوان الورشة.

29-09-2018



هالة بنت خالد: يجب تأهيل المتخصصين في التهديدات السيبرانية لمواجهة التحديات بدأت أعمال المؤتمر السعودي للقانون أمس في مدينة الرياض، وسط حضور كبير من المهتمين بالمجال، وطالب وزير العدل بالتكامل بين القضاء السعودي والمحاماة، فيما دعت الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان إلى الاعتناء بتأهيل المتخصصين في مجالات التهديدات السيبرانية.

وقالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها في بداية الحفلة: ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحكومة في معناها العام، التي تنشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صفار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال، بحسب صحيفة "الحياة".

وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها لن تغفل عما يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤيد خسائرهم ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا تحمد عقباه، ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت الأميرة هالة بنت خالد أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية، لا حدود جغرافية لها، ولا تتطلب مجهوداً يُذكر، ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها.

وفي جلسة مستقبل صناعة الخدمات القانونية الأولى، قال وزير العدل وليد الصمعي: إن خدمات القانونية للمنظمات العديدة هي علاقة الجزء بالكل، ويجب أن تصل إلى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير في هذا الوقت، الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية. وأضاف: تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية مهم جداً، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير، ونلاحظ لدينا في الوزارة ارتفاعاً ملحوظاً للالتحاق بمهنة المحاماة، و ٦٠ في المائة نسبة الزيادة في الالتحاق بالمحاماة، وزيادة ٣٠٠ في المائة زيادة الترخيص للمحاميات.

وتابع: أن المستقبل سيؤثر على التشريعات وسيكون هناك صدور كثير من التنظيمات، فنتظر قريباً صدور نظام التوثيق ونظام التملك العقاري ونظام التكاليف القضائية، ومن المهم أن يكون هناك توجه للجانب الوقائي هو مهم، مثل صياغة العقود ونظام التحكيم. من جهته، أكد وزير المالية محمد الجديعان أن مستقبل مهنة المحاماة باهر، وقال: نحتاج إلى محامين مبهزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأت من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة إلى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وأضاف: هناك قفزة في المجال، وأيام دخولي في المجال كان من المعيب أن تكون محامياً، عكس الآن الذي ينظر إليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحامين المؤهلين في مكاتب المحاماة، وقال: قدمنا عروضاً لجهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالباً بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع التي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لمقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل.

MEDIA COVERAGE

local newspapers and websites

التغطية الإعلامية

الصحف ومواقع الانترنت المحلية



غدا.. انطلاق فعاليات المؤتمر السعودي للقانون
تنطلق غداً فعاليات المؤتمر السعودي للقانون لمدة يومان، وذلك في كراون بلازا الرياض.

ويناقش المؤتمر التطور القانوني في وزارة العدل، وتطور القضاء التجاري في المملكة، ودور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية. وتضم جلسات المؤتمر مناقشات عن كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية، وكيفية التأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون، وتقنية البلوكتشين في القطاع العدلي.

ويدير الحوار العديد من الخبراء السعوديين من بينهما الدكتور فواز العلمي؛ الخبير في التجارة العالمية، وبنذر المحيimid؛ مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي، وأحمد الجوير؛ مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل.

29-09-2018



تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة يفتتح غدا أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت رعاية الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل و بالشراكة الاستراتيجية مع الهيئة السعودية للمحامين يفتتح مساء غدا السبت في مدينة الرياض أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار " تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة " والذي تنظمه الهيئة السعودية للمحامين ويستمر ليومين على التوالي والمقام في كروان بلازا الرياض .

يهدف المؤتمر إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المواعيد والتطورات الحديثة بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي.

وتنطلق فعاليات المؤتمر يوم الاحد وتشمل جلسات اليوم الاول ثلاثة محاول الجلسة الافتتاحية التطور القانوني في وزارة العدل كما تناولت الجلسة الثانية كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية والجلسة الاخيرة تناولت آخر التطورات القانونية في المملكة العربية السعودية .كما ستشمل الفترة المسائية ستة ورش عمل متوازية في مجال مختلفة في القانون والقضاء والتشريعات ..

كما سيتناول يوم الاثنين جلسة بعنوان التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية و جلسة اخيرة بعنوان اعداد قادة المستقبل الممارسين القانونيين وستتناول الفترة المسائية تسع ورش عمل .

29-09-2018



وزير العدل يؤكد على أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية
انطلقت مساء أمس السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار " تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة " برعاية معالي وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأكد معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن " مستقبل صناعة الخدمات القانونية "، بأن الخدمات القانونية للمنظمات المدنية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب ان تصل الى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأضاف: " تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جدا، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة الى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعدا أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪".

من جهته قال معالي وزير المالية محمد الجدعان أن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج الى محامين مبرزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأتي من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة الى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وأردف: "هناك قفزة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محاميا، عكس الآن الذي ينظر اليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق اهداف العملاء".

وبيّن انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحامين المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالباً بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع لاتي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل.

بدورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها أن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديده الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين، أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال. وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤذي خسائرهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمد عقباه. ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها.

هذا وستستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.

MEDIA COVERAGE

local newspapers and websites

التغطية الإعلامية

الصحف ومواقع الانترنت المحلية



بمشاركة أعضاء من دار العلوم وزير العدل يرعى المؤتمر السعودي للقانون
يرعى معالي وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني المؤتمر السعودي
للقانون خلال الفترة ٣٠ سبتمبر إلى ١ أكتوبر.

ويشارك في المؤتمر سعادة الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه عضو مجلس الأمناء بجامعة دار العلوم، المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية
للمحامين، متحدثاً في جلسة بعنوان "التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية".

ويقدم الدكتور سلطان بن محمد العبدان أستاذ القانون التجاري المساعد بكلية الحقوق ورشة عمل بعنوان "صفة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق
أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية".

ويهدف المؤتمر إلى أن يكون منصة للخبراء القانونيين لمشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، وتسريع الابتكار
في النظام القانوني السعودي.

30-09-2018



برعاية وزير العدل.. بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحامين تحت شعار "تميز بيئة أعمال مستدامة وشاملة" برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني، وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون. وأوضح معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر عن "مستقبل صناعة الخدمات القانونية"، أن الخدمات القانونية للمنظمات المدنية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

ولفت معاليه إلى الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪. بدوره أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية المحامين في ظل تداول السلع بين الأفراد والدول، مشيراً إلى الحاجة إلى ابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء في ظل التطور والنمو الذي يشهده مجال المحاماة.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، مطالباً بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني. من جهتها تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر عن أهمية المؤتمر وتناوله للحكومة في معناها العام، معربة عن ثقتها بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الهدف من تنظيمه.

وأشارت إلى جلسات الحوار والموضوعات المطروحة في المؤتمر، من ضمنها التصدي للتهديدات السيبرانية، وقالت: "إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، مطالبة في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي".

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الهيئة السعودية للمحامين، ثم كرم معالي وزير العدل المشاركين في المؤتمر.

وتستمر أعمال المؤتمر حتى الاثنين القادم عبر عدة جلسات حوارية للإسهام في تحقيق أهداف المؤتمر التي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني، ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



برعاية وزير العدل.. بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون الذي افتتح أمس وتنظمه الهيئة السعودية للمحامين تحت شعار "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة" برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني، وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون. وأوضح معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر عن "مستقبل صناعة الخدمات القانونية"، أن الخدمات القانونية للمنظمات المدنية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

ولفت معاليه إلى الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪. بدوره أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية المحامين في ظل تداول السلع بين الأفراد والدول، مشيراً إلى الحاجة إلى ابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء في ظل التطور والنمو الذي يشهده مجال المحاماة.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، مطالباً بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني. من جهتها تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر عن أهمية المؤتمر وتناوله للحكومة في معناها العام، معربة عن ثقتها بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الهدف من تنظيمه.

وأشارت إلى جلسات الحوار والموضوعات المطروحة في المؤتمر، من ضمنها التصدي للتهديدات السيبرانية، وقالت: "إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، مطالبة في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي".

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الهيئة السعودية للمحامين، ثم كرم معالي وزير العدل المشاركين في المؤتمر.

وتستمر أعمال المؤتمر حتى الاثنين القادم عبر عدة جلسات حوارية للإسهام في تحقيق أهداف المؤتمر التي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني، ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون بدأت أعمال المؤتمر السعودي للقانون، والذي تنظمه الهيئة السعودية للمحامين تحت شعار "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة"، برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وبحضور وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأوضح وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر، أن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

30-09-2018



بالصور.. انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون
انطلقت اليوم الأحد أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار " تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة " برعاية معالي الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل الذي افتتح أعمال المؤتمر مساء يوم غدا السبت بحضور وزير المالية معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وحضور وكيل الوزارة للشئون الفنية في وزارة التجارة والاستثمار الأستاذ بدر بن عبدالمحسن الهداب نيابة عن وزير التجارة معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي .
وتبدأ الجلسات العلمية بالجلسة الأولى:بمحور التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي) يدير الحوار الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص .

المحور الاول عن تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية لفضيلة الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض الذي اوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتمييز بيئة قطاع الاعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة وذكر الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاث قضاة عددها ثمان دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير .

و تحدث الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي عن دور مركز التدريب العدلي منذ انشاؤه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥\٤\١٢ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل واستطرد أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع افضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي ويحقق المركز رؤية أن تكون المركز رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني .

من جانبه تحدث الدكتور أحمد بن محمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال الجوير أن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الاعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية ويتولى نشر الاحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الاعلى للقضاء وذكر الجوير أنه تم نشر الاحكام القضائية الكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

الجلسة الثانية: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية يدير الحوار الدكتور فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى تحدث الخبير الدولي الأستاذ قبيوم ديروبيه المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون في هذا المحور "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة
وتحدثت الأستاذة نايمومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون أكاديمية سنغافورة للقانون عن البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين وذكرت أن البيانات الآن أصبحت متاحة واصبح القضاء مفتوح للحصول على أي معلومة .

وعن القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية تحدثت الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الصناعي .

تحدث الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل شركة الاتصالات السعودية عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي وقال اذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكتشين قيمة اضافية لاي اجراء او خدمة والاشتراط الستة هي تشارك عدة اطراف في بيانات معينة تحتاج الى عرض مشترك ليلك البيانات ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة اطراف ويحتاج الى تسجيل هذه الاجراءات وكذلك يحتاج جميع الاطراف المشاركين الى الوثوق في أن الاجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت بحيث يشكل التأخير زيادة في لباكاليف وأن العمليات التي يتم انشاؤها من قبل الاطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) والذي أدار الحوار فيها سعادة الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية وبدأ الحديث عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة قدمها الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل وقال الناصر ان المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب ان تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجئات، والتزم المجلس بوجود النصوص القانونية، وبعد رفع المقترح وموافقته من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ترفع إلى هيئة الخبراء، ليجتمع الجهات الحكومية للنظر إلى المقترح، وبموافقتها تحال للدراسة النهائية، وهناك مرحلة نشر الفكرة والتي تكون مهمة بالنسبة للمستشارين القانونيين، واعتقد ان التشريع فرصة للعاملين في مجال القانون، والعمل مع الجهات الحكومية والتعاون معها، ورفع أقسامها بالكفايات المؤهلة وبين أن الجهات تتشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، وأكد انه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيظل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية..

وتحدث الاستاذ محمد بن عبدالعزيز العقيل الشريك المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح العقيل مزايا هذا النظام وأهمها : رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً وأسس «لجنة الإفلاس» بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة في سوق الائتمان والتعاملات التجارية وتمكين المدين المفلس أو المتعثر من معاودة نشاطه بدل إغلاقه ويعد محوراً أساسياً من المحاور التي تقوم عليها المملكة لمؤشرات التقدم وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال الدولية لعام ٢٠١٨ وفق تقرير مجموعة البنك الدولي، الذي صنف المملكة من بين أفضل ٢٠ بلداً إصلاحياً في العالم.

واستعرض الاستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا مدير عام الادارة القانونية الهيئة العامة للزكاة والدخل أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية وأوضح معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث الدكتور عايض بن هادي العتيبي وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار .

- بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الاولى وهي :
- ورشة تأسيس مكتب محاماة الدكتور وليد بن ناصر التويصر محام ومستشار قانوني - شريك إداري بشركة التويصر وشركاؤه
 - ورشة الشركات المهنية الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي محام ومستشار قانوني - شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة
 - ورشة تسويق الخدمات القانونية الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة رئيس قسم التسويق - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
 - و٣ ورش متوازية في الفترة الثانية وهي :
 - ورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
 - ورشة تشريعات الأراضي البيضاء الأستاذ حسان إبراهيم السيف شريك - السيف والتويجري محامون مستشارون محكمون
 - ورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد الأستاذ طارق بن عبد الرحمن آل مسفر شريك مدير - آل مسفر وشركاه للمحاماة .

يم غدًا الاثنين اليوم الاخير في المؤتمر وستبدأ أعماله الساعة السابعة صباحاً بجلستين رئيسية و٩ ورش عمل متوازية بثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل للمرحلة الواحدة ثم تعرض تجارب ناجحة للابتعاث (للطلاب)

30-09-2018



انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة
رعاية معالي الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل انطلقت اليوم الأحد أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة"

وقد افتتح معاليه أعمال المؤتمر مساء السبت بحضور وزير المالية معالي الاستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وحضور وكيل الوزارة للشئون الفنية في وزارة التجارة والاستثمار الاستاذ بدر بن عبدالمحسن الهذاب نيابة عن وزير التجارة معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي .

وتبدأ الجلسات العلمية بالجلسة الاولى:بمحور التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي) يدير الحوار الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص .

المحور الاول عن تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية لفضية الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض الذي اوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الاعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة وذكر الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاث قضاة عددها ثمان دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير .

و تحدث الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي عن دور مركز التدريب العدلي منذ انشاؤه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥\٤\١٢ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل واستطرد أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع افضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي ويحقق المركز رؤية أن تكون المركز رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني .

من جانبه تحدث الدكتور أحمد بن محمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال الجوير أن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الاعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية ويتولى نشر الاحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الاعلى للقضاء وذكر الجوير أنه تم نشر الاحكام القضائية الكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

الجلسة الثانية: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية يدير الحوار الدكتور فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى تحدث الخبير الدولي الأستاذ قيوم ديروبيه المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون في هذا المحور "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة وتحديث الأستاذة نايومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون أكاديمية سنغافورة للقانون عن البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين وذكرت أن البيانات الآن أصبحت متاحة واصبح القضاء مفتوح للحصول على أي معلومة .

وعن القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية تحدثت الدكتورة لطيفة محمد عبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الصناعي .

تحدث الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل شركة الاتصالات السعودية عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي وقال اذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكتشين قيمة اضافية لاي اجراء او خدمة والاشتراط الستة هي تشارك عدة اطراف في بيانات معينة تحتاج الى عرض مشترك ليلك البيانات ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة اطراف ويحتاج الى تسجيل هذه الاجراءات وكذلك يحتاج جميع الاطراف المشاركين الى الوثوق في أن الاجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت بحيث يشكل التأخير زيادة في لباكاليف وأن العمليات التي يتم انشاؤها من قبل الاطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) والذي أدار الحوار فيها سعادة الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية وبدأ الحديث عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة قدمها الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل وقال الناصر ان المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب ان تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجئات، والتزم المجلس بوجود النصوص القانونية، وبعد رفع المقترح وموافقته من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ترفع إلى هيئة الخبراء، ليجتمع الجهات الحكومية للنظر إلى المقترح، وبموافقتها تحال للدراسة النهائية، وهناك مرحلة نشر الفكرة والتي تكون مهمة بالنسبة للمستشارين القانونيين، واعتقد ان التشريع فرصة للعاملين في مجال القانون، والعمل مع الجهات الحكومية والتعاون معها، ورغد أقسامها بالكفايات المؤهلة وبين أن الجهات تتشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، وأكد انه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيظل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية.

وتحدث الاستاذ محمد بن عبدالعزيز العقيل الشريك المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح العقيل مزايا هذا النظام وأهمها : رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً وأسس «لجنة الإفلاس» بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة في سوق الائتمان والتعاملات التجارية وتمكين المدين المفلس أو المتعثر من معاودة نشاطه بدل إغلاقه ويعد محوراً أساسياً من المحاور التي تقوم عليها المملكة لمؤشرات التقدم وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال الدولية لعام ٢٠١٨ وفق تقرير مجموعة البنك الدولي، الذي صنف المملكة من بين أفضل ٢٠ بلداً إصلاحياً في العالم.

واستعرض الاستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا مدير عام الادارة القانونية الهيئة العامة للزكاة والدخل أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية وأوضح معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث الدكتور عايض بن هادي العتيبي وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار .

- بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الاولى وهي :
- ورشة تأسيس مكتب محاماة الدكتور وليد بن ناصر التويصر محام ومستشار قانوني - شريك إداري بشركة التويصر وشركاؤه
 - ورشة الشركات المهنية الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي محام ومستشار قانوني - شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة
 - ورشة تسويق الخدمات القانونية الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة رئيس قسم التسويق - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
 - و٣ ورش متوازية في الفترة الثانية وهي :
 - ورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
 - ورشة تشريعات الأراضي البيضاء الأستاذ حسان إبراهيم السيف شريك - السيف والتويجري محامون مستشارون محكمون
 - ورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد الأستاذ طارق بن عبد الرحمن آل مسفر شريك مدير - آل مسفر وشركاه للمحاماة .

يم غدًا الاثنين اليوم الاخير في المؤتمر وستبدأ أعماله الساعة السابعة صباحاً بجلستين رئيسية و٩ ورش عمل متوازية بثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل للمرحلة الواحدة ثم تعرض تجارب ناجحة للابتعاث (للطلاب)

30-09-2018



المملكة تدعم مجموعة دول الساحل الإفريقي بـ ١٠٠ مليون يورو
أعلن وزير الدولة لشؤون الدول الإفريقية الأستاذ أحمد بن عبدالعزيز قطان اليوم، تقديم المملكة العربية السعودية مبلغ ١٠٠ مليون يورو لدعم مجموعة دول الساحل الإفريقي الخمس.

وقال ، خلال افتتاح مؤتمر تنسيق الشركاء والمانحين لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية لمجموعة دول الساحل الخمس، المنعقد حالياً في العاصمة الموريتانية نواكشوط، إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، أمر بتقديم مبلغ مئة مليون يورو لدعم مجموعة الخمس، مضيفاً أن نصف هذا المبلغ سيخصص لدعم الاستثمارات ذات الأولوية لمجموعة الخمس في الساحل التي يسعى المؤتمر لجمع التمويلات لها.

ويهدف مؤتمر نواكشوط إلى التنسيق مع الشركاء والمانحين من أجل تعبئة الموارد الضرورية لتمويل برنامج الاستثمارات ذات الأولوية في مجموعة دول الخمس بالساحل الذي اعتمدته هذه الدول لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة في منطقة الساحل وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والازدهار المشترك.

وتضم المرحلة الأولى من هذا البرنامج، التي تستمر لثلاث سنوات، حوالي أربعين مشروعاً قطاعياً يتطلب تمويلها مليار يورو، تحاول دول الخمس بالساحل من خلال مؤتمر نواكشوط رصد التمويلات اللازمة لتفصيله.

ويهدف المؤتمر إلى تعبئة موارد الشركاء والمانحين لمجموعة دول الساحل الخمس لتغطية الاحتياجات التمويلية لبرنامج الاستثمارات وتمكين دول الساحل الخمس من تقديم رؤيتها وتوجيهاتها الاستراتيجية التنموية المتوسطة والطويلة الأمد إلى شركائها، كما يهدف إلى تعميق الروابط مع الشركاء غير التقليديين مثل صناديق الثروة السيادية والبلدان الناشئة.

وتعلق الدول المعنية آمالاً كبيرة للتوصل إلى جملة من النتائج، في مقدمتها إعلان شركاء المجموعة موافقتهم المبدئية على تغطية الاحتياجات التمويلية لبرنامج الاستثمار.

ويعد هذا المؤتمر الثاني من نوعه بعد مؤتمر بروكسل في فبراير الماضي، والذي جمع ٤١٤ مليون دولار لصالح القوة العسكرية المشتركة لدول الساحل.



المؤتمر السعودي للقانون يبدأ أعماله بجلسة حوارية مع وزير العدل والمالية
انطلقت مساء أمس السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية معالي وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأكد معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن «مستقبل صناعة الخدمات القانونية»، بأن الخدمات القانونية للمنظمات المدنية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب ان تصل الى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأضاف: «تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جدا، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة الى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعدا أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪».

من جهته قال معالي وزير المالية محمد الجدعان أن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج الى محامين مبهزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأتي من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة الى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.
وأردف: «هناك فقرة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محاميا، عكس الآن الذي ينظر اليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق اهداف العملاء».

وبين انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحامين المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالبا بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع لاتي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل.

بدورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها أن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال.

وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤيد خسائرهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمد عقباه. ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها.

هذا وستستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



المؤتمر السعودي للقانون يبدأ أعماله بجلسة حوارية مع وزير العدل والمالية
انطلقت مساء أمس السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية معالي وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبدالله الجعدان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأكد معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن «مستقبل صناعة الخدمات القانونية»، بأن الخدمات القانونية للمنظمات المدنية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب ان تصل الى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.
وأضاف: «تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جداً، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة الى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪».

من جهته قال معالي وزير المالية محمد الجعدان أن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج الى محامين مبهرين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأتي من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة الى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وأردف: «هناك قفزة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محامياً، عكس الآن الذي ينظر اليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق اهداف العملاء».

وبين انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحامين المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالباً بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص وإعادة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع لاتي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل.

بدورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها أن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديده الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين، أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال.

وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤثر خسائهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمدهم. ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها.

هذا وستستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركايز القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



الصمغاني يؤكد أهمية الابتكار في تقديم الخدمات القانونية والبعد عن التعقيد والتقليدية
شدّد وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني؛ على أهمية التركيز في كيفية بناء الخدمات القانونية بناءً غير تقليدي، وألا يكون التطوير هو استمرار لمرحلة واقع جوانبها الإيجابية أو السلبية ومن ذلك مسألة اختصار الإجراءات والبعد عن التعقيد قدر الإمكان، وهذا بلا شك يقع عبثه على الجهات القانونية والعقدية في المقام الأول، وكذلك مقدمي الخدمات القانونية من المهنيين من محامين ومستشارين وغيرهم.

وأكد خلال كلمته في المؤتمر السعودي للقانون الذي أطلق أمس السبت في الرياض، حاجة القطاع العدلي عموماً، إلى تفعيل الجانب الوقائي أكثر من غيره، مشيراً إلى ضرورة إعطاء الأولوية للجانب الوقائي في مفهوم تقديم الخدمات القانونية، والتنبؤ بحل المشكلات القانونية قبل وقوعها سواء في صياغة التشريعات أو اللوائح أو آليات العمل.

وقال: «إن عديداً من المتخصصين والمحامين قد يتجهون إلى الجانب العلاجي بتقديم الاستشارات القانونية، وأيضاً الترافع القضائي، غير أن تقديم الخدمات القانونية الوقائية الخاصة مثل صياغة العقود والتوجه نحو التحكيم هذا بلا شك سيسهم في زيادة وتيرة التطوير بشكل أكبر إن شاء الله». وشدّد الدكتور الصمغاني؛ على أن المرحلة الحالية تتطلب بناء الشراكات مع مؤسسات التعليم والجامعات لترسيخ مسألة التأهيل العلمي، وكذلك مع مراكز التدريب، ومن ضمنها مركز التدريب العدلي لبناء الجانب المهني واستمرار التدريب، إلى جانب العمل مع المؤسسات التعليمية الأخرى في داخل المملكة وخارجها.

وتابع قائلاً: وهذا ما تقوم به حالياً الجهات العلمية، وأيضاً الهيئة السعودية للمحامين تبذل جهداً جيداً في هذه المرحلة مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين من المحامين وغيرهم في هذا المجال.

ولفت وزير العدل النظر إلى أن وزارة العدل لاحظت الإقبال الكبير على مهنة المحاماة، وأن آخر سنتين تقريباً كان الإقبال يزيد على ٦٠٪ مقارنة بالعام الذي قبله، وكذلك زيادة نسبة تراخيص المحاميات التي بلغت أكثر من ٣٠٪. وأضاف: هذا يدل بلا شك دلالة واضحة على أن مستقبل صناعة الخدمات القانونية سيفرض نفسه، وستكون المرحلة القادمة فقرة نوعية واضحة في صناعة الخدمات القانونية.

وأشار الدكتور الصمغاني؛ إلى أن النظرة إلى المستقبل تتبين على عديد من معطيات الواقع، وأن إنشاء الهيئة السعودية للمحامين التي نص تنظيمها على التركيز على الجانب المهني، تُعد أول ملامح المستقبل المبشر بكل خير، ثم إن العنصر القانوني هو أساس لجميع مجالات التطوير التي تبنتها رؤية ٢٠٣٠.

وبيّن الوزير أن الخدمات القانونية والتشريعات والأنظمة واللوائح أساس في كل تطوير، سواء كان في مجال التخصيص وغيره، وبالتالي فكون تقديم الخدمة القانونية عنصراً ثابتاً في مجالات التطوير كافة يعطيها بُعداً أقوى للتوجه. وكشف أن هذا الإقبال الكبير والمستقبل الواعد لصناعة الخدمات القانونية سيؤثر أيضاً في التشريعات، وستكون هناك تحديثات وتغييرات تشريعية كبيرة لتمكين هذه المهنة بشكل أكبر، إضافة إلى أنه من المتوقع صدور عديد من الأنظمة سواء في القطاع العدلي أو غيره من القطاعات. وقال: «أذكر، على سبيل المثال، في المجال العدلي ننتظر قريباً صدور نظام التوثيق ونظام تملك العقار، وكذلك نظام التكاليف القضائية، وغيرها من الأنظمة التي تحتاج إلى متخصصين».

وأضاف: إن أغلب المدخلات في المنظومة العدلية في مختلف جوانبها سواء في العملية القضائية أو قضاء التنفيذ أو التوثيق هي من مدخلات المتخصصين من القضاة والمحامين والمستشارين القانونيين، وإن أهل القضاء والقانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ولذلك قد يكون من المهم في هذه المرحلة أن يُنظر إلى التطوير في مجال الخدمات القانونية وفي مجال التطوير العدلي، باتفاق الأهداف الأساسية التي تحكم عملية التطوير هذه.

وحدث على ضرورة أن تتضمن الأهداف الرئيسة لأي تشريع أو عمل قانوني أو قضائي التوجه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وكذلك تحديد المسؤولية وبناء مؤشرات القياس والتقويم، وأن تكون الغاية هي الفاعلية والسرعة في الإجراء، مفيداً بأن التأهيل العلمي للقائمين على تقديم الخدمات القانونية، وتقديم الخدمات والعمل القضائي، وتكوينهم المهني، أساس لعملية هذا التطوير.



الرياض.. تواصل جلسات أعمال المؤتمر السعودي للقانون برعاية وزير العدل تواصلت اليوم جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تمهيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، الذي بدأ أعماله مساء أمس برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني.

وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي. وتطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول إلى تطور القضاء التجاري في السعودية لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال، وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في السعودية. وبين «الدوسري» أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاثة قضاة، وعددها ثماني دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير. كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٥ هـ، وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل. وأشار إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز، يتماشى مع أفضل الممارسات، بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، ويحقق المركز رؤية أن يكون رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني.

من جانبه، تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية، وقال: إن الفقرة ٢ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل، ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء المتخصصين، لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء. مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً.

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية» عبر المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي في يوم ديرويه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة».

وتحدث مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايمومي الانتصار عن البيانات القانونية المفتوحة «رحلة جديدة للحكومات والمحامين»، وأوضحت أن البيانات الآن أصبحت متاحة، وأصبح القضاء مفتوحاً للحصول على أي معلومة. كما تحدثت الأستاذ المساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة سعود مستشار الذكاء الاصطناعي وأهمية الذكاء الصناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي من خلال «أين نحن في الحاضر. والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية».

وتحدث المدير العام لحوكمة البيانات المؤسسي والتحليل بشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي، وقال: «إذا تحققت ٤ من ٦ فسوف يكون للبلوكتشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة. والاشتراط الستة بشارك أطراف عدة في بيانات معينة، تحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات، ويتم تعديل تلك البيانات من قبل أطراف عدة، ويحتاج إلى تسجيل هذه الإجراءات، وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق بأن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها، وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد، وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت، وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة تعتمد على بعضها».

وكانت الجلسة الثانية تحت محور «آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية»، وعبر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل، الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر، عن المحور الأول متحدّثاً عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة، وقال: «إن المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يشاه المفاجآت».

وبيّن أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكداً أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية، وسيذل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجاري وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة. ونشر الأحكام التجارية فوري في المرحلة الحالية.

وتحدث مدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل (محامون ومستشارون قانونيون) محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيه مزايا هذا النظام، وأهمها: رفع تصنيف السعودية بوصفها دولة جاذبة للاستثمارات، وخصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية، وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم، والأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً، وتحديد المدين الصغير والمعيّر الذي من خلاله اعتبر صغيراً. وفُرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً.

واستعرض أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية، مبيّناً معنى مصطلح الضريبة المضافة، وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في مراحل سلسلة التوريد كافة؛ وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي. وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية، الدكتور عايض بن هادي العتيبي، عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار، وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم، وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار، إضافة إلى ست ورش عمل: ثلاث ورش متوازية في الفترة الأولى، وثلاث ورش متوازية في الفترة الثانية



أعمال المؤتمر السعودي للقانون تنطلق تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة « برعاية معالي الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزير العدل الذي افتتح أعمال المؤتمر مساء يوم غدا السبت بحضور وزير المالية معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وحضور وكيل الوزارة للشؤون الفنية في وزارة التجارة والاستثمار الأستاذ بدر بن عبدالمحسن الهداب نيابة عن وزير التجارة معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي .

وتبدأ الجلسات العلمية بالجلسة الاولى:بمحور التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي) يدير الحوار الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص .

المحور الاول عن تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية لفضية الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض الذي اوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الاعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة وذكر الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاث قضاة عددها ثمان دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير .

و تحدث الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحيميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي عن دور مركز التدريب العدلي منذ انشاؤه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥\٤\٢٥ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل واستطرد أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع افضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي ويحقق المركز رؤية أن تكون المركز رائداً وشريكا متميزاً في المجال العدلي والقانوني .

من جانبه تحدث الدكتور أحمد بن محمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال الجوير أن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الاعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية ويتولى نشر الاحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الاعلى للقضاء وذكر الجوير أنه تم نشر الاحكام القضائية الكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

الجلسة الثانية: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية يدير الحوار الدكتور فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى تحدث الخبير الدولي الأستاذ قيوم ديروبيه المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون في هذا المحور "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة.

وتحدثت الأستاذة نايومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون أكاديمية سنغافورة للقانون عن البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين وذكرت أن البيانات الآن أصبحت متاحة واصبح القضاء مفتوح للحصول على أي معلومة .

وعن القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية تحدثت الدكتورة لطيفة محمد عبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الصناعي .

تحدث الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل شركة الاتصالات السعودية عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي وقال اذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكتشين قيمة اضافية لاي اجراء او خدمة والاشتراط الستة هي تشارك عدة اطراف في بيانات معينة تحتاج الى عرض مشترك ليلك البيانات ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة اطراف ويحتاج الى تسجيل هذه الاجراءات وكذلك يحتاج جميع الاطراف المشاركين الى الوثوق في أن الاجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت بحيث يشكل التأخير زيادة في لباكاليف وأن العمليات التي يتم انشاؤها من قبل الاطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) والذي أدار الحوار فيها سعادة الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية وبدأ الحديث عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة قدمها الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل وقال الناصر ان المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب ان تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجئات، والتزم المجلس بوجود النصوص القانونية، وبعد رفع المقترح وموافقة من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ترفع إلى هيئة الخبراء، ليجتمع الجهات الحكومية للنظر إلى المقترح، وبموافقتها تحال للدراسة النهائية، وهناك مرحلة نشر الفكرة والتي تكون مهمة بالنسبة للمستشارين القانونيين، واعتقد ان التشريع فرصة للعاملين في مجال القانون، والعمل مع الجهات الحكومية والتعاون معها، ورفض أقسامها بالكفايات المؤهلة وبين أن الجهات تتشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، وأكد انه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيظل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية.

وتحدث الاستاذ محمد بن عبدالعزيز العقيل الشريك المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح العقيل مزايا هذا النظام وأهمها : رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً وأسس «لجنة الإفلاس» بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة في سوق الائتمان والتعاملات التجارية وتمكين المدين المفلس أو المتعثر من معاودة نشاطه بدل إغلاقه ويعد محوراً أساسياً من المحاور التي تقوم عليها المملكة لمؤشرات التقدم وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال الدولية لعام ٢٠١٨ وفق تقرير مجموعة البنك الدولي، الذي صنف المملكة من بين أفضل ٢٠ بلداً إصلاحيًا في العالم.

واستعرض الاستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا مدير عام الادارة القانونية الهيئة العامة للزكاة والدخل أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية وأوضح معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث الدكتور عايض بن هادي العتيبي وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار .

- بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الاولى وهي :
- ورشة تأسيس مكتب محاماة الدكتور وليد بن ناصر التويصر محام ومستشار قانوني - شريك إداري بشركة التويصر وشركاؤه
 - ورشة الشركات المهنية الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي محام ومستشار قانوني - شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة
 - ورشة تسويق الخدمات القانونية الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة رئيس قسم التسويق - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز و ٣ ورش متوازية في الفترة الثانية وهي :
 - ورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
 - ورشة تشريعات الأراضي البيضاء الأستاذ حسان إبراهيم السيف شريك - السيف والتويجري محامون مستشارون محكمون
 - ورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد الأستاذ طارق بن عبد الرحمن آل مسفر شريك مدير - آل مسفر وشركاه للمحاماة .

يم غداً الاثنين اليوم الاخير في المؤتمر وستبدأ أعماله الساعة السابعة صباحاً بجلستين رئيسية و٩ ورش عمل متوازية بثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل للمرحلة الواحدة ثم تعرض تجارب ناجحة للابتعاث (للطلاب).

30-09-2018



طيران ناس الناقل الجوي للمؤتمر السعودي للقانون الأول رعى طيران ناس، الناقل الوطني السعودي ، "المؤتمر السعودي للقانون" الأول، الذي تنظمه "برهان المعرفة" و"لكسيس نكسس" بالشراكة الاستراتيجية مع الهيئة السعودية للمحاميين، وبدأ أعماله أمس في فندق كراون بلاز-الرياض، برعاية وزير العدل السعودي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ويستمر لمدة يومين.

ولهذه المناسبة، أوضح مدير عام الاتصال المؤسسي، المتحدث الرسمي باسم طيران ناس الأستاذ أحمد المسيند أن مشاركة طيران ناس في هذا المؤتمر، تأتي من ضمن مبادرات طيران ناس الساعية إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم القطاعات المختلفة في المملكة، وذلك في سبيل العمل على تعزيز تنمية المجتمع والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مشيراً إلى أن فكرة المؤتمر من شأنها أن تسلط الضوء على الكثير من الأطر القانونية الهامة بالنسبة إلى كل أفراد وفئات المجتمع السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر السعودي للقانون يعقد في نسخته الأولى، ويستهدف الموظفين العموميين والمستشارين الداخليين ورؤساء مكاتب المحاماة والمحامين والرؤساء التنفيذيين وأصحاب الأعمال ومستشاري إدارة الثروات وموظفي مراقبة الامتثال والمستثمرين وشركات الاستثمار. ويهدف إلى أن يكون منصة للخبراء القانونيين بحيث يمكنهم من خلاله مشاركة خبراتهم في إيجاد الحلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المواضيع والتطورات الحديثة، بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي.

ويناقش المؤتمر توزيع سياسات القانون في المملكة العربية السعودية والتحديات المتعلقة للوصول إلى المعلومات في النظام القانوني الحديث، وآخر التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع الابتكار في صناعات المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي في قطاع الأعمال وأخيراً التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة.

01-10-2018

رئيس مجلس الوزراء
عادل خديجة
رئيس مجلس إدارة
أحمد بن سلمان
رئيس التحرير التنفيذي
مصطفى العتيق



السعودية | المؤتمر السعودي للقانون يبحث تطوير القضاء التجاري وصناعة المعلومات
تقدم صحيفة عاجل كل أخبار المملكة العربية السعودية اليوم | كل أخبار المملكة | السعودية اليوم | مباشر وعاجل | أخبار الملك | أخبار
السعودية الآن | أخبار السعودية مباشر | وكل ما يخص أخبار ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عبر بوابته الإلكترونية.

تواصلت جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، الذي بدأ أعماله مساء أمس، برعاية وزير
العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني.

وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي؛ حيث تطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول
عن تطور القضاء التجاري في المملكة لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية
الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار
في المملكة.

وبين الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ٣ قضاة عددها ٨ دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة
الشرقية وعسير، كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد، عن دور مركز التدريب العدلي
منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٥ ٤ ١٤٣٥ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل، مشيرًا إلى أنه منذ صدور القرار
ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع
أفضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، ويحقق المركز رؤية أن يكون المركز رائدًا وشريكًا متميزًا
في المجال العدلي والقانوني.

من جانبه تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير، عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية
والقضائية وقال: إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن يشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد
كاف من الأعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس
الأعلى للقضاء، مشيرًا إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكمًا.

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية» عبر المدير العام ليكسيس
نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي الأستاذ فيوم ديرويه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن
القانونية وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة».

وتحدثت مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايمومي الانتصار، عن البيانات القانونية المفتوحة «رحلة جديدة
للحكومات والمحامين»، وأوضحت فيها أن البيانات الآن أصبحت متاحة وأصبح القضاء مفتوحًا للحصول على أي معلومة، كما تحدثت أستاذة
مساعدة بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية
الذكاء الاصطناعي، الدكتورة لطيفة محمد عبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي «أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة
العربية السعودية».

وتحدث مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل لشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري، عن تقنية البلوكشين في
القطاع العدلي وقال: إذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة والاشتراط الـ ٦ هي تشارك عدة
أطراف في بيانات معينة تحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات، ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة أطراف ويحتاج إلى تسجيل هذه
الإجراءات وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق في أن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة
تزيد التكلفة والتعقيد، وأن التفاعل مع البيانات حساس جدًا من حيث الوقت وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة
يعتمد على بعضها البعض.

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) وعبر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي
بوزارة العدل الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة، وقال: إن المذكرات
القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجئات، مبيّنًا
أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكدًا أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية
وضعت الأنظمة الموضوعية وسيذلل نظام المرافعات التجارية العقوبات عن المجال التجارية وصولًا إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر
الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية.

وتحدث المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيها مزايا هذا النظام وأهمها: رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائئهم، وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً، مستعرضاً أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية، مبيناً معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية الدكتور عايض بن هادي العتيبي عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار، وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار، بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الأولى، و ٣ ورش متوازية في الفترة الثانية.

المصدر:- صحيفة عاجل

01-10-2018



المؤتمر السعودي للقانون يبحث تطوير القضاء التجاري وصناعة المعلومات القانونية
تواصلت أمس الأحد، جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة"، الذي بدأ أعماله مساء أمس، برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني .
وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي؛ حيث تطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول عن تطور القضاء التجاري في المملكة لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة .

وبين الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ٣ قضاة عددها ٨ دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير، كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد، عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٥ ٤ ١٤٣٥ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل، مشيراً إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع أفضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، ويحقق المركز رؤية أن يكون المركز رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني .

من جانبه تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير، عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال: إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان "كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية"، عبر المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي الأستاذ قيووم ديرويه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور "الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة".

وتحدث مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايومي الانتصار، عن البيانات القانونية المفتوحة "رحلة جديدة للحكومات والمحامين"، وأوضحت فيها أن البيانات الآن أصبحت متاحة وأصبح القضاء مفتوحاً للحصول على أي معلومة، كما تحدثت أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الاصطناعي، الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي "أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية".

وتحدث مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل لشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري، عن تقنية البلوكشين في القطاع العدلي وقال: إذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة والاشتراط الـ ٦ هي تشارك عدة أطراف في بيانات معينة تحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات، ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة أطراف ويحتاج إلى تسجيل هذه الإجراءات وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق في أن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد، وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) وعبر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة، وقال: إن المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجئات، مبيناً أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكداً أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيذلل نظام المرافعات التجارية العقوبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية .

وتحدث المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيها مزايا هذا النظام وأهمها: رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم، وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً، مستعرضاً أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية، مبيناً معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية الدكتور عايض بن هادي العتيبي عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار، وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار، بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الأولى، و ٣ ورش متوازية في الفترة الثانية

01-10-2018



المؤتمر السعودي للقانون يبحث تطوير القضاء التجاري وصناعة المعلومات القانونية
تواصلت أمس الأحد، جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، الذي بدأ أعماله مساء أمس، برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني .

وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي؛ حيث تطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول عن تطور القضاء التجاري في المملكة لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة .

وبين الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ٣ قضاة عددها ٨ دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير، كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد، عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٥ ٤ ١٤٣٥ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل، مشيراً إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع أفضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، ويحقق المركز رؤية أن يكون المركز رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني .

من جانبه تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير، عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال: إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن يشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية»، عبر المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي الأستاذ قيوم ديرويه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة» .

وتحدثت مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايمي الانتصار، عن البيانات القانونية المفتوحة «رحلة جديدة للحكومات والمحامين»، أوضحت فيها أن البيانات الآن أصبحت متاحة وأصبح القضاء مفتوحاً للحصول على أي معلومة، كما تحدثت أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الاصطناعي، الدكتور لطيفة محمد عبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي «أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية» .

وتحدث مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل بشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري، عن تقنية البلوكشين في القطاع العدلي وقال: إذا تحققت ٤ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة والاشتراط الـ ٦ هي تشارك عدة أطراف في بيانات معينة تحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات، ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة أطراف ويحتاج إلى تسجيل هذه الإجراءات وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق في أن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تريد التكلفة والتعقيد، وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) وعبر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة، وقال: إن المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجآت، مبيناً أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكداً أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيظل نظام المرافعات التجارية العقوبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية .

وتحدث المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيها مزايا هذا النظام وأهمها: رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم، وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً، مستعرضاً أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية، مبيناً معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية الدكتور عايض بن هادي العتيبي عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار، وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار، بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الأولى، و٣ ورش متوازية في الفترة الثانية .

01-10-2018



اخبار السعودية اليوم : الرياض.. تواصل جلسات أعمال «المؤتمر السعودي للقانون» برعاية وزير العدل
اخبار السعودية اليوم : الرياض.. تواصل جلسات أعمال «المؤتمر السعودي للقانون» برعاية وزير العدل مصدر الخبر - اخبار
السعودية -سبق محلي مع تفاصيل الخبر الرياض.. تواصل جلسات أعمال «المؤتمر السعودي للقانون» برعاية وزير العدل.

تواصلت اليوم جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، الذي بدأ أعماله مساء أمس برعاية
وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني. وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي
والإجرائي. وتطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول إلى تطور القضاء التجاري في السعودية لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض
الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال، وتوفير مناخ اقتصادي تسوده
الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في السعودية.

وبيّن «الدوسري» أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاثة قضاة، وعددها ثمانين دائرة في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة
والمنطقة الشرقية وعسير.

كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار
مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٥ هـ، وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل.
وأشار إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج
خاص بالمركز، يتمشى مع أفضل الممارسات، بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، وتحقيق المركز رؤية أن يكون
رائداً وشريكاً متفهماً في المجال العدلي والقانوني.

من جانبه، تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية
والقضائية، وقال: إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل، ويؤلف من عدد
كاف من الأعضاء المتخصصين، لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس
الأعلى للقضاء، مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً.

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية» عبّر المدير العام ليكسيس
نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي قيوم ديبويه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية
وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة».

وتحدثت مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايمومي الانتصار عن البيانات القانونية المفتوحة «رحلة جديدة
للحكومات والمحامين»، أوضحت أن البيانات الآن أصبحت متاحة، وأصبح القضاء مفتوحاً للحصول على أي معلومة.

كما تحدث الأستاذ المساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي وأهمية الذكاء الصناعي
بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي من خلال «أين نحن في الحاضر..
والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية».

وتحدث المدير العام لحكومة البيانات المؤسسي والتحليل بشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري عن تقنية البلوكتشين في
القطاع العدلي، وقال: «إذا تحققت ٤ من ٦ فسوف يكون للبلوكتشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة. والاشتراط الستة بتشارك أطراف
عدة في بيانات معينة، نحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات، ويتم تعديل تلك البيانات من قبل أطراف عدة، ويحتاج إلى تسجيل هذه
الإجراءات، وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق بأن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها، وأن الجهات الوسيطة تزيد
التكلفة والتعقيد، وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت، وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة تعتمد
على بعضها».

وكانت الجلسة الثانية تحت محور «آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية»، وعبّر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون
الدولي بوزارة العدل، الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر، عن المحور الأول متحدّثاً عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة، وقال:
«إن المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه
المفاجآت».

ويبين أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكداً أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية، وسيذلل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجاري وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة. ونشر الأحكام التجارية فوري في المرحلة الحالية.

وتحدث مدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل (محامون ومستشارون قانونيون) محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيه مزايا هذا النظام، وأهمها: رفع تصنيف السعودية بوصفها دولة جاذبة للاستثمارات، وخصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية، وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم، والأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً، وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً. وفرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حقاً.

واستعرض أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية، مبيناً معنى مصطلح الضريبة المضافة، وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في مراحل سلسلة التوريد كافة، وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية، الدكتور عايض بن هادي العتيبي، عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار، وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم، وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار، إضافة إلى ست ورش عمل: ثلاث ورش متوازية في الفترة الأولى، وثلاث ورش متوازية في الفترة الثانية.

الرياض.. تواصل جلسات أعمال «المؤتمر السعودي للقانون» برعاية وزير العدل وكالة الأنباء السعودية (واس) سبق ١٨-٢٠٩-٢٠١٨

تواصلت اليوم جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، الذي بدأ أعماله مساء أمس برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني. وبدأت الجلسات العملية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي، وتطرفت الجلسة الأولى في المحور الأول إلى تطور القضاء التجاري في السعودية لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال، وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في السعودية.

ويبين «الدوسري» أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاثة قضاة، وعددها ثمان في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير. كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٥/٤/١٤٣٥ هـ، وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل. وأشار إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز، يتمشى مع أفضل الممارسات، بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، وتحقيق المركز رؤية أن يكون رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني.

من جانبه، تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية، وقال: إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل، ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء المتخصصين، لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء، مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٢٨٤ حكماً.

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية» عبّر المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي قيوم ديوبيه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة». وتحدث مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون بأكاديمية سنغافورة للقانون نايومي الانتصار عن البيانات القانونية المفتوحة «رحلة جديدة للحكومات والمحامين»، أوضحت أن البيانات الآن أصبحت متاحة، وأصبح الفضاء مفتوحاً للحصول على أي معلومة.

كما تحدث الأستاذ المساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي وأهمية الذكاء الصناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور لطيفة محمد العبدالكريم عن القانون والذكاء الاصطناعي من خلال «أين نحن في الحاضر.. والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية».

وتحدث المدير العام لحكومة البيانات المؤسسي والتحليل بشركة الاتصالات السعودية نواف بن غزالي المطيري عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي، وقال: «إذا تحققت ٤ من ٦ فسوف يكون للبلوكتشين قيمة إضافية لأي إجراء أو خدمة، والاشتراط الستة بتشارك أطراف عدة في بيانات معينة، نحتاج إلى عرض مشترك لكل البيانات، ويتم تعديل تلك البيانات من قبل أطراف عدة، ويحتاج إلى تسجيل هذه الإجراءات، وكذلك يحتاج جميع الأطراف المشاركين إلى الوثوق بأن الإجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها، وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد، وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت، وأن العمليات التي يتم إنشاؤها من قبل الأطراف المشاركة تعتمد على بعضها».

وكانت الجلسة الثانية تحت محور «آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية»، عبّر فيها وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل، الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر، عن المحور الأول متحدّثاً عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة، وقال: «إن المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب أن تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجآت».

وبين أن الجهات تشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، مؤكداً أنه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية، وسيظل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجاري وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة. ونشر الأحكام التجارية فوري في المرحلة الحالية.

وتحدث مدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل (محامون ومستشارون قانونيون) محمد بن عبدالعزيز العقيل في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح فيه مزايا هذا النظام، وأهمها: رفع تصنيف السعودية بوصفها دولة جاذبة للاستثمارات، وخصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية، وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم، والأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً، وتحديد المدين الصغير والمعيار الذي من خلاله اعتبر صغيراً. وفرّق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجماً.

واستعرض أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية، مبيّناً معنى مصطلح الضريبة المضافة، وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في مراحل سلسلة التوريد كافة، وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي. وتحدث وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية، الدكتور عايض بن هادي العتيبي، عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار، وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم، وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار، إضافة إلى ست ورش عمل: ثلاث ورش متوازية في الفترة الأولى، وثلاث ورش متوازية في الفترة الثانية ناقشت تطور القضاء التجاري بالمملكة وأهميته لتعزيز بيئة قطاع الأعمال

01-10-2018



طيران ناس الناقل الجوي للمؤتمر السعودي للقانون الأول، الذي تنظمه "برهان المعرفة" رعى طيران ناس، الناقل الوطني السعودي، "المؤتمر السعودي للقانون" الأول، الذي تنظمه "برهان المعرفة" و"لكسيس نكسس" بالشراكة الاستراتيجية مع الهيئة السعودية للمحاميين، وبدأ أعماله الأحد (٣٠ سبتمبر) في فندق كراون بلاز-الرياض، برعاية وزير العدل السعودي الدكتور وليد بن محمد الصمعاني ويستمر لمدة يومين.

ولهذه المناسبة، أوضح مدير عام الاتصال المؤسسي، المتحدث الرسمي باسم طيران ناس الأستاذ أحمد المسيند أن مشاركة طيران ناس في هذا المؤتمر، تأتي من ضمن مبادرات طيران ناس الساعية إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم القطاعات المختلفة في المملكة، وذلك في سبيل العمل على تعزيز تنمية المجتمع والمساهمة بشكل فاعل في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مشيراً إلى أن فكرة المؤتمر من شأنها أن تسلط الضوء على الكثير من الأطر القانونية الهامة بالنسبة إلى كل أفراد وفئات المجتمع السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر السعودي للقانون يعقد في نسخته الأولى، ويستهدف الموظفين العموميين والمستشارين الداخليين ورؤساء مكاتب المحاماة والمحامين والرؤساء التنفيذيين وأصحاب الأعمال ومستشاري إدارة الثروات وموظفي مراقبة الامتثال والمستثمرين وشركات الاستثمار، ويهدف إلى أن يكون منصة للخبراء القانونيين بحيث يمكنهم من خلاله مشاركة خبراتهم في إيجاد الحلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واستكشاف المواضيع والتطورات الحديثة، بالإضافة إلى تسريع الابتكار في النظام القانوني السعودي.

ويناقش المؤتمر توزيع سياسات القانون في المملكة العربية السعودية والتحديات المتعلقة للوصول إلى المعلومات في النظام القانوني الحديث، وآخر التطورات القانونية في المملكة، وكيفية تشجيع الابتكار في صناعات المعلومات والخدمات القانونية، ودمج الشباب السعودي في قطاع الأعمال وأخيراً التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة.

02-10-2018



ختام المؤتمر السعودي للقانون استمرت أعمال المؤتمر السعودي للقانون على اليوم الثاني للتوالي حيث بدأت أولى الجلسات العلمية اليوم بالجلسة الرابعة تحت محور إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين يدير الحوار الدكتور مبارك بن محمد الطامي مدير عام التدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وكان المحور الثاني عن التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال حيث ناقش الدكتور ملحم بن حمد الملحم، محامي الملحم للمحاماة بعض من التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة إلى المتوسطة في سوق العمل وكيف لرواد الأعمال تجاوزها .

وتحدث المهندس فوزي بوبشيت، نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير شركة معادن عن رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات وكيف يتم تطوير القيادات وتأهيلهم وأن رأس المال الحقيقي هو القوة البشرية .

وفي محور الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر تحدث المهندس زياد بن عبدالله الصالح، مستشار استراتيجي وتطوير أعمال عن التعليم المهني وأهميته كعنصر من عناصر التعليم . وعن تدريب الممارسين القانونيين تحدث الدكتور أحمد بن حزيم، شريك رئيسي بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه عن أهم الطرق في التدريب وتأهيل الممارسين القانونيين ثم بعد ذلك بدأت الجلسة الخامسة بمحور التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية ادار الحوار الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه المحامي والمستشار القانوني المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين ناقش التحديات القانونية التي يواجهها نظام القانون السعودي الحالي وكيفية التعامل معها للوصول للحلول الصحيحة .

وكان المحور الثاني عن قرارات التوظيف وأثرها على عقود العمل الأجنبية تحدث فيها المهندس غازي بن ظافر الشهراني، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوظيف عن توظيف المهن السعودية وكيف يؤثر ذلك على التعاقد مع الأجانب وعن آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات تحدث الأستاذ يوخن هونت، رئيس هونت ليجال كونسولتسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية عن المنافسة وطرق التسويق للمشتريات وما تم التوصل له من تطور في هذا المجال وعن محور تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد قدم الأستاذ زيد سلطان، المدير الأول لخدمات التحليل الجنائية والنزاهة ارنست وبونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الطرق الصحيحة للوصول لمرحلة الشفافية التي تقضي على التحايل الذي يؤدي إلى الفساد وتحدث الأستاذ ماجد بن محمد قاروب، رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية عن التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية .

وقد تمت في أعمال اليوم ٩ ورش عمل على ثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل متوازية لكل مرحلة . ورش المرحلة الأولى الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية الأستاذ زياد بن سمير خشيم محام ومستشار قانوني خشيم محامون ومستشارون ومسار الممارسة القانونية البداية والنهاية الأستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية والأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود القضايا القانونية الدكتور لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي، وزارة الاتصالات وتقنية وورش المرحلة الثانية ورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة الدكتور خالد بن عبدالله النمر استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين ومهارات الإدارة القانونية الدكتور فهد بن محمد الماجد عميد كلية الحقوق جامعة الأمير سلطان ومحاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة الأستاذ صالح بن محمد الثنيان، الشريك الرئيس الأستاذ حسام وأيل أبو الفضل، المدير العام التنفيذي شركة صالح الثنيان وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون وورش المرحلة الثالثة ورشة الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات الأستاذة مصباح صبحي، محاضر في القانون جامعة الأمير سلطان، وورش صيغة الإيجار المنتهي بالتملك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية الدكتور سلطان بن محمد العبدان أستاذ مساعد جامعة دار العلوم وورش حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي الأستاذ غالب بن عبدالرحمن العسكر المدير العام،

وقد صرحت سمو الأميرة هالة بن خالد بن سلطان آل سعود كلمة لغرب أولا اشكر صحيفة غرب لمتابعتها المؤتمر والنشر وهو يعتبر المؤتمر الأول في القانون بالمملكة وكانت فكرته التوجيه وزيادة الوعي وجمع القانونيين والشرعيين على أساس تبادل الخبرات مع المستثمرين أصحاب الأعمال والتعلم من الغير وهذا ما يهدف المؤتمر من خلال المناقشات وورش العمل والجلسات بأننا نخرج بتوصيات بناءة وداعمة للملكة وبنية الاستثمار في المملكة بإذن الله والتوصيات ستقدم للجهات المعنية المختصة ونأمل بأن يكون بشكل دوري كل عام يقام وتكون الموضوعات تعكس ذات الإهتمام في المملكة ودوليا وتمت مشاركة مؤسسة شركة برهان للمعرفة وهي رئيسة اللجنة التنظيمية للمؤتمر ورئيس هيئة المحامين السعودية

وشكرا لك الإعلامية المميزة الأستاذة هدى الخطيب

ثم بعد ذلك اختتمت أعمال المؤتمر بالتوصيات النهائية على أن تعقد الدورة الثانية في نوفمبر من عام ٢٠١٩



اليوم الثاني للمؤتمر السعودي للقانون ينطلق بإعداد قادة المستقبل استمرت أعمال المؤتمر السعودي للقانون على اليوم الثاني للتوالي حيث بدأت أولى الجلسات العلمية اليوم بالجلسة الرابعة تحت محور إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين يدير الحوار الدكتور مبارك بن محمد الطامي مدير عام التدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وكان المحور الثاني عن التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال حيث ناقش الدكتور ملحم بن حمد الملحم، محامي الملحم للمحاماة بعض من التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة إلى المتوسطة في سوق العمل وكيف لرواد الأعمال تجاوزها.

وتحدث المهندس فوزي بوبشيت، نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير شركة معادن عن رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات وكيف يتم تطوير القيادات وتأهيلهم وأن رأس المال الحقيقي هو القوة البشرية .

وفي محور الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر تحدث المهندس زياد بن عبدالله الصالح، مستشار استراتيجي وتطوير أعمال عن التعليم المهني وأهميته كعنصر من عناصر التعليم .

وعن تدريب الممارسين القانونيين تحدث الدكتور أحمد بن حزيم، شريك رئيسي بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه عن أهم الطرق في التدريب وتأهيل الممارسين القانونيين ثم بعد ذلك بدأت الجلسة الخامسة بمحور التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية أدار الحوار الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه المحامي والمستشار القانوني المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين ناقش التحديات القانونية التي يواجهها نظام القانون السعودي الحالي وكيفية التعامل معها للوصول للحلول الصحيحة .

وكان المحور الثاني عن قرارات التوطين وأثرها على عقود العمل الأجنبية تحدث فيها المهندس غازي بن ظافر الشهراني، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوطين عن توطين المهن السعودية وكيف يؤثر ذلك على التعاقد مع الأجانب وعن آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات تحدث الأستاذ يوحنا هونت، رئيس هونت ليجال كونسولتنسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والإستشارات القانونية عن المنافسة وطرق التسويق للمشتريات وما تم التوصل له من تطور في هذا المجال وعن محور تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد قدم الأستاذ زيد سلطان، المدير الأول لخدمات التحايل الجنائية والنزاهة أرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الطرق الصحيحة للوصول لمرحلة الشفافية التي تقضي على التحايل الذي يؤدي إلى الفساد وتحدث الأستاذ ماجد بن محمد قاروب، رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والإستشارات القانونية عن التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية .

وقد تمت في أعمال اليوم ٩ ورش عمل على ثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل متوازية لكل مرحلة . ورش المرحلة الأولى الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية الأستاذ زياد بن سمير خشيم محام ومستشار قانوني خشيم محامون ومستشارون ومسار الممارسة القانونية البداية والنهاية الأستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والإستشارات القانونية والأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود القضايا القانونية الدكتورورة لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي، وزارة الاتصالات وتقنية.

ورش المرحلة الثانية ورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة الدكتور خالد بن عبدالله النمر استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين ومهارات الإدارة القانونية الدكتور فهد بن محمد الماجد عميد كلية الحقوق جامعة الأمير سلطان ومحاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة الأستاذ صالح بن محمد الثيان، الشريك الرئيس الأستاذ حسام وأيل أبو الفضل، المدير العام التنفيذي شركة صالح الثيان وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون.

ورش المرحلة الثالثة ورشة الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات الأستاذة مصباح صبحي، محاضر في القانون جامعة الأمير سلطان.

ورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية الدكتور سلطان بن محمد العيدان أستاذ مساعد جامعة دار العلوم ورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي الأستاذ غالب بن عبدالرحمن العسكر المدير العام، العسكر للمحاماة ثم بعد ذلك اختتمت أعمال المؤتمر بالتوصيات النهائية على أن تعقد الدورة الثانية في نوفمبر من عام ٢٠١٩



إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين» في ختام أعمال المؤتمر السعودي للقانون
اختتمت أمس الإثنين، أعمال المؤتمر السعودي للقانون المنعقدة بفندق كراون بلازا بالرياض .

وبدأت أولى الجلسات العلمية اليوم بالجلسة الرابعة تحت محور «إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين»، فيما كان المحور الثاني عن التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال التي نوقشت فيها بعض من التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة إلى المتوسطة في سوق العمل وكيف لرواد الأعمال تجاوزها .

وتحدث نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير بشركة معادن المهندس فوزي بوشيت، عن رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات وكيف يتم تطوير القيادات وتأهيلهم وأن رأس المال الحقيقي هو القوة البشرية .

وفي محور الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر، تحدث المستشار الاستراتيجي وتطوير الأعمال في التعليم المهني المهندس زياد بن عبدالله الطالح، وأهميته كعنصر من عناصر التعليم، فيما تحدث شريك في شركة بي إس أي الدكتور أحمد بن حزيم عن تدريب الممارسين القانونيين وأهم الطرق في التدريب وتأهيل الممارسين القانونيين.

وفي مستهل الجلسة الخامسة بمحور التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة ونوقشت فيها التحديات القانونية التي يواجهها نظام القانون السعودي الحالي وكيفية التعامل معها للوصول للحلول الصحيحة، بينما كان المحور الثاني عن قرارات التوظيف وأثرها على عقود العمل الأجنبية؛ حيث تحدث فيها وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوظيف المهندس غازي بن ظافر الشهراني، وعن توظيف المهن السعودية وكيف يؤثر ذلك على التعاقد مع الأجانب .

وعن آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات، تحدث رئيس هونت ليجال كونسولتنسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية يوخن هونت، عن المنافسة وطرق التسويق للمشتريات وما تم التوصل له من تطور في هذا المجال . وفي محور تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد، قدم المدير الأول لخدمات التحليل الجنائية والنزاهة ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيد سلطان، الطرق الصحيحة للوصول لمرحلة الشفافية التي تقضي على التحايل الذي يؤدي إلى الفساد، كما تحدث رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية ماجد بن محمد قاروب، عن التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية .

وقدمت في أعمال اليوم 9 ورش عمل على ثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل متوازية لكل مرحلة ، ثم بعد ذلك اختتمت أعمال المؤتمر بالتوصيات النهائية على أن تعقد الدورة الثانية في نوفمبر من عام ٢٠١٩ .

02-10-2018

التغطية الإعلامية

الصحف ومواقع الانترنت دولية

MEDIA COVERAGE

International newspapers and websites



Riyadh to host first Saudi Law Conference end of month

Justice minister to host legal profession as legislative changes take place in context of Vision 2030, Aramco's IPO, Yemen and Qatar.

Riyadh is to host the first Saudi Law Conference, a two-day event opening on 30 September, under the patronage of Justice minister Waleed Al-Samaani. The conference, to be organized under the theme 'Re-enforcing a sustainable and inclusive business environment.'

Legislative developments

The event aims to be a platform where participants can share their expertise in finding solutions to the challenges the legal system faced by Saudi which is undergoing domestic and regional changes. The kingdom has been undergoing legislative developments of the Kingdom, including a new bankruptcy system, introduction of VAT and selective tax systems, connecting Saudi SMEs to the world, Saudisation regulations and their impact on foreign employment contracts, and, legislation to promote transparency and combat fraud and corruption. The conference takes place in the context of the Vision 2030 initiative, led by Crown prince Mohammad bin Salman, aims to help create a healthy business environment that encourages participation by foreign and domestic investors in the kingdom. A number of domestic and foreign legal firms are involved in Vision 2030, and some have been close to the on-off planned IPO of Saudi Aramco.

Sovereignty dispute

Saudi is also locked into an ongoing dispute with neighbours Qatar, and a senior Saudi official has appeared to confirm Riyadh's plans to dig a canal separating Qatar from the mainland, turning it into an island. Qatar has been diplomatically isolated from its neighbors for over a year. Saud al-Qahtani, a senior adviser to MBS, tweeted 'I am impatiently waiting for details on the implementation of the Salwa island project, a great, historic project that will change the geography of the region.' Reports of the canal first emerged back in April and Mr al-Qahtani's remarks is the clearest reference yet that the Saudi regime is serious about the initiative. The Saudi kingdom and its regional allies, the United Arab Emirates, Bahrain and Egypt, cut diplomatic and trade ties with Qatar in June 2017, accusing it of harboring close ties to Iran and supporting various terrorist groups. Doha denies the charges and claims the boycott is an attempt to encroach its sovereignty.

03-09-2018



برعاية وزير العدل.. انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون بالرياض الاحد القادم
تحت رعاية وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس الهيئة السعودية للمحاميين الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني " تنطلق خلال الفترة ٢٠ - ٢١ فحرم ١٤٤٠ - ٣٠ سبتمبر - ١ أكتوبر ٢٠١٨ في فندق كراون بلازا الرياض الرائدة المدينة الرقمية أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة، ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه و يهدف إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واكتشاف الخصائص والتطورات الأخيرة، بالإضافة إلى تسريع الابتكار في المجال القانوني السعودي ويستهدف المؤتمر للمشاركة الفئات التالية:

١. منسوبي وزارة العدل والقضاء
٢. أعضاء الهيئة السعودية للمحاميين عن فئات الأكاديميين والمهنيين
٣. طلاب وطالبات كليات الحقوق والشرعية والاقتصاد والأعمال
٤. مشاركين من شركات الاستثمار والاستشارات بمختلف أنواعها
٥. مشاركين من مكاتب المحاماة والحقوق

وسوف يبدأ المؤتمر بالجلسة الافتتاحية تحت عنوان التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي) وسيدبر الجلسة الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي، الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص، يلي ذلك عرض مرئي عن وزارة العدل. ثم بعد ذلك يستعرض فضيلة الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية، ثم سيناقش الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي دور مركز التدريب العدلي في تطوير المرفق العدلي والمجتمع القانوني، وسيستعرض أهم ما يقدمه المركز من التطوير والتدريب، وعن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية سيستعرض المستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير، أهم ما قدم من بحوث في نشر الثقافة العدلية.

بعد استراحة قصيرة تستأنف الجلسات بالجلسة الثانية بعنوان كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية وسيدبر الجلسة الدكتور فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى ثم سيستعرض الأستاذ قيوم ديوبه المدير العام من شركة ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط محور القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح والذي يستهدف "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة"، ومع التطور التكنولوجي أصبحت البيانات متاحة للجميع بقضاء مفتوح حول محور البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحاميين تستعرض الأستاذة ناومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون من أكاديمية سنغافورة للقانون هذا المحور ومدى الاستفادة من الانفتاح المعلوماتي الهائل، وحيث أن الذكاء الاصطناعي يشكل دور كبير في الفترة الحالية في شتى المجالات ستناقش الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات في جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات محور القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية وفي مجال التقنية واستخدامها في القطاع العدلي يتحدث الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل في شركة الاتصالات السعودية عن تقنية البلوكشين في القطاع العدلي والتعريف بهذه التقنية وكيفية الاستفادة منها.

ثم تبدأ الجلسة الثالثة عن آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية وسيدبر الحوار الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس، رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية، وتحت محور التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة سيستعرض الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر، وكيل وزارة العدل للأنظمة والتعاون الدولي أهم التطورات التي طرأت على الأنظمة التشريعية في المملكة خلال الـ ٢٠ سنة الماضية، بعد ذلك سيناقش الأستاذ محمد بن عبد العزيز العقيل، الشريك المدير لمكتب محمد عبد العزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون نظام الإفلاس الجديد، ومن جانب محور نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية يستعرض الأستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا، مدير عام الإدارة القانونية بالهيئة العامة للزكاة والدخل أهم ما اشتمل عليه نظام الضريبة والقيمة المضافة، وحول ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم سيناقش الدكتور عايش بن هادي العتيبي، وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية أهم اشتراطات التراخيص والتطوير الذي تشهده البيئة الاستثمارية.

أما الجلسة الرابعة فهي عن إعداد قادة مستقبل الممارسين القانونيين، سيدبر الحوار الدكتور مبارك بن محمد الطامي مدير عام التدريب الأهلي بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتبدأ الجلسة باستعراض التحديات التشريعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ولرواد الأعمال من قبل الدكتور ملحم بن حمد الملحم، من مكتب المحاماة، والذي سيقلي الضوء على أبرز التحديات التشريعية التي تواجه رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحول رأس المال البشري القانوني وتطوير القيادات سيستعرض المهندس فوزي بوشيت، نائب الرئيس لشركات التعليم والتطوير في شركة معادن أهمية رأس المال البشري والحاجة لتطوير القيادات، وفي مجال الزمالة القانونية والتعليم المهني المستمر في هذا المحور سيناقش المهندس زياد بن عبدالله الصالح، مستشار استراتيجي وتطوير أعمال أهمية التعليم المهني في مجال الزمالة القانونية، كما يستعرض الدكتور أحمد بن حزيم، شريك في شركة بي إس أي أحمد بن حزيم وشركاه تجارب محاكم دبي في تدريب المحامين كقادة المستقبل وكيفية تأهيلهم عملياً.

ثم تبدأ الجلسة الخامسة تحت عنوان التحديات القانونية الحالية التي تواجه المملكة العربية السعودية، حيث سيدبر الحوار الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه، المحامي والمستشار القانوني المتحدث الرسمي باسم الهيئة السعودية للمحامين، وفيما يختص بقرارات التوظيف وأثرها على عقود العمل الأجنبية، سيتناول هذا المحور المهندس غازي بن طاهر الشهراني، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتوظيف، وسيلقي الضوء على أهم القرارات في هذا المجال، وأيضاً سيقدم الأستاذ يوزن هونت، رئيس هونت ليجال كونسولتنسي بالتحالف مع مكتب خالد عمر العطاس للمحاماة والاستشارات القانونية آخر التطورات في نظام المنافسة والمشتريات، ثم بعد ذلك سيستعرض الأستاذ زيد سلطان، المدير الأول لخدمات التحاليل الجنائية والنزاهة في أرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهم تشريعات تعزيز الشفافية ومكافحة الاحتيال والفساد، أما من حيث التشريعات القادمة وأثرها على بيئة الأعمال والسوق المالية، في هذا المحور سيناقش الأستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية الأثر المتوقع للتشريعات القادمة على بيئة الأعمال .

- ويشتمل البرنامج العلمي على ١٥ ورشة عمل متوازية بمحاور مهمة في مجال القانون وهي :
- ورشة تأسيس مكتب محاماة الدكتور وليد بن ناصر النويصر محام ومستشار قانوني - شريك إداري بشركة النويصر وشركاؤه
- ورشة الشركات المهنية الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي محام ومستشار قانوني - شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة
- ورشة تسويق الخدمات القانونية الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة رئيس قسم التسويق - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
- ورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
- ورشة تشريعات الأراضي البيضاء الأستاذ حسان إبراهيم السيف شريك - السيف والتوجيهي محامون مستشارون محكمون
- ورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد الأستاذ طارق بن عبد الرحمن آل مسفر وشركاه للمحاماة
- ورشة الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود و القضايا القانونية الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود، مستشار الذكاء الاصطناعي، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
- ورشة مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية الأستاذ ماجد بن محمد قاروب رئيس مكتب ماجد محمد قاروب للمحاماة والاستشارات القانونية
- ورشة الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية الأستاذ زياد بن سمير خشيم محام ومستشار قانوني خشيم محامون ومستشارون
- ورشة مهارات الإدارة القانونية الدكتور فهد بن محمد الماجد عميد كلية الحقوق - جامعة الأمير سلطان
- ورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة الدكتور خالد بن عبدالله النمر استشاري وأستاذ أمراض القلب وقسطرة الشرايين
- ورشة محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة الأستاذ صالح بن محمد الثنيان، الشريك الرئيس / الأستاذ حسام وائل أبو الفضل، المدير العام التنفيذي شركة صالح الثنيان وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون
- ورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي الأستاذ غالب بن عبد الرحمن العسكر المدير العام، العسكر للمحاماة
- ورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية الدكتور سلطان بن محمد العبدان أستاذ مساعد - جامعة دار العلوم
- ورشة الإطار القانوني للفضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات الأستاذة مصباح صبحي ، محاضر في القانون - جامعة الأمير سلطان
- تنتهي أعمال المؤتمر باستعراض تجارب ناجحة في الابتعاث القانوني (للطلبة) ستستعرضها الأستاذة رشا زهير أبو نجم والأستاذ عبدالله بن صالح الجمعة .

27-09-2018



Riyadh to host first Saudi law conference

RIYADH - Experts will explore developments and innovations in the legal system, including the business legal sector, when Riyadh hosts the first Saudi law conference in September.

To be held under the patronage of Justice Minister Waleed Al-Samaani, the two-day conference will open on Sept. 30.

The conference, to be organized under the theme "Re-enforcing a sustainable and inclusive business environment," aims to be a platform where legal experts can share their expertise in finding solutions to the challenges the legal system faces.

Legal developments and legislative improvement will contribute to Vision 2030 to help create a healthy business environment that encourages participation by foreign and domestic investors.

Copyright: Arab News © 2018 All rights reserved. Provided by SyndiGate Media Inc. (Syndigate.info).

Disclaimer: The content of this article is syndicated or provided to this website from an external third party provider. We are not responsible for, and do not control, such external websites, entities, applications or media publishers. The body of the text is provided on an "as is" and "as available" basis and has not been edited in any way. Neither we nor our affiliates guarantee the accuracy of or endorse the views or opinions expressed in this article

28-09-2018



المواطن المؤتمر السعودي للقانون ينطلق في الرياض بشعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة
المواطن - الرياض

يرعى وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وتنظيم من برهان المعرفة وليكسس نيكسس انطلاق أعمال المؤتمر السعودي للقانون بشعار: "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة".

يأتي ذلك خلال الفترة من ٣٠ من (سبتمبر) وحتى الأول من (أكتوبر) ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه ويهدف إلى أن يكون منصة يمكن للخبراء القانونيين من خلالها مشاركة خبراتهم في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها التنظيم القانوني، واكتشاف الخصائص والتطورات الأخيرة، إضافة إلى تسريع الابتكار في المجال القانوني.

واشتمل البرنامج العلمي على ١٥ ورشة عمل متوازية بمحاور مهمة في مجال القانون وهي: "ورشة تأسيس مكتب محاماة، وورشة الشركات المهنية، وورشة تسويق الخدمات القانونية، وورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة، وورشة تشريعات الأراضي البيضاء، وورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد، وورشة الأدوات الذكية المستخدمة في تحليل العقود والقضايا القانونية، وورشة مسار الممارسة القانونية البداية والنهاية، الابتكار والتميز في أساليب تقديم الخدمات القانونية، وورشة مهارات الإدارة القانونية، وورشة الصحة وتوازن العمل بالحياة، وكذلك ورشة محاسبة التكاليف لمكاتب المحاماة، وورشة حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي، وورشة صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك وفق أنظمة التمويل بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً ورشة الإطار القانوني للقضاء السيبراني والأمن السحابي في المملكة العربية السعودية: السياسة والتحديات".

يذكر أن شهادة حضور المؤتمر يتم إصدارها لمن حقق حضور ٧٥ في المائة من إجمالي الجلسات الرئيسية (٤ من أصل ٥) أو يمكن للمشاركة الحصول على شهادة المؤتمر بدون حضور أي جلسة ولكن بشرط تحقيق حضور عدد ٥ ورش عمل أما بالنسبة لشهادة حضور ورشة العمل: سيتمكن أي مشارك يحضر ورشة عمل من الحصول على شهادة بعنوان الورشة.

27-09-2018



بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون الرياض (باكستان پوائنٹ نیوز ۳۰ ستمبر ۲۰۱۸ء) بدأت اليوم أعمال المؤتمر السعودي للقانون، الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحاميين تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وبحضور معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأوضح معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر عن «مستقبل صناعة الخدمات القانونية» أن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية. وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ۲۰۳۰، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

ولفت معاليه إلى الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ۷۰٪. بدوره أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية المحامين في ظل تداول السلع بين الأفراد والدول، مشيراً إلى الحاجة إلى ابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء في ظل التطور والنمو الذي يشهده مجال المحاماة.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، مطالباً بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني. من جهتها تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر عن أهمية المؤتمر وتناوله للحكومة في معناها العام، معربة عن ثقتها بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الهدف من تنظيمه.

وأشارت إلى جلسات الحوار والموضوعات المطروحة في المؤتمر، من ضمنها التصدي للتهديدات السيبرانية، وقالت: «إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، مطالبة في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي». بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الهيئة السعودية للمحاميين.

29-09-2018



بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون
هناك حسين : الرياض ١٩ محرم ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨ (مصدر : واس) انطلقت مساء السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار «تميز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية معالي وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون

وأكد معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن «مستقبل صناعة الخدمات القانونية»، بأن الخدمات القانونية للمنظمات المدنية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب ان تصل الى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأضاف: «تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جدا، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة الى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعدا أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪».

من جهته قال معالي وزير المالية محمد الجدعان أن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج الى محامين مبرزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأتي من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة الى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وأردف: «هناك فقرة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محاميا، عكس الآن الذي ينظر اليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء».

وبين انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحامين المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالباً بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص وإعادة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع لاتي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل ستة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل.

بحورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها أن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال. وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤثر على خسائرهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمد عقباه. ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال. فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها.

هذا وستستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة

الحدث

المؤتمر السعودي للقانون يبدأ أعماله بجلسة حوارية مع وزير العدل والمالية تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة
 هناء حسين : الرياض ١٩ محرم ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨ م واس
 انطلقت مساء السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة" برعاية معالي وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأكد معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن "مستقبل صناعة الخدمات القانونية"، بأن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب ان تصل الى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأضاف: "تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جداً، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة الى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪".

من جهته قال معالي وزير المالية محمد الجدعان أن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج الى محامين مبهزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأتي من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة الى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وأردف: "هناك قفزة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محامياً، عكس الآن الذي ينظر اليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق اهداف العملاء".

وبين انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحامين المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالباً بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص وإعادة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع لاتي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل.

بدورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها أن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحوكمة في معناها العام، التي نشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال.

وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤثر خسائره، ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمد عقباه. ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

هذا وتستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة



MEDIA COVERAGE

التغطية الإعلامية

International newspapers and websites الصحف ومواقع الانترنت الدولية



29-09-2018



الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان تكشف أهداف وتفاصيل أول مؤتمر قانوني في المملكة تنطلق يوم الأحد المقبل في تمام التاسعة صباحاً فعاليات المؤتمر السعودي للقانون، تحت رعاية وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين ورئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، بشعار: "تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة"، وبحضور نخبة من الشخصيات البارزة ورجال القانون، بحسب صحيفة "الحياة".

وأكدت رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون، الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان، مؤسسة شركة برهان المعرفة، أن المؤتمر يهدف إلى أن يكون منصة لتطوير القطاع القانوني، ويسعى إلى أن يساهم في الرفع من كفاءته وفعاليته من خلال تحفيز النقاشات الهادفة، وتبادل الخبرات التي تساهم في الوصول إلى حلول فعالة وملائمة لتواكب التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

وأوضحت أن المؤتمر يسعى إلى تمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة تتفق مع قيم ومبادئ البلاد، بالإضافة إلى تسريع وتسهيل الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية.

نص الحوار:

* ما الهدف من المؤتمر؟

- من أهداف المؤتمر دعم وتعزيز التعاون بين ركايز القطاع القانوني من جهات مشرعة نظامية وقضائية وهيئات مساندة ومستفيدين، والتي من خلالها تزيد كفاءة وفعالية القطاع لتواكب التطورات التكنولوجية وغيرها. وإذا نظرنا إليها من منطلق أوسع، فإن الهدف يكون دعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة تتفق مع قيمنا ومبادئنا.

* ما هو الجديد؟

- أول مؤتمر قانوني في المملكة، والذي يهدف إلى أن يكون منصة لتطوير هذا القطاع، الذي يعد ركيزة من ركائز الدولة، من خلال تحفيز النقاشات الهادفة، وتبادل الخبرات التي تساهم في الوصول إلى حلول فعالة وملائمة لتواكب التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

* ما أهم تطورات القطاع الحالية؟

- من أبرز التطورات التي شهدتها القطاع أخيراً إطلاق المحاكم التجارية والمحاكم العمالية، التي تدل على حرص وزارة العدل على زيادة فعالية المنظومة القضائية من خلال التخصص في المحاكم، والذي بدوره يقود إلى تطوير ورفع كفاءة المنظومة القضائية، وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب الأعمال وتحفيزهم على الاستثمار عبر بيئة قانونية تمتاز بالشفافية وتضمن حقوق المستثمرين.

ولا يقل أهمية ما قامت به وزارة العدل بنشر الأحكام القضائية التجارية، فهي بلا شك تعزز من الشفافية العدلية، وتمنح الفرصة للعاملين في المجال القانوني من قضاة ومحامين وطلاب للاطلاع على مختلف القضايا، وتعزيز قدراتهم وإمكاناتهم في بناء المقارنات القانونية والمرافعات وغيرها من الفوائد التي لا حصر لها من هذه الخطوة. وهذا ما تسعى إليه شركة برهان المعرفة من خلال شراكتها مع شركة "ليكسس-نكسس" أعرق دار نشر قانونية ومنصة إلكترونية ذات قدرات بحث متقدمة.

وهذان فقط اثنان من الكثير من المبادرات المهمة التي قامت بها وزارة العدل أخيراً، والتي تدل على حرصها على تسهيل وتنظيم خدماتهم لتزامن التطورات الحديثة.

ومن الأعمال الجديدة بالذكر التي تدل على ترابط المجتمع القانوني وحرص أعضائه على المشاركة المجتمعية، مبادرة ماراثون التطوع القانوني، الذي نظّمته الهيئة السعودية للمحامين تزامناً مع اليوم العالمي للقانون واليوم الوطني السعودي لمدة عشرة أيام، حيث بلغت الساعات التطوعية ما يفوق ٢٩ ألف ساعة تطوع بها ٢٥٠ محامياً ومحامية بوقتهم، واستفاد منها ٨٧٩٥ مستفيداً في مختلف مناطق المملكة، وهذا غير مستغرب على أبناء وبنات وطننا.

* ما الخطوات التالية؟

- هذا مجهود متكامل بين برهان المعرفة وليكسس-نكسس مع وزارة العدل والهيئة السعودية للمحامين، لتبسيط الضوء على الخصائص والتطورات الجديدة في المجال القانوني في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تسريع وتسهيل الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية. ونظراً للتطور السريع في هذا المجال، فآمل أن يكون هذا المؤتمر بداية للمزيد من التعاون بين الأطراف المعني، وبإذن الله نخطط لأن يكون المؤتمر حدثاً سنوياً.



مؤتمر قانوني سعودي يؤسس لبيئة أعمال شاملة ومستدامة انطلقت مساء أمس السبت أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار (تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة) برعاية وزير العدل الشيخ د. وليد بن محمد الصمعاني وبحضور وزير المالية محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

وأكد وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى عن (مستقبل صناعة الخدمات القانونية)، بأن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، ويجب أن تصل إلى التكامل، وأهل القانون هم الأساس في تقديم الخدمات والاستشارات القانونية، ومن المهم في هذا الوقت أن ينظر في التطوير، والاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأضاف: (تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية هو مهم جداً، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، والعنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير. كاشفاً عن الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، والتي وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪).

من جهته قال وزير المالية محمد الجدعان: إن مستقبل مهنة المحاماة باهر، ونحتاج إلى محامين مبرزين طالما هناك تداول للسلع بين الأفراد والدول، والازدهار في العمل القانوني في دول الغرب لم يأت من اللحظة، بل من عمل قرون قبلنا، إضافة إلى المرونة والتنبؤ بما حدث في العقود، وهو جزء من عمل القانون.

وأردف: (هناك قفزة في مجال المحاماة، وأيام دخولي في هذا المجال كان من المعيب أن تكون محامياً، عكس الآن الذي ينظر إليه بكل تقدير واحترام، وهناك حاجة لابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء).

وبين انه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، كاشفاً عن تقديم وزارة المالية طلب عروض لعدة جهات قانونية ولم يرسل نصفهم عروضاً، ويعود ذلك إلى تشبعهم بأعمالهم، موضحاً أن أكثر العقود السعودية هي لإدارة مكاتب من خارج السعودية، مطالبا بالتخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات التهديدات السيبرانية التي لا يوجد فيها إلا أعداد قليلة، ومجال تمويل المشاريع التي فيها دخل كبير للمحامي من الممكن أن يصل إلى عمل سنة كاملة لعقد تمويل واحد، ورأى أن هناك فرصة للتأهيل والإعداد، وطالب بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل. بدورها قالت رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان في كلمتها: إن ما يزيد من أهمية المؤتمر، الهدف منه، وتحديد الجمهور المستهدف، من: الموظفين العموميين، والمستشارين الداخليين ومستشاري إدارة الثروات، والمحامين، والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الأعمال والمستثمرين. أليس ذلك هو المقصود بالحكومة في معناها العام، التي ننشدها في المجالات كافة في مستوياتها المختلفة، لضمان حصول جميع أصحاب المصالح على حقوقهم العادلة، وما يتبعها من ضرورة منع تعارض المصالح، وتعزيز الشفافية والمنافسة، والمساءلة والرقابة، والمساواة بين صغار المستفيدين وكبارهم، وغيرها؛ مما يعود بالنفع العام على الوطن والمواطنين، ومواكبة النظام القانوني في المملكة لبرنامج الإصلاحات، وتعزيز البنية التحتية القانونية؟ وبذلك يتحقق: الاستخدام الأمثل للأصول والموارد، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، واستقرار أسواق المال والأعمال.

وأكدت أن اللجنة المنظمة على ثقة من أن جلسات الحوار والموضوعات المطروحة فيها، لن تغفل عمّا يشغل الناس، ويهدد حياتهم، ويؤثر على خسائرهم؛ ألا وهو كيفية النجاة من التهديدات السيبرانية، وعدم الخضوع لابتزاز مرتكبيها بالفدية الواجب على الدول دفعها خلسة، وعلى استحياء، لتجنب ما لا يحمد عقباه؛ ولا نجاة من ذلك إلا ببناء منظومة فعالة للأمن السيبراني.

ورأت أن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، تُنفذ من خلال قدرات تكنولوجية فائقة غير تقليدية؛ لا حدود جغرافية لها؛ ولا تتطلب مجهوداً يُذكر؛ ولا تحتاج إلى عنف أو قتال.

فضلاً عن صعوبة اكتشافها، وعدم تركها أثراً يسهل تعقبه، والضحية لا تشعر بالجريمة إلا بعد تنفيذها. هذا وستستمر أعمال المؤتمر اليوم الأحد وغدا الاثنين عبر عدة جلسات حوارية للمساهمة في تحقيق أهداف المؤتمر، والتي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركاتر القطاع القانوني ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



أخبار السعودية اليوم - برعاية وزير العدل.. بدء أعمال المؤتمر السعودي للقانون بدأت أمس السبت، أعمال المؤتمر السعودي للقانون، الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحامين تحت شعار "تميز بيئة أعمال مستدامة وشاملة" برعاية معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني، وبحضور معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون. وأوضح معالي وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر عن "مستقبل صناعة الخدمات القانونية"، أن الخدمات القانونية للمنظمات العدلية هي علاقة الجزء بالكل، مشيراً إلى ضرورة الاتجاه نحو ترسيخ العمل المؤسسي وتحديد المسؤولية وبناء مؤشرات ذات فعالية.

وأكد أهمية تأهيل القائمين على تقديم الخدمات القضائية، عبر بناء الشراكات مع التعليم والجامعات ومركز التدريب العدلي والمؤسسات التعليمية الأخرى، مع الحاجة إلى تفاعل المتخصصين في هذا المجال، مبيّناً أن العنصر القانوني هو أساس مجالات التطوير التي تبنتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا التطوير هو أساس في كل مجال، وهو يعطيها بعداً أقوى في مجال التطوير.

ولفت معاليه إلى الارتفاع الملحوظ للالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠٪. بدوره أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية المحامين في ظل تداول السلع بين الأفراد والدول، مشيراً إلى الحاجة إلى ابتكار وسائل قانونية لتحقيق أهداف العملاء في ظل التطور والنمو الذي يشهده مجال المحاماة.

وبين أنه يجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، مطالباً بفتح المجال للتدريب للمحامين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني. من جهتها تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر عن أهمية المؤتمر وتناوله للحكومة في معناها العام، معربة عن ثقتها بأن يخرج المؤتمر بتوصيات تحقق الهدف من تنظيمه.

وأشارت إلى جلسات الحوار والموضوعات المطروحة في المؤتمر، من ضمنها التصدي للتهديدات السيبرانية، وقالت: "إن الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، مطالبة في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية؛ فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي".

بعد ذلك شاهد الحضور عرضاً مرئياً عن الهيئة السعودية للمحامين، ثم كرم معالي وزير العدل المشاركين في المؤتمر. وتستمر أعمال المؤتمر حتى الاثنين القادم عبر عدة جلسات حوارية للإسهام في تحقيق أهداف المؤتمر التي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركائز القطاع القانوني، ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.



إختراق الشبكات.. قضية تشغل بال القانونيين في المملكة تداولت الصحف ووكالات الأنباء العالمية بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي، إعلان شركة «فيسبوك» تعرضها لخرق أمني كبير عرض نحو 0٠ مليون مستخدم لخطر القرصنة، حيث فوجئ ملايين المستخدمين صباح الجمعة بأنهم مطالبون بإدخال كلمات المرور الخاصة بهم، من أجل الولوج لحساباتهم، ووفق شبكة «بلومبيرج» أن هاجر تاوانى يدعى تشانج تشي-يوان أعلن مسؤوليته عن عملية القرصنة، مهدداً بمسح حساب زوكربيرج، مثل هذه الخسارات الفادحة، لن تمضي دون تتبع ومساءلة قانونية، من قبل الجهات المسؤولة، المملكة العربية السعودية ليست بمنأى عن مثل تلك الهجمات، حيث تولي حكومة المملكة مختلف المواقع والجهات المعنية والمستهدفة الحماية تحت مظلة قانونية، «يجب التصدي للتهديدات السيبرانية، الهجمات السيبرانية، واختراق الشبكات الذكية، وأنظمة التحكم الآلية، في قطاعات الإنتاج كافة، هي جرائم ما زالت ترتكب كل يوم على نحو يفوق التصور، نطالب في هذا الصدد بقوانين رادعة حديثة غير تقليدية، فضلاً عن تعزيز التعاون السيبراني في مستوياته المختلفة الوطني والإقليمي والدولي»، كلمة ألقاها الأميرة هالة بنت خالد بن سلطان بن عبدالعزيز رئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر السعودي للقانون، الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحاميين تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وبحضور وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ونخبة من رجال القضاء والقانون.

ووفق وزير العدل في الجلسة الحوارية الأولى للمؤتمر: «يشهد قطاع المحاماة، إرتفاعاً ملحوظاً في طلبات الالتحاق بمهنة المحاماة، حيث وصلت نسبة الزيادة فيه إلى ٦٠ في المئة، ونجد صعوبة في الوصول إلى ممارسي المحاماة المؤهلين في مكاتب المحاماة، لذا نطالب بفتح المجال للتدريب للمحاميين في القطاعات العامة والخاصة، ليكون تدريباً على رأس العمل، وكذلك التخصص في مجال التقنية التي فيها فرص واعدة، إضافة إلى مجالات الأمن السيبراني».

جدير بالذكر أن أعمال المؤتمر ستستمر حتى الإثنين القادم عبر عدة جلسات حوارية للإسهام في تحقيق أهداف المؤتمر التي منها دعم وتعزيز التعاون بين ركايز القطاع القانوني، ودعم وتمكين المجتمع المحلي من توطيد بيئة أعمال شاملة ومستدامة.

30-09-2018



أعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة
هدى الخبيب انطلقت اليوم الأعمال المؤتمر السعودي للقانون تحت شعار «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة» برعاية معالي الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمغاني وزير العدل الذي افتتح أعمال المؤتمر مساء يوم غد السبت بحضور وزير المالية معالي الأستاذ محمد بن عبدالله الجديان وحضور وكيل الوزارة للشؤون الفنية في وزارة التجارة والاستثمار الأستاذ بدر بن عبدالمحسن الهداب نيابة عن وزير التجارة معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي .

وتبدأ الجلسات العلمية بالجلسة الأولى:بمحور التطور القانوني في وزارة العدل (الموضوعي والإجرائي) يدير الحوار الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي الخبير السعودي في التجارة العالمية والمستشار في القطاعين الحكومي والخاص .
المحور الأول عن تطور القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية لفخيلة الشيخ فراج بن محمد الدوسري، رئيس المحكمة التجارية بالرياض الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق وتشجيع وتحفيز الاستثمار في المملكة وذكر الدوسري أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاث قضاة عددها ثمان دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير .

و تحدث الأستاذ بندر بن عبدالعزيز المحميد، مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي عن دور مركز التدريب العدلي منذ انشاؤه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥\٤\٢٥ هـ وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل واستطرد أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز يتماشى مع أفضل الممارسات بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي ويحقق المركز رؤية أن تكون المركز رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني .
من جانبه تحدث الدكتور أحمد بن محمد الجوير، مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية وقال الجوير أن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل ويؤلف من عدد كاف من الاعضاء المتخصصين لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية ويتولى نشر الاحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الاعلى للقضاء وذكر الجوير أنه تم نشر الاحكام القضائية الكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً .

الجلسة الثانية: كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية يدير الحوار الدكتور فهد بن حمود العنزي عضو مجلس الشورى تحدث الخبير الدولي الأستاذ قبيوم ديروبيه المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفون في هذا المحور "الحكومات، القطاع الخاص، شركات المعلومات، شركات المحاماة وتحدثت الأستاذة ناومي الانتصار، مدير برنامج مستقبل ابتكار القانون أكاديمية سنغافورة للقانون عن البيانات القانونية المفتوحة: رحلة جديدة للحكومات والمحامين وذكرت أن البيانات الآن اصبحت متاحة واصبح القضاء مفتوح للحصول على أي معلومة .
وعن القانون والذكاء الاصطناعي: أين نحن في الحاضر، والرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية تحدثت الدكتورة لطيفة محمد العبدالكريم، أستاذ مساعد بكلية علوم الحاسب والمعلومات جامعة الملك سعود مستشار الذكاء الاصطناعي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهمية الذكاء الصناعي .

تحدث الأستاذ نواف بن غزالي المطيري، مدير عام حوكمة البيانات المؤسسي والتحليل شركة الاتصالات السعودية عن تقنية البلوكتشين في القطاع العدلي وقال اذا تحققت ع ٦ من ٦ كما فسوف يكون للبلوكتشين قيمة اضافية لاي اجراء او خدمة والاشتراط الستة هي تشارك عدة اطراف في بيانات معينة تحتاج الى عرض مشترك ليك البيانات ويتم تعديل تلك البيانات من قبل عدة اطراف ويحتاج الى تسجيل هذه الاجراءات وكذلك يحتاج جميع الاطراف المشاركين الى الوثوق في أن الاجراءات المسجلة يتم التحقق من صحتها وأن الجهات الوسيطة تزيد التكلفة والتعقيد وأن التفاعل مع البيانات حساس جداً من حيث الوقت بحيث يشكل التأخير زيادة في لباكاليف وأن العمليات التي يتم انشاؤها من قبل الاطراف المشاركة يعتمد على بعضها البعض .

وكانت الجلسة الثانية تحت محور (آخر التطورات القانونية بالمملكة العربية السعودية) والذي أدار الحوار فيها سعادة الأستاذ سعود بن سلطان الرئيس رئيس تحرير جريدة الحياة في المملكة العربية السعودية وبدأ الحديث عن المحور الأول عن التطورات التشريعية للمملكة خلال ٢٠ سنة قدمها الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الناصر وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي بوزارة العدل وقال الناصر ان المذكرات القانونية التي ترفعها الجهات الحكومية للجهات العليا يجب ان تكون متوائمة مع القطاع الخاص الذي أكثر ما يخشاه المفاجئات، والتزم المجلس بوجود النصوص القانونية، وبعد رفع المقترح وموافقته من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ترفع إلى هيئة الخبراء، ليجتمع الجهات الحكومية للنظر إلى المقترح، وبموافقتها تحال للدراسة النهائية، وهناك مرحلة نشر الفكرة والتي تكون مهمة بالنسبة للمستشارين القانونيين، واعتقد ان التشريع فرصة للعاملين في مجال القانون، والعمل مع الجهات الحكومية والتعاون معها، ورفد أقسامها بالكفايات المؤهلة وبين أن الجهات تتشارك في وضع الأنظمة الموضوعية، وأكد انه تم وضع مدونة الأنظمة القضائية بشكل أولي، ولكن في المحاكم التجارية وضعت الأنظمة الموضوعية وسيظل نظام المرافعات التجارية العقبات عن المجال التجارية وصولاً إلى بيئة قضائية تجارية كاملة، ونشر الأحكام التجارية هو فوري في المرحلة الحالية.

وتحدثت الاستاذة محمد بن عبدالعزيز العقيل الشريك المدير مكتب محمد بن عبدالعزيز العقيل محامون ومستشارون قانونيون في المحور الثاني للجلسة عن نظام الإفلاس الجديد الذي أوضح العقيل مزايا هذا النظام وأهمها : رفع تصنيف المملكة كدولة جاذبة للاستثمارات خصوصاً بعد صدور اللائحة التنفيذية وطمأنة المستثمرين بخصوص دائيتهم وأخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة في إجراءات الإفلاس الواردة نظاماً وتحديد المدين الصغير والمعيار

الذي من خلاله اعتبر صغيرا و فرق بين إجراءات إفلاس المدين الصغير ومن يفوقه حجما وأسس «لجنة الإفلاس» بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة في سوق الائتمان والتعاملات التجارية وتمكين المدين المفلس أو المتعثر من معاودة نشاطه بدل إغلاقه ويعد محورا أساسيا من المحاور التي تقوم عليها المملكة لمؤشرات التقدم وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال الدولية لعام ٢٠١٨ وفق تقرير مجموعة البنك الدولي، الذي صنّف المملكة من بين أفضل ٢٠ بلداً إصلاحياً في العالم.

واستعرض الأستاذ أنس بن عبدالعزيز العقلا مدير عام الادارة القانونية الهيئة العامة للزكاة والدخل أهم ما ورد في نظام ضريبة القيمة المضافة ونظام الضريبة الانتقائية وأوضح معنى مصطلح الضريبة المضافة وأن قيمة الضريبة المضافة تفرض على توريد واستيراد السلع أو الخدمات، ويتم تحصيلها من الموردين في كافة مراحل سلسلة التوريد وبالتالي يتحملها المستخدم النهائي.

وتحدث الدكتور عايش بن هادي العتيبي وكيل محافظ الهيئة العامة للاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية عن ترخيص الهيئة العامة للاستثمار وارتباط المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة بالعالم وأهم مزايا تراخيص الهيئة لحماية المستثمر ونمو الاستثمار .

- بالإضافة إلى ٦ ورش عمل ٣ ورش متوازية في الفترة الاولى وهي :
- ورشة تأسيس مكتب محاماة الدكتور وليد بن ناصر النويصر محام ومستشار قانوني - شريك إداري بشركة النويصر وشركاؤه
- ورشة الشركات المهنية الدكتور علاء بن عبد الحميد ناجي محام ومستشار قانوني - شريك مؤسس، مكتب ناجي للمحاماة
- ورشة تسويق الخدمات القانونية الدكتور أحمد بن سهيل عجيبة رئيس قسم التسويق - جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز و ٣ ورش متوازية في الفترة الثانية وهي :
- ورشة تسوية المنازعات بالطرق البديلة الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري
- ورشة تشريعات الأراضي البيضاء الأستاذ حسان إبراهيم السيف شريك - السيف والتوجيهي محامون مستشارون محكمون
- ورشة الذكاء الاصطناعي القانوني كأساس لتقنية البيانات المتسلسلة في البناء والتشييد الأستاذ طارق بن عبدالرحمن آل مسفر شريك مدير - آل مسفر وشركاه للمحاماة .

يوم غد الاثنين اليوم الاخير في المؤتمر وستبدأ أعماله الساعة السابعة صباحاً بجلستين رئيسية و٩ ورش عمل متوازية بثلاث مراحل بمعدل ثلاث ورش عمل للمرحلة الواحدة ثم تعرض تجارب ناجحة للابتعاث (للطلاب)

30-09-2018



نافذة على العالم / أخبار العالم : الرياض.. تواصل جلسات أعمال «المؤتمر السعودي للقانون» برعاية وزير العدل نافذة على العالم - ناقشت تطور القضاء التجاري بالمملكة وأهميته لتعزيز بيئة قطاع الأعمال تواصلت اليوم جلسات المؤتمر السعودي للقانون تحت عنوان «تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة»، الذي بدأ أعماله مساء أمس برعاية وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني.

وبدأت الجلسات العلمية في محور التطور القانوني في وزارة العدل الموضوعي والإجرائي. وتطرقت الجلسة الأولى في المحور الأول إلى تطور القضاء التجاري في السعودية لفضيلة رئيس المحكمة التجارية بالرياض الشيخ فراج بن محمد الدوسري، الذي أوضح مدى أهمية الحاجة للقضاء التجاري لتعزيز بيئة قطاع الأعمال، وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في السعودية. وبيّن «الدوسري» أن دوائر الاستئناف التجارية تتكون من ثلاثة قضاة، وعددها ثماني دوائر في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وعسير.

كما تحدث مدير برنامج إعداد المحامين بمركز التدريب العدلي بندر بن عبدالعزيز المحميد عن دور مركز التدريب العدلي منذ إنشائه بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٢ بتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٥ هـ، وهو كيان رسمي ضمن هيكل وزارة العدل. وأشار إلى أنه منذ صدور القرار ووزارة العدل تسعى لدراسة التجارب العالمية ونماذج التدريب المتخصص في المجال العدلي لتكوين نموذج خاص بالمركز، يتمشى مع أفضل الممارسات، بما يحقق نتائج مؤثرة في تطوير العاملين في المجال العدلي، وتحقيق المركز رؤية أن يكون رائداً وشريكاً متميزاً في المجال العدلي والقانوني.

من جانبه، تحدث مستشار بمركز البحوث بوزارة العدل الدكتور أحمد بن محمد الجوير عن دور مركز البحوث في نشر الثقافة العدلية والقضائية، وقال: إن الفقرة ٣ من المادة ٧١ من نظام القضاء الحالي عام ١٤٢٨ نصت على أن ينشأ في وزارة العدل، ويؤلف من عدد كاف من الأعضاء المتخصصين، لا يقل مؤهل أي منهم عن الشهادة الجامعية، ويتولى نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء. مشيراً إلى أنه تم نشر الأحكام القضائية إلكترونياً بما يقارب ٥٣٨٤ حكماً.

وفي مستهل الجلسة الثانية بعنوان «كيفية تشجيع الابتكار في صناعة المعلومات والخدمات القانونية» عبّر المدير العام ليكسيس نيكسيس الشرق الأوسط الخبير الدولي قيوم ديوبيه عن القانون كعنصر من عناصر القدرة التنافسية للدولة، والتأثير على المهن القانونية وأصحاب المصالح المستهدفين في هذا المحور «الحكومات، والقطاع الخاص، وشركات المعلومات، وشركات المحاماة».

01-10-2018

المواد المطبوعة

PRINTED MATERIALS

PRINTED MATERIALS

المواد المطبوعة







IN COLLABORATION WITH

بدعم وتعاون

تنفيذ
EXECUTED BY



تنظيم
ORGANIZED BY



الشريك الاستراتيجي
STRATEGIC PARTNER



الراعي التنظيمي
REGULATORY SPONSOR



شريك النقل
CARRIER PARTNER



شريك الخدمات القانونية
LEGAL SERVICES PARTNER



مكتب فيصل بن عادل أبو خلف
للمحاماة والاستشارات القانونية
FAISAL ADEL ABU KHALAF OFFICE
LAW FIRM & LEGAL ADVISOR

الناقل الرسمي
OFFICIAL CARRIER



شريك المعرفة
KNOWLEDGE PARTNER



شريك الابحاث
RESEARCH PARTNER



بالتعاون مع
COLLABORATOR



الشريك الإعلامي
MEDIA PARTNER





SAUDI LAW CONFERENCE المؤتمر السعودي للقانون



SAVE THE DATE احفظ التاريخ

ربيع الأول 1441 | نوفمبر 2019
NOVEMBER 2019



تنظيم
ORGANIZED BY

برهان المعرفة
Burhan Almarifa

 LexisNexis

تنفيذ
EXECUTED BY

مجموعة
الخصم
The Specialist Group

EXICON
International Group
مجموعة أفيكون الدولية
International Business Unit

رؤية
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

 /SaudiLawConf

SaudiLawConf.com

info@SaudiLawConf.com